



جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)

رسالة قدمها

علاء حامد فيصل النائلي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عقيل شاكر عبد الشرع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِمَا أَنَا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ فَأَنِذِركُمْ أَن لَّيْسَ بِي إِلَٰهٌ
وَلَا نَارٌ وَلَا نَارٌ وَلَا نَارٌ وَلَا نَارٌ وَلَا نَارٌ

الإهداء

إلى من كان لي نوراً في الظلمات
خير الأنام محمد عليه أفضل الصلوات
إلى إمام المتقين علي أمير المؤمنين
ومرشدي ودليلي إلى الحق المبين
إلى سبب وجودي في الحياة
الوالدين

إلى نور عيني ولدي الحسنين
وشریان فؤادي ابنتي حور العين
ليكون لهم حافظاً للسعي وراء العلم والمعرفة
إلى رفيقة الدرب زوجتي الغالية
أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النعمة الظاهرة
محمد المصطفى وآل بيته العترة الطاهرة وبعد ...

خلال سنة الكتابة ومازال وطني الجريح يزف شهداءه الذين
سجلوا أروع بطولات النصر والفداء والتضحية عن الوطن والدين
فالرحمة الى أرواحهم الزكية , سائلين الله أن يحيطهم برحمته ويسكنهم
فسيح جناته , لذا أتقدم بالشكر والامتنان لمن ربضوا في سوح القتال
ضد أهل البغي والنفاق , وفي مثل هذه الظروف العصيبة التي عاشها
الباحث والتي لم يسلم منها حتى أطفال العراق لا يسعني إلا أن أتقدم
بوافر الشكر والعرفان الى لجنة المناقشة لتجشمهم عناء السفر وقبولهم
مناقشة الرسالة وكل اساتذتي في قسم الاقتصاد وكل من ساعدني ولو
بكلمة لإتمام رسالتي هذه , وأخصُ بذلك استاذي المشرف وكل من
عرض لي استعداده لمساعدتي .

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان لزملائي وأصدقائي
في مرحلة الماجستير , وإلى كل من مد يد العون اليّ في هذه الرسالة
والله ولي التوفيق

الباحث

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد الرسالة الموسومة (السيولة العامة واثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2000 – 2015) التي تقدم بها الطالب (علاء حامد فيصل) قد تم تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .



التوقيع :

الاسم: أ.م. د عقيل شاكر عبد الشرع

العنوان: كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

التاريخ: ٢٠١٧ / ٤ / ٢٠

توصية لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم: أ.م. د. امل اسمر زيون

رئيس قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية

التاريخ: 2017 / 4 / 20

إقرار الخبير اللغوي

اشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ **(السيولة العامة واثرها في**

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 -

2015)) التي تقدم بها الطالب **(علاء حامد فيصل)** قد راجعتها من

الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية .

الإمضاء :

الاسم : د. عبد الكاظم جبر عبود

اللقب العلمي : مدرس

كلية التربية / جامعة القادسية

التاريخ : ٣ / ٧ / 2017

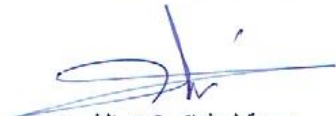
قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، بأننا أطلعنا على محتويات رسالة الماجستير الموسومة (**السيولة العامة واثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)**) للطالب (**علاء حامد فيصل النائلي**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .


أ. د. صبحي حسون عباس
عضوا
التاريخ ١١ / ١١ / 2017


أ. م. د. سوسن كريم هودان الجبوري
عضوا
التاريخ ١١ / ١١ / 2017


أ. د. د. عبد الحسين جليل الغالبي
رئيسا
التاريخ ١١ / ١١ / 2017


أ. م. د. د. عقيل شاكر عبد الشرع
عضوا ومشرفا
التاريخ ١١ / ١١ / 2017

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة.

أ. د. د. مجيد عبدالحسين هاتف
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
التاريخ / / 2017

المستخلص :

يعد هذا البحث الذي تناول العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ذات أهمية في الاقتصاد العراقي , والسبب في ذلك يعود الى الآثار التي تتركها السيولة العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي , فهو يهدف الى تحليل تطورات السيولة العامة ومكوناتها في العراق والعوامل المؤثرة فيها ومدى تأثيرها في المؤشرات الاقتصادية الكلية , من خلال سيطرة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي على حجم السيولة العامة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي والحد من الضغوط التضخمية والتأثير في مستوى البطالة , وقد استطاع البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة من السيطرة على السيولة العامة , التي من خلالها يمكن التأثير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن ثم فإن التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية هو خطوة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي , وقد افترض البحث ان السيولة العامة يمكن السيطرة عليها من خلال الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية , لذا يمكن للسيولة العامة ان تؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق , وهذا ما اثبتته الاختبارات القياسية , ومن اهم ما توصل اليه البحث , وجود علاقة دالية موجبة بين السيولة العامة ومكوناتها وبين نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم , ومن خلال هذه العلاقة يمكن للسلطة النقدية التأثير في هذه المؤشرات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

المقدمة

تحتل السيولة العامة مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية ، وتأتي هذه الأهمية من طبيعة الدور الذي تؤديه في المعاملات الاقتصادية المختلفة ، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنقد ، باعتبارها تمثل أعلى درجات السيولة بعد اشباه النقود.

وان تأثير حجم السيولة العامة في النشاط الاقتصادي يبرز من تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة وعلى المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، لدى تعد السيولة العامة أداة رئيسة تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد ، من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، اذ يكون تأثيرها ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي من جهة ومن جهة اخرى يحد من التضخم في الاقتصاد ، لذلك تسعى السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للتأثير في حجم السيولة العامة والسيطرة عليها من خلال ادواتها بما يحقق التعادل بين حجم السيولة العامة والناتج القومي الاجمالي في الاقتصاد .

شهد الاقتصاد العراقي تدهوراً كبيراً في جميع الانظمة الاقتصادية بصورة عامة ونظامه النقدي بصورة خاصة ، وقد صاحب هذا التدهور تراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فضلاً عن عجز في ميزان المدفوعات وعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة ، ونتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق ولاسيما بعد عام (2003) برز دور السياسة النقدية بوصفها أداة من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، حيث كان لها دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق بيئة مناسبة للتنمية عن طريق معالجة التضخم وتحقيق استقرار في اسعار الصرف واسعار الفائدة والحفاظ على القوة الشرائية للنقد ، ومنذ ذلك الحين عملت السياسة النقدية على تفعيل ادواتها النقدية من أجل تنظيم التيار النقدي داخل البلاد بصورة ملائمة لحجم الناتج المحلي الاجمالي بالشكل الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي .

وان للآثار التي تتركها السيولة العامة في المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة في توجيه السياسة النقدية ، ومن هنا جاءت أهمية البحث ، فضلاً عن معرفة فاعلية ودور السيولة العامة في تلك المتغيرات ومن ثم توجيه الاقتصاد نحو النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويمكن للسياسة النقدية في العراق التأثير في حجم السيولة العامة من خلال ادواتها المستخدمة في التحكم في مكونات السيولة العامة ومن ثم التأثير في النشاط الاقتصادي ، لذا اهتم هذا البحث في التركيز على ادوات السياسة النقدية غير المباشرة المطبقة في العراق بعد استقلالية البنك المركزي العراقي والتي من خلالها يمكن للبنك المركزي التحكم في حجم السيولة العامة وتكييفها ، لتوجيه

النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , وتحقيق الاهداف الاقتصادية ولاسيما الهدف التي تصبو إليه السياسة النقدية , وهو الاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث Research Problem

تتلخص مشكلة البحث في التأثير الفعال للسيولة العامة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق متمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة , وعليه يجب السيطرة عليها من خلال السيطرة على مكوناتها المتمثلة بالودائع الحكومية وعرض النقود .

اهداف البحث Research objectives

تتلخص أهداف البحث بما يأتي :

1. دراسة تطور السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق , ومدى استجابة بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي للتغيرات في حجم السيولة العامة ومكوناتها.
2. بيان وتحليل الآثار التي تتركها السيولة العامة ومكوناتها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق .

فرضية البحث Research Hypotheses

يستند البحث الى فرضية مفادها : ان السيولة العامة يمكن السيطرة عليها من خلال الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية , لذا يمكن للسيولة العامة ان تؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق .

منهجية البحث Research Methodology

بغية تحقيق أهداف البحث , اعتمدت البحث أسلوبين , الأول يتمثل بالتحليل الوصفي للسيولة العامة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي , والثاني يتمثل بالتحليل الكمي والقياسي لأثر السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي, باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار البسيط ومتعدد المراحل والاختبارات القياسية الضرورية التي تؤكد ما تم التوصل إليه.

حدود البحث Research Limits

1. الحدود المكانية : العراق

2. الحدود الزمانية : من عام (2000-2015)

هيكلية البحث Research Structure

ولإحاطة بكل ما تقدم تسلسل البحث على ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأول للإطار النظري والمفاهيمي للسيولة العامة ومكوناتها ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي والعلاقة بين السيولة العامة وتلك المتغيرات ، وتضمن ثلاثة مباحث ، كرس الأول لدراسة مفهوم السيولة العامة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها ، وجاء المبحث الثاني للتعريف بمفاهيم وأنواع المؤشرات الاقتصادية الكلية ، أما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين السيولة العامة والمؤشرات الاقتصادية . في حين تناول الفصل الثاني الإطار الوصفي والتحليلي للتطور السيولة العامة ومكوناتها ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وجاء ذلك ضمن ثلاثة مباحث ، تضمن الأول دور السياسة النقدية في السيطرة على السيولة العامة وبيان الأدوات غير المباشرة في السيطرة عليها ، والمبحث الثاني خصص لتطور السيولة العامة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها ، وجاء المبحث الثالث ليبين تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، البطالة) .

أما الفصل الثالث فقد خصص لقياس وتحليل العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 - 2015) ، وقُسم على مبحثين ، ركز المبحث الأول على توصيف نظري وبناء النماذج القياسية المستخدمة ، فيما كُرس المبحث الثاني لقياس وتحليل العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة :

1-دراسة خالد بن حمد بن عبد الله (2002) الموسومة بـ (العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر - دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية -) وهدف هذه الدراسة هو تحديد العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود في دولة قطر ، إذ تقول فرضياتها إن التغيرات في كمية النقود لا تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بينما تساعد التغيرات في الناتج إلى تفسير التغيرات في كمية النقود في المدى القصير والطويل ، واستخدمت الدراسة منهجية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة بين المتغيرين في المدى

الطويل والقصير ، ومن أهم نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية في المدى القصير تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود⁽¹⁾.

2- دراسة سوسن كريم هودان (2006) الموسومة بـ (أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية) ، والتي تناولت بالتحليل الوصفي والكمي أثر عرض النقود بمكوناته M0، M1، M2، M3 على المتغيرات الاقتصادية ، ومن هذه المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة. ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عرض النقود يؤثر في المتغيرات الكلية لدول العينة ويكون تأثيره إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الفلبين والهند وكندا وإسبانيا والمكسيك ومصر ، إذ فسرت التغيرات في الناتج ما نسبته (96%) ، (97%) ، (98%) ، (97%) ، (97%) ، (30%) ، (92%) ، (79%) على التوالي بسبب التغيرات في المعروض النقدي . ويفسر أثر التغيرات في المعروض النقدي في البطالة في مصر ما نسبته (32%) والفلبين (76%). أما في العراق فيؤثر عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي (79%) وفي مستوى الأسعار ويفسر (94%) من متغيراته ، وفي الموازنة الحكومية ، ويفسر (73%) من متغيراتها ، والانفاق الحكومي ويفسر (90%) من متغيراتها ، وسعر الصرف الأجنبي ويفسر (90%) من متغيراته والالزام⁽²⁾.

3- دراسة افتخار محمد مناحي الرفيعي (2007) والموسومة بـ (السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق) وقد تناولت بالمنهج الوصفي والتحليلي فضلاً عن المنهج القياسي ، إذ توصلت الدراسة إلى مفهوم السيولة العامة في العراق ثمة شيء يقترب من المفهوم الواسع أو الأوسع لعرض النقود ، وإن البنك المركزي العراقي تمكن من خلال أدواته النقدية غير المباشرة من السيطرة على حجم السيولة العامة والمحافظة على المستوى العام للأسعار ورفع قيمة العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي وسيطرة البنك المركزي على احتياطات المصارف التجارية من خلال فرض احتياطي قانوني على الودائع الجارية والحكومية والودائع بالعملة الأجنبية بنسبة واحدة وهي (25%) واستخدام التسهيلات الإيداعية القائمة بأنواعها المختلفة لغرض السيطرة على السيولة العامة من خلال امتصاص جزء من الاحتياطات الفائضة لدى المصارف المحجوبة عن عمليات الإقراض للجمهور⁽³⁾.

(1) خالد بن حمد بن عبد الله القدير. العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر – دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، 2002.

(2) سوسن كريم هودان ، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2006 .

(3) افتخار محمد مناحي الرفيعي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 .

4- دراسة عامر مجيد عبد الله (2008) والموسومة بـ (تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة - السعودية ومصر - للمدة (1980-2006) والتي تناولت بالتحليل والوصفي والكمي اثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي ، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والذي أكدته النظرية الكينزية بأن السببية لن تكون من عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي وإنما تكون عكس ذلك أي من الناتج إلى عرض النقود ، وهذا عكس ما أكدته المدرسة النقودية بزعماء فريدمان بأن السببية تكون من المعروض النقدي إلى الناتج أي إن النقوديين يؤكدون من خلال نظريتهم بقوة تأثير المعروض النقدي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي والنشاط الاقتصادي وهناك علاقة سببية ثنائية بالنسبة للاقتصاد السعودي ، إما بالنسبة للاقتصاد المصري فهناك علاقة أحادية ، أي إن الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً مستقلاً يؤثر في المعروض النقدي بوصفه متغيراً تابعاً⁽¹⁾.

5- دراسة أحمد الشيخ وسلمان زكريا (2011) والموسومة بـ (العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار) إذ استخدمت لدراسة منهجية جرانجر السببية وتحليل الارتباط المشترك لتحديد العلاقة بين المتغيرات ، ودلت نتائج الاختبارات على أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغير في قطاع الإنتاج والنتائج المحلي الإجمالي لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الأسعار⁽²⁾.

6- دراسة نبيل مهدي الجنابي (2012) والموسومة بـ (نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) وانطلقت هذا الدراسة من فرضية مفادها : أن السياسة النقدية اكبر وأكثر قابلية على التنبؤ من وأسرع من السياسة المالية في التأثير في نمو الناتج الحقيقي غير النفطي ، وقد توصلت الدراسة الى ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في عرض النقود الواسع بنسبة (1%) لها اثر معنوي ايجابي في نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير بنسبة (0.041%) في السنة التي تلي الصدمة ، ومن ثم فإن نمو الناتج الإجمالي المستدام مع معدل تضخم وأسعار صرف مستقرة نسبياً هو احد العناصر المهمة لأي سياسة استقرار اقتصادي⁽³⁾.

7- دراسة سالم سليمان درويش (2013) والموسومة بـ (تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009) والآثار الاقتصادية لذلك " دراسة تحليلية " ومن أهداف هذه

(1) عامر عبد الله مجيد ، تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة - السعودية ومصر - للمدة (1980-2006) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2008 .

(2) احمد الشيخ وسلمان زكريا ، العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار ، بحث منشور ، 2011 .

(3) نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، بحث منشور ، 2012 .

الدراسة توضيح دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتعرف على مكونات عرض النقود الضيق والواسع في السعودية وإبراز دور عرض النقود وأثره الاقتصادي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وإجمالي الناتج المحلي والتضخم والبطالة، استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي القياسي ، وأهم ما توصلت إليه إلى أن زيادة عرض النقود أدت إلى انخفاض معدل الفائدة وزيادة حجم الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

8- دراسة طارق محمد رشيد وإمامة مكي محمد (2015) والموسومة بـ (العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان للمدة (1990-2012)) ومن أهداف هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود من خلال استخدام المنهج التحليلي والقياسي ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم ، وأن هذه العلاقة ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير ، وتكون باتجاه واحد في المدى الطويل تتجه من عرض النقود إلى التضخم⁽²⁾.

الدراسات الأجنبية

1 - دراسة (Friedman and Anna Schwartz, "Money and Business Cycle", The Review of Economics and Statistics) عام 1963 وهي من أولى الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين النقود والناتج من خلال دراستهما للتاريخ النقدي للولايات المتحدة خلال المدة (1867-1960) حيث تناولت دور النقود في الدورات الاقتصادية وبيننا أن التغيرات التي تحدث في النقود تسبق التغيرات التي تحدث في الناتج الحقيقي ، وفي ضوء ذلك فسرت الدراسة الانكماش الحاد خلال أزمة الكساد الكبير (1929-1933) بالانخفاض الكبير في عرض النقود⁽³⁾.

2 - دراسة (Christopher A. Sims, "Money, Income, and Causality", The American Economic Review, American Economic Association) عام 1972 وهي دراسة تطبيقية اختبرت العلاقة السببية بين النقود والدخل بالتطبيق على بيانات فصلية للولايات

(1) سالم سليمان درويش ، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009) والآثار الاقتصادية لذلك " دراسة تحليلية " ، جامعة الملك سعود ، 2013 .

(2) طارق محمد رشيد وإمامة مكي محمد ، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان للمدة 2012-1990 ، جامعة الخرطوم ، 2015 .

(3) Friedman and Anna Schwartz, "Money and Business Cycle", The Review of Economics and Statistics, 1963.

المتحدة الامريكية للمدة (1947-1969) باستخدام سببية جرانجر , وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من النقود الى الدخل , وانعدام العلاقة العكسية ⁽¹⁾.

3 - دراسة (Hayo, " Money-Output Granger Causality Revisited: An Empirical Analysis of EU Countries, Applied Econometrics and International Development) عام 1999 واجريت هذه الدراسة على 14 دولة من الاتحاد الاوربي بالإضافة الى كندا وامريكا واليابان , باستخدام منهجية جرانجر وبالتطبيق على بيانات ربع سنوية للفترة من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات وظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في 10 دول واحادية في الدول الاخرى العكسية ⁽²⁾.

وجاء هذا البحث ليس بمعزل عن الدراسات السابقة , وإنما مكمل لتلك الدراسات , ولكنه تميز واختلف عن تلك الدراسات بأنه شمل مفهومًا أوسع من عرض النقود وهو السيولة العامة، إذ يأتي عرض النقود بوصفه أحد مكونات السيولة العامة بالإضافة إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية والمنخفضة كل حسب درجة سيولتها واختصت بالعراق للمدة (2000-2015) إذ استخدمت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق (الناتج المحلي - التضخم - البطالة) والتي لها أثرها الواضح والمباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة بعد استقلالية البنك المركزي العراقي واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة عن طريق السيطرة على القاعدة النقدية ومضاعف الائتمان النقدي .

ويمكن تلخيص ما تميز به هذا البحث عن الدراسات السابقة بما يأتي:

1. دراسة السيولة العامة في العراق ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها للمدة (2000-2015).
2. دراسة سيطرة البنك المركزي المتمثلة بالسياسة النقدية على السيولة العامة ومكوناتها في العراق للمدة (2000-2015) .
3. دراسة أثر السيولة العامة في العراق في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (2000-2015) والمتمثلة بنمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة .

⁽¹⁾ Christopher A. Sims, "Money, Income, and Causality", The American Economic Review, American Economic Association, 1972.

⁽²⁾ Hayo, " Money-Output Granger Causality Revisited: An Empirical Analysis of EU Countries, Applied Econometrics and International Development, 1999 .

الفصل الاول

السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (مدخل نظري)

تمهيد :

ان السيولة العامة بمفهومها الحديث من المواضيع المهمة في الاقتصاد لأنها تشمل النقود واشباه النقود وان مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي ادوات لتحقيقه , لذا يتضمن هذا الفصل الجانب النظري للبحث من خلال شرح الاطر المفاهيمية للسيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وماهية العلاقة بينهما وعلى اساس ذلك تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : مفهوم السيولة العامة والعوامل المؤثرة فيها .

المبحث الثاني : الاستقرار الاقتصادي وبعض مؤشرات .

المبحث الثالث : العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الاول

السيولة العامة والعوامل المؤثرة فيها (الإطار النظري)

المطلب الاول : السيولة العامة (الإطار المفاهيمي والنظري)

تحتل السيولة العامة أهمية اقتصادية كبيرة في الأنظمة الاقتصادية ، وتكمن هذه الأهمية في الدور الذي تؤديه السيولة في التأثير في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنقد باعتبارها تمثل أعلى درجات السيولة بعد أشباه النقود ، وعلى الرغم من تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع السيولة إلا أن جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة ،

لقد عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها أو هي سيولة الأوراق النقدية ووجودها بكثرة أو مقدرة السهم على استيعاب كمية كبيرة من عمليات الشراء أو البيع دون تغير كبير في السعر ، ومن خلال المفهوم الواردة عن السيولة يمكن تقسيم السيولة على قسمين وهما كالآتي⁽¹⁾:

1. السيولة النقدية : وهي النقود الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية سواء كانت بالعملة الوطنية أو الأجنبية لدى المصارف ، مثل ودائع البنك المركزي ، والودائع لدى المصارف الأخرى والشيكات تحت التحصيل .

2. السيولة شبه النقدية : وهي الأصول التي يمكن التصرف السريع بها أو تصفيتها بالبيع أو الرهن ، وتشمل الأسهم بأنواعها والصكوك بأنواعها ، وتتصف هذه الأصول بقصر أجل الاستحقاق وتعد السرعة والتكلفة عوامل أساسية يمكن من خلالها معرفة الأصول سواء كانت سائلة مثل النقود أم كانت أقل سيولة . لذا فإن السيولة هي السهولة والسرعة التي يتحول بها الأصل أو الموجود إلى نقد سائلة وبأقل تكلفة حتى يكون جاهزاً لأي شكل من أشكال الانفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وسينصب التحليل الرئيسي لهذا البحث على مستوى الاقتصاد الكلي على الموجودات أو الأصول المالية التي تقابل الأصول الحقيقية ، إذ تطلق صفة السيولة على الأصول الطبيعية والمعنوية⁽²⁾.

ويقصد بالأصول الحقيقية هي أصول ملموسة تحدد القدرة الانتاجية للاقتصاد أي تحدد السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها من خلال عناصر الانتاج وتشمل الأراضي والمباني والآلات والآثار والمعادن والاحجار الثمينة .. الخ المستخدمة في الانتاج ، أما الأصول المالية والتي تعرف بالأوراق المالية وتشمل الأسهم والسندات فعلى الرغم من أنها لا تسهم مباشرة في القدرة الانتاجية للاقتصاد إلا

(1) اكرم نور الدين، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية - دراسة تحليلية نقدية - الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الاسلامي 2010 ، ص7.

(2) John Eatwell, Murrey Milgate and peter Newman, Money, M. MacMillan reference Books, 1989, p185

أنها تمثل مطالبات شرعية للحصول على منافع مالية في المستقبل , ويحتفظ بموجبها الأفراد بمطالباتهم حول الأصول الحقيقية والدخل المتأتي منها . وبشكل عام تعرف السيولة على انها (القدرة على تحويل الأصول الى شكل من اشكال الانفاق خلال مدة زمنية وبدون خسائر)⁽¹⁾, ويؤكد هذا التعريف على مرتكزات ثلاثة هي سرعة التحول وعدم تحمل خسائر والمدة الزمنية , وهذه المرتكزات الثلاثة هي التي تحدد درجة السيولة .

ويمكن أن تعرف السيولة انطلاقاً من مفهومين هما:

1- المفهوم الضيق : (Stock concept) , الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها الى نقد في وقت ما , ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه وإخفاقه , لأنه لا يأخذ بنظر الاعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية ومن تسديد القروض وفوائدها لذلك يكون مفهوم التدفق أكثر شمولاً .

2- مفهوم الواسع : (Flow concept) الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد , مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف لأصل القرض او الفوائد المترتبة عليه , وانطلاقاً من المفهومين السابقين للسيولة انبثقت تعريفات عدة منها :

- 1- هي توافر النقود عند الحاجة .
 - 2- هي القدرة على توفير الاموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند تحقيقها .
 - 3- هي القدرة على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة الطلب على القروض.
 - 3- هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال مدة قصيرة دون خسارة.
- ويندرج التعريف الاول تحت المفهوم الكمي للسيولة , بينما يندرج التعريف الثاني تحت مفهوم التدفق بينما يحقق التعريف الثالث والرابع مفهومي السيولة معاً⁽²⁾.

يختلف تحديد مفهوم السيولة العامة من اقتصاد الى اخر تبعا لدرجة نمو وتطور الجهاز المصرفي في ذلك الاقتصاد , ويعود الاطار المفاهيمي للسيولة العامة الى منهج راد كليف (Radcliffe) , ووفقا لهذا المنهج فقد عرفت السيولة العامة بأنها تعبر عن اوضاع السيولة الكلية الاجمالية في الاقتصاد , وهي عامل مهم ومؤثر في قرارات الانفاق على السلع والخدمات وتمثل مركز ميكانيكية السياسة النقدية , والمعنى الاقتصادي للسيولة العامة هو السيولة النسبية لتحويل المستثمرين لأوراقهم المالية الى نقود اي درجة المرونة التي تتحول بها أصول معينة الى نقود . او

(1) اكرم حداد , مشهور هذلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري , دار وائل للنشر , عمان و الطبعة الاولى , 2005 , ص 26 .

(2) الشبكة الدولية للمعلومات, السيولة , على الموقع , 2016, <https://www.ar.wikipedia.com>

هي الأصول المستثمرة التي يمكن تحويلها بسرعة ويسر الى نقد بدون او بأقل خسارة في قيمتها ويمكن ان تكون الاصول المستثمرة سهلة التسييل , اذا كان من الممكن بيعها وشرائها بسهولة , اما المفوضية الاوربية للشؤون الاقتصادية والمالية فقد عرفت السيولة بأنها (مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود فاذا أمكن للأفراد والشركات في اقتصاد معين الحصول على الاموال التي يحتاجون اليها لأغراض الاستثمار والاستهلاك , فذلك يؤدي الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي)⁽¹⁾ .

وقد عرفت السيولة العامة على انها عرض النقد بالمفهوم الاوسع (عرض النقد على وفق نهج كيرلي وشو) , مضافا اليه ما تملكه الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من الاصول المالية الاخرى مثل الودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية والاوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية⁽²⁾.

ان هذا التنوع في الاصول المالية المكونة للسيولة العامة يؤدي الى تزايد اهمية التحول من نوع الى اخر من هذه الاصول . كما ان لأسعار السندات واسعار الفائدة السائدة دورا واضحا في عملية التحول والتوزيع فعندما تتجه اسعار الفائدة الى الانخفاض , واسعار السندات الى الارتفاع يندفع الافراد نحو تفضيل النقود (الاصول ذات السيولة المطلقة) على الاصول المالية الاخرى وبالعكس اذ يترتب على هذا التحول فيما بين الاصول المكونة للسيولة العامة للاقتصاد اثر اقتصادي واضح , ويتضح ذلك من خلال التدفقات الانفاقية فالوحدات الاقتصادية التي لديها رغبة في زيادة ارصدها النقدية السائلة (النقود) لتحل محل حجم الاصول المالية القصيرة الاجل لديها , فأنها تؤثر في حجم الانفاق ومستوى الدخل النقدي , وقد يترتب على ذلك تأثيرات تضخمية حادة في الاقتصاد عند دخولها بشكل مفاجئ دائرة التداول لتمويل الانفاق⁽³⁾ . لذا تسعى السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي لتنفيذ سياستها النقدية بما ينسجم وتحقيق اهدافها والتي من بينها العمل على تحقيق مستوى تشغيل مرتفع من خلال دعم وتطوير بنية قطاع الاعمال وتحفيز شروط ومتطلبات النمو الاقتصادي فضلا عن المساهمة الفعالة في خفض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبما يسهم في استقرار الأسواق المالية وأسعار الصرف الاجنبي ومن ثم

انعكاس ذلك على تحسين ميزان المدفوعات⁽⁴⁾.

(1) سامي خليل , النظريات والسياسات النقدية والمالية , الكتاب الثاني , شركة كازمة للنشر والترجمة والتوزيع , الكويت , 1982 , ص 677 – 679 .

(2) Edward Shapiro , macroeconomic Analysis , Hart court Jovanovich , Inc , New York , 1982 fifth Ed , p , p 172- 173

(3) عوض فاضل اسماعيل الدليمي , نقود وبنوك , دار الحكمة للطباعة والنشر , جامعة الموصل , 1990 , ص 118 .

(4) زكريا عبد الحميد باشا , النقود والبنوك من وجهة نظر اسلامية , كلية التجارة , جامعة الكويت , 1989 , ص 174-177 .

تعد النقود القانونية من أعلى درجات السيولة لما يترتب على ذلك من قبولها العام في المعاملات الاقتصادية كافة وإمكانية تحويلها الى سلع وخدمات وقوة إلزامها القانوني في سداد الدين , وليس للدائنين الحق في عدم قبولها لما لها من قوة إبراء قانونية , فضلاً عن خصائصها المتمثلة بالعمومية والشمول والإلزام⁽¹⁾. والتي ترتبط بالوظائف المتعددة للنقود بوصفها وسيلة للمبادلة ومقياس ومخزن للقيمة ووحدة حساب وأداة للدفع المؤجل⁽²⁾. لذا نجد ان النقود على قمة الاصول السائلة ومن ثم تأتي الاصول الاخرى كل حسب درجة سيولتها وسهولتها وعدم المخاطرة في تحويل قيمتها الرأسمالية الى نقود دون خسائر⁽³⁾. وقد قبل العديد من الاقتصاديين التعريفات الخاصة بالنقود والتي تكون اكثر شمولاً من (M2) وذلك لان هناك اصولاً عديدة تقوم بوظيفة السيولة , ومخزناً مؤقتاً للقدرة الشرائية وفي الوقت نفسه تكون هذه الاصول مكوناً من مكونات التعريف الاوسع للنقود , لذلك اختلفت آراء الاقتصاديين حول اعطاء تعريف واضح ودقيق لعرض النقد وذلك نتيجة اختلاف اهمية وظائف النقود كونها وسيلة للتبادل ومستودعاً للقيمة وأداةً للدفع المؤجل فقد عرف عرض النقد (M1) وهو مرتبط بوظيفة النقود كونها وسيطاً للتبادل على انه (العملة في التداول بين الافراد والمؤسسات او المنشآت غير المصرفية مضافاً اليها الودائع الجارية للقطاع الخاص) اما عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فهي تشمل ((M1) مضافاً اليها الودائع والمدخرات الآجلة في البنوك التجارية), اما عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) فهو يشمل ((M2) مضافاً اليها الودائع والمدخرات لدى مؤسسات الاقراض والبنوك التعاونية), وهناك تعريفات اخرى لعرض النقد الاوسع وهي (M4) والذي يتكون من (M3) مضافاً اليها شهادات الايداع الكبيرة و (M5) وتشمل (M4) مضافاً اليها شهادات الايداع ولكن استخدام (M1) و (M2) و (M3) هو الأكثر والأفضل عند الكثير من الاقتصاديين⁽⁴⁾.

وبما أن النقود أعلى درجات السيولة لذا تعد الموجودات والأصول ذات درجة سيولة أقل من النقود , ولابد من توفر عدة مواصفات لكي تتصف هذه الموجودات والأصول بدرجة من السيولة وهذه المواصفات هي :-

1- أن تكون الموجودات والأصول قابلة للتداول في الاسواق : ويقصد بالتداول هو امكانية انتقال ملكية الموجودات والأصول او حيازتها من طرف إلى آخر من دون خسائر في القيمة الرأسمالية , هذا بالنسبة للأصول الحقيقية كالمباني التي قد تكون قيمتها النهائية اقل من قيمتها الحالية بسبب استخدامها لذلك لا يمكن استخدامها لتحديد درجة السيولة على عكس الاراضي التي تكون

(2) سامي خليل , النقود والبنوك , مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع , الكويت , الطبعة الثانية , 1989 , ص 45-46

(3) محمد عبد العزيز عجمية , مصطفى رشدي شبيحة , النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية , الاسكندرية , الدار الجامعية , بدون تاريخ , ص 207.

(4) ميراندا ز غلوز رزق , النقود والبنوك , جامعة بنها – كلية التجارة , 2008-2009 , ص 32 .

(5) باري سيجل , النقود والبنوك , من وجهة نظر النقديين , ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون , الطبعة العربية , 1987 , ص 62 – 65 .

قيمتها لانتهائية ، اما الاصول المالية فتكون قابلة للتداول بدرجة كبيرة مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة⁽¹⁾ .

2- امكانية استعادة قيمة وتكاليف الاصول او الموجودات : اي ان اصحاب الاصول السائلة عند اعادة بيعهم للأصول (الاسهم والسندات) يجب ان يكون سعر البيع هو اكبر من السعر الاصلي للأصول السائلة ، أما اذا كان العكس من ذلك فلا تعد هذه الاصول اصولا ذات سيولة عالية على الرغم من سهولة قابليتها للتداول ويشترط في الاصول عالية السيولة ان تجمع بين سهولة تداولها واستعادة قيمتها الاصلية ، وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص (طبيعيين او معنويين) والحقوق التي تترتب على الثروة التي يمتلكونها والملتزمين لسدادها للغير على ان تكون هذه الحقوق من الممكن تنقيدها وتسييلها بسرعة وبسهولة⁽²⁾ .

3- استقرار أسعار الموجودات أو الأصول : أي أن تكون على مستوى من الاستقرار وعدم التذبذب ومقومة بالعملة المحلية⁽³⁾ .

وبمعنى آخر تعد الأصول الاخرى (السندات الحكومية والودائع الثابتة وحوالات الخزينة) ذات سيولة نسبية ولا تكون جاهزة للإنفاق مباشرة الا بعد تحويلها الى نقود ، ويمكن تقسيم الأصول المالية إلى الأصول الجارية مثل النقود والائتمان التجاري ، والاصول الاحتياطية مثل سندات قصيرة الاجل وحوالات الخزينة والأصول الاستثمارية مثل سندات طويلة الأجل⁽⁴⁾ .

المطلب الثاني : مكونات السيولة العامة

استنادا الى منهج راد كليف (Radcliffe) يعبر عن السيولة العامة بالمفهوم الاوسع لعرض النقود (M3) وان عرض النقود في الاقتصاد يصعب تقديره بشكل دقيق ، لأن درجات السيولة التي تكون عرض النقود وأشباه النقود والاصول الحقيقية تتغير من وقت الى آخر وذات

(1) توماس مايبير ، وآخرون ، ترجمة د. احمد عبد الخالق ، مراجعة د. احمد بديع بليح ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريح للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2002 ، ص 41 .

(2) P.M. Horvitz, Monetary policy and Financial system, (N) Prentic-Hall, 3ed, 1964, pp 16-17 .

(3) سامي خليل ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص 241.

(4) John Eatwell Murray Milgate and Peter Newman, op. cit, p.85 .

طبيعة مختلفة , فوفقا الى منهج راد كليف فإن السيولة العامة هي سيولة المجتمع الاقتصادي جميعاً , افراداً , مؤسسات مالية حكومية , منشآت غير حكومية , وان عرض النقود جزء من الهيكل الواسع للسيولة العامة للاقتصاد القومي⁽¹⁾. وعموما فإن عرض النقد يركز الى عنصرين هما: صافي العملة في التداول , والودائع . الا ان نسبة مساهمتهما متباينة من دولة الى اخرى , فقد تصل نسبة صافي العملة الى 80 % من عرض النقد , وقد تتخفض هذه النسبة الى 20 % والعكس صحيح ايضا بما يخص الودائع⁽²⁾.

وبما ان السيولة العامة هي مجموع عرض النقود للمجتمع الاقتصادي بمجموعه فلا بد من التطرق الى مفاهيم عرض النقود التي تمثل بمجموعها السيولة العامة وهي كما يأتي :

1. عرض النقود بالمفهوم الضيق M1

يشير هذا المفهوم لعرض النقد الى صافي العملة في التداول (C) مضافا اليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية⁽³⁾ , وهذا المفهوم لعرض النقد اخذت به المصارف المركزية في الدول المختلفة لأنه يستخدم في الاحصائيات المالية التي يعدها صندوق النقد الدولي , وبمعنى اخر يمثل عرض النقد بالمفهوم الضيق(M1) كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي والمستعملة وسيطاً للمبادلة (النقود القانونية) , فضلاً عن نقود الودائع التي تقوم بخلقها المصارف التجارية من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان⁽⁴⁾. ويستثنى من ذلك ودائع الحكومة تحت الطلب في المصارف التجارية والعملة في خزانة المصارف او خزانة الحكومة⁽⁵⁾.

وتجدر الاشارة للتفريق بين المفهوم الضيق لعرض النقود (M1) والاساس النقدي(M0) , اذ يتكون الاساس النقدي من العملة في التداول واحتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي المفروض عليها بالقانون (الاحتياطي القانوني) , أو رغبة المصارف في زيادة احتياطياتها عن المقدار المطلوب قانونا , وطالما ان هذه الاحتياطيات او الودائع المصرفية التي تولدها المصارف التجارية قابلة للزيادة (وهي تمثل أحد عناصر النقود) فإن الحجم الكلي لعرض النقود يزداد ايضا وهذا يفسر قدرة السلطات النقدية في السيطرة على تغيرات مستوى عرض النقود من خلال مراقبتها الاساس النقدي (M0)⁽⁶⁾, ويمكن حساب عرض النقود الضيق M1 من المعادلة الاتية⁽¹⁾ :

(1) سامي خليل , النظريات والسياسات النقدية والمالية , مصدر سابق , ص 677-679 .

(2) وداد يونس يحيى , النظرية النقدية - النظريات , المؤسسات , السياسات - الجامعة المستنصرية , 2001 , ص 41 .

(3) Dmayn- Wright smani , An Introduction to Monetary theory and policy , Third Edition , p.1-34 .

(4) سوسن كريم هودان , اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية . رسالة ماجستير , جامعة الكوفة , 2006 , ص 13 .

(5) باري سيجل , النقود والبنوك والاقتصاد , مصدر سابق , ص 174 .

(1) P.G.A. Howells and K Bain , An introduction to monetary economics, Longman, 1985. P 41 .

$$M1 = C + DD$$

اذ ان M1: عرض النقد بالمعنى الضيق .

C: العملة في التداول .

DD: الودائع الجارية .

ولهذا يمكن القول ان عرض النقد بالمعنى الضيق يمثل مجموع المطلوبات النقدية (Monetary Liabilities) للجهاز المصرفي في اي لحظة من الزمن .

2. عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)

يرى بعض الاقتصاديين النقديين وفي مقدمتهم فريدمان وشوارتز (Milton Friedman and Anna Schwartz) ان مفهوم عرض النقود الضيق لا يشير الى تعبير كامل عن حجم الكميات النقدية المعروضة في داخل الاقتصاد وان مفهوم عرض النقود الواسع هو الذي يبين الحجم الكلي لعرض النقود , وحجتهم في ذلك التطور الحاصل في هيكل اقتصاديات الدول المتقدمة والذي نتج عنه تنوع الاصول المالية التي يمكن تحويلها (تتقيدها) الى وسائل دفع دون ادنى خسارة وبأقل وقت ممكن وان هذه الاصول المتمثلة بالودائع الآجلة والادخارية وحسابات القروض تدر دخلا مستمرا بصورة فوائد , وهذا لا يتوفر في وسائل الدفع كالعملة في التداول⁽²⁾, وبهذا يشمل عرض النقود الواسع (M2) وسائل الدفع المباشرة الاجمالية والتي هي مكونات (M1) مضافا اليها الودائع الآجلة (الزمنية والثابتة) والودائع الادخارية الخاصة (ودائع القطاع الخاص) لدى المصارف التجارية , ويطلق مصطلح (أشبه النقود) على الودائع الآجلة الزمنية والودائع الآجلة الثابتة والودائع الادخارية او ودايع التوفير لدى المصارف التجارية والتي يمكن تحويلها الى نقود خلال مدة زمنية وجيزة من دون اية خسائر تذكر مما يعني تمتعها بدرجة عالية من السيولة⁽³⁾, ويعرف عرض النقود الواسع M2 بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية ويمكن حسابه كما في المعادلة الاتية⁽⁴⁾:

(2) Michael B Charles, Macroeconomics , second edition, Oxford university press Inc, New York, 1998.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر في :

- Richard T. Froyen, Macroeconomics, Theories and policies, Hall, International (U.K) Limited, London, 5th Ed, 1996, p, p 363.

- اديب قاسم شندي , النقود والبنوك الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة والتصميم , النجف , 2010 ص 27 .

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر في :

- Stephen L. Slavin, Economics, Mcgraw- Hill, Irwin, New York, 6th Ed, 2002 , p, p 344.

- خالد واصف الوزني , احمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر, عمان, 1989 , ص 285 .

(2) ينظر في :

- عوض فاضل اسماعيل الدليمي , النقود والبنوك , مصدر سابق , ص 111.

- سامويلسون , ونورد هاوس , علم الاقتصاد , ترجمة مكتبة لبنان ناشرون , الطبعة الاولى , 2006 , ص 534 .

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

اذ ان M2: عرض النقد بالمعنى الواسع , Td: الودائع الآجلة , Sd: الودائع الادخارية ويعرفها ايضا سامويلسون بأن (M2) تشمل أشباه النقود والتي تشمل ودائع حسابات المدخرات في المصارف وحسابات صناديق الاستثمار في أسواق المال والتي تتم إدارتها من قبل سماسرة الاستثمار وودائع حساب الاسواق النقدية التي تديرها المصارف التجارية.

3. مفهوم عرض النقد الإوسع M3

عمل بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم كيرلي و شو (Gurley and shaw) الى توسيع مفهوم عرض النقود ليشمل بعضا او جميع الاصول المالية المعروفة بأشباه النقود , وقد تضمنت ادبيات الاقتصاد الحديث تعريفات مختلفة للمفهوم الاوسع لعرض النقد واكثر شمولاً واتساعاً والذي يشمل فضلاً عن مكونات العرض النقدي M1 مضافا اليها مكونات العرض النقدي M2 مضافا اليها (الودائع الحكومية , الودائع الاخرى مثل شهادات الایداع القابلة للتفاوض او مطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية (مؤسسات الادخار))⁽¹⁾ , ويمكن حساب عرض النقود بالمعنى الاوسع بالمعادلة الاتية :

$$M3 = C + DD + Td + Sd + Od + dep$$

اذ ان : M3 عرض النقد بالمعنى الاوسع , Od الودائع الأخرى , dep الودائع الحكومية . ويشير مفهوم عرض النقود M3 الى سيولة المجتمع الاقتصادي عامة اذ يمتد الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الحكومية والودائع الاخرى ليضاف الى السيولة المحلية الخاصة (M2) , ويطلق عليه احيانا السيولة المحلية الاجمالية او السيولة العامة , ويرجع الاخذ بمفهوم M3 الى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وأصبحت المؤسسات المالية العامة تمارس نشاطا لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص , وما نتج عنه من زيادة عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة ومن ثم ظهور وتسويق اشكال جديدة للسيولة العامة⁽²⁾.

4 . الودائع الحكومية

يقصد بالوديعة ما يتم ايداعه لدى البنوك من اموال لأوقات محددة حسب نوع الوديعة , والودائع الحكومية هي ودائع الحكومة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية , اذ يعود التحكم بهذه الودائع من قبل الحكومة حسب السياسة الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد , فاذا كانت سياسة البنك سياسة توسعية هذا يعني زيادة في رصيد الودائع لدى البنوك ومن ثم توزيعها على القطاعات

(3) اسامة بشير الدباغ , د. اثيل عبد الجبار الجومرد , المقدمة في الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , الاردن 2003 , ص 274 .

(4) سوسن كريم هودان , اثر مقاييس عرض النقود , مصدر سابق , ص 15 .

الحكومية لتمويل النفقات العامة , اما في حالة السياسة الانكماشية هذا يعني عدم استخدام الحكومة لودائعها بتمويل الانفاق العام .

نستخلص مما سبق ان السيولة العامة شيء يقترب من ال (M3) او هي ال (M2) زائداً الودائع الحكومية , اما الودائع الاخرى فلا تعتمد في هذه لدراسة لعدم توفر بيانات دقيقة بخصوص هذه الودائع , وان التغيرات في معدلات نمو السيولة العامة تساهم في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد والذي ينعكس بدوره على مؤشرات اخرى كالادخار والاستثمار وسعر الصرف , فضلا عن انعكاسها على مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي والتي تتأثر بمستويات السيولة العامة⁽¹⁾.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السيولة العامة :

بفضل التطور الملحوظ في الانظمة المالية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وما تمخض عنه من ازدياد في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتوسيع دائرة الخدمات المالية وخدمات الصيرفة , وتعدد اشكالها , الامر الذي سهل على الافراد الطبيعيين والمعنويين قبول هذه الاشكال باعتباره نوعاً من انواع الثروة لما تتمتع به من مزايا تتمثل بإمكانية تحويلها الى وسائل دفع بسهولة ممكنه وبأقصر مدة وبأقل خسائر فضلاً عن توافقها مع رغبات المدخرين والعوائد المتأتية منها , وعليه لم تعد البنوك التجارية بوصفها مؤسسات مالية وسيطة وحدها القادرة على خلق السيولة , بل هناك مؤسسات مالية وسيطة غير مصرفية تعرض على الجمهور أصناف الموجودات أو الأصول المالية , وبذلك اتسع وعاء تفضيل السيولة وأصبحت الأصول المالية بضمنها النقود من العناصر المكونة لموجودات أو اصول الأفراد والمشرعات⁽²⁾.

ومن أجل فهم العلاقة بين السيولة العامة و المؤشرات الاقتصادية الكلية لابد من بيان أهم العوامل المؤثرة في عرض السيولة العامة منها ماله أثر توسعي ومنها ما يكون له اثر انكماشى , اذ إن التغير في حجم السيولة العامة يعود الى عوامل عدة تختلف من اقتصاد الى اخر ومن مدة الى اخرى , منها ما تكون غير مباشرة وطويلة الاجل مثل ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل ومن ثم ازدياد النشاط الاقتصادي , ومنها ما تكون مباشرة تتعلق بحجم وتوزيع موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي والقطاعات الاخرى⁽³⁾.

ويعد الجهاز المصرفي المعقل الرئيس لمجمل العمليات الاقتصادية سواء كانت في الداخل او في الخارج , لذا فان ميزانية الجهاز المصرفي تعد المرآة التي تعكس معظم عمليات التبادل بين

(1) William Boyes , Michael Melvin , Macroeconomics, 8th Edition, South- Westem Cengage Learning, USA, 2011 , p267 .

(2) عوض فاضل اسماعيل , النقود والبنوك , مصدر سابق , ص 116 .
(1) عصام يوسف عاشور , محاضرات في النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية , جامعة الدول العربية , معهد الدراسات العربية المالية , 1962 , ص 128.

المصارف التي تخلق النقود والقطاعات الأخرى ، و تظهر هذه العمليات في جانبي الميزانية العامة فقد تظهر مكونات الكتلة النقدية في جانب المطلوبات ، إذ تمثل العملة مطلوبات على المصارف المركزية والودائع مطلوبات على المصارف التجارية والتي تساوي جانب الموجودات الذي تظهر فيه الديون على القطاع الخاص والحكومي والقطاع الخارجي ويمثل الجانب الأيمن وسائل الدفع (المطلوبات) والجانب الأيسر (الموجودات) يمثل حجم المعاملات ، لذلك فإن السيولة العامة هي التزام على الاقتصاد القومي مقابل الحصول على السلع والخدمات ومن هنا فهي تتداول استناداً إلى وجود أصول حقيقية تعبر عن نشاط اقتصادي لبلد معين ويمكن التعبير عن العلاقة بين الموجودات والمطلوبات في ميزانية الجهاز المصرفي بالمعادلة الآتية⁽¹⁾:

$$A = L + Ni \dots\dots\dots(1)$$

اذ ان :

A : الموجودات

L : المطلوبات

Ni : صافي البنود الأخرى

وعند تحليل الطرف الأيمن من المعادلة تنقسم المطلوبات إلى نقدية وأخرى غير نقدية ، كذلك فإن صافي البنود الأخرى يقصد بها حساب رأس المال والاحتياطيات (فقرة الميزانية) فتصبح المعادلة كالآتي :

$$A = ML + NML + CR \dots\dots\dots(2)$$

اذ ان :

ML : المطلوبات النقدية

NML : المطلوبات غير النقدية

CR : حساب رأس المال والاحتياطيات

وبما ان الأصول هي موازية للمطلوبات غير النقدية فيمكن نقلها إلى الجانب الأيسر لما يساويها فتصبح المعادلة :

$$ML = A - NML - CR \dots\dots\dots(3)$$

وتنقسم المطلوبات النقدية إلى صافي العملة في التداول زائداً ودائع تحت الطلب ، أما الموجودات فتتكون من صافي الموجودات الأجنبية زائداً صافي الديون الحكومية زائداً الائتمان المقدم للقطاع

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر في :

- سيف سعيد السويدي ، النقود والبنوك ، الطبعة الثانية ، سنة 2002 ، ص 195 – 197 .
- و داد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، ص 55 – 58 .

العام والخاص , اما المطلوبات غير النقدية فتتمثل بالودائع الثابتة والادخارية والحكومية وكما في المعادلة الاتية⁽¹⁾:

$$C + D = F + G - CR \dots\dots\dots(4)$$

اذ ان :

C : العملة في التداول

D : ودائع تحت الطلب ومن ضمنها الودائع الادخارية والودائع الزمنية (شبه النقود) والودائع الحكومية والودائع الاخرى

F : صافي الاصول الاجنبية

G : الائتمان المحلي او قروض واستثمارات البنوك المركزية والتجارية

وبما ن :

$$C + D = GL \dots\dots\dots(5)$$

اذ ان :

GL : السيولة العامة , اذن :

نعوض عن قيمة C + D في المعادلة (4):

$$GL = F + G - CR \dots\dots\dots(6)$$

اي ان :

$$\Delta GL = \Delta F + \Delta G - \Delta CR \dots\dots\dots (7)$$

يمكن ان نستنتج من المعدلات المذكورة انفاً ان التغير في حجم السيولة العامة يتوقف على مقدار التغير في كل من صافي الاصول الاجنبية وحجم الائتمان وحساب رأس المال والاحتياطيات (فقرة الميزانية) ويمكن توضيحها بشكل تفصيلي وكما يأتي :

1. صافي الأصول الاجنبية : NF

تعد الأصول الاجنبية من أهم العوامل المؤثرة في عرض السيولة العامة سواء كان في اقتصاديات الدول المتقدمة او النامية على حد سواء لاسيما للاقتصاديات المصدرة للنفط , والتي تحتل التجارة الخارجية أهمية كبرى في اقتصاداتها ومنها العراق , اذ يحتل القطاع الخارجي لاسيما القطاع النفطي أهمية خاصة ليس من خلال تأثيره في حجم السيولة العامة وحسب , بل من خلال

(1) لمزيد من التفاصيل انظر في :

- John J klein , op , cit, p 258.

- عبد المنعم السيد علي , دراسات في النقود والنظرية النقدية , مطبعة العاني , بغداد , الطبعة الثانية , سنة 1976 , ص 97 .

تأثيره في مجمل النشاط الاقتصادي , من خلال نفقات الحكومة التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية , وعليه فان نمو الدخل القومي الحقيقي والتوسع النقدي في البلدان النامية خاصة ومنها العراق يعتمد على حالة ميزان المدفوعات اذ يتطلب بقائه ايجابياً وباستمرار اذ ما أريد للنمو النقدي ان يواكب النمو في الدخل القومي الحقيقي⁽¹⁾.

ويقصد بصافي الاصول الاجنبية صافي مجموع الذهب والعملات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي بعد استبعاد الالتزامات بالعملات الاجنبية , إذ يحتفظ البنك المركزي في مختلف البلدان بالذهب باعتباره أصلاً من الاصول , مقابل الاصدار النقدي , اي بمعنى آخر يحتفظ به البنك المركزي غطاءً يقابل العملة , ويمكن عدة عملة يقبلها الجميع في المعاملات الدولية , لذا يمكن استخدامه في الازمات المالية والنقدية وفي المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية ازاء العملات الاجنبية , اي استقرار قيمة العملة في الخارج , لذا فهو أصل حقيقي له قيمة عالمية وقوة شرائية ازاء كل الاقتصادات لمصلحة الدول الحائزة له , ومن هنا يصبح من العناصر المؤثرة في عرض السيولة العامة للاقتصاد⁽²⁾.

زيادة الأصول الأجنبية تنتج من حصول فائض في ميزان المدفوعات الناتج من الصادرات السلعية والخدمية أو التحويلات الرأسمالية من الخارج أو تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل في جانب الموجودات التي يقابلها زيادة مساوية في المطلوبات تتمثل بزيادة الودائع الحكومية وزيادة العملة في التداول ومن ثم يترتب على ذلك زيادة في عرض النقد ومن ثم زيادة في حجم السيولة العامة للاقتصاد وبالتالي زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي⁽³⁾.

1. الائتمان المحلي :

يأتي الائتمان المحلي ضمن اولويات السياسة الائتمانية التي يحددها البنك المركزي من اجل تحقيق معدل نمو مرتفع ويرى البنك الدولي ان الائتمان المحلي يشير الى الموارد المالية المتاحة للقطاعات المختلفة من خلال القروض ومشتريات الاوراق المالية والاعتمادات التجارية . وتشير الدراسات المالية والنقدية الى ان السياسة الائتمانية هي جزء من السياسة النقدية , فضلاً عن سياسة سعر الصرف وسياسة الاصدار النقدي , وان فاعلية السياسة الائتمانية تتطلب أن تكون درجة السيولة العامة للاقتصاد متلائمة مع طبيعة الظروف السائدة , اذ ان زيادة درجة السيولة العامة عما

(1) عبد المنعم السيد علي , التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , صندوق النقد العربي , بيروت , لبنان , الطبعة الثالثة , 1986 , ص 388 .

(2) كامل فهمي بشاي , دور الجهاز المصرفي في التوازن , دراسة خاصة بالاقتصاد المصري , الهيئة المصرية للكتاب , 1981 , ص 92 .

(3) نبيل الروبي , مبادئ النقود والبنوك , جامعة الملك عبد العزيز , دار عكاظ للطباعة والنشر , جدة , 1979 , ص 194-195 .

تقتضي الظروف القائمة تؤدي الى ضغوط تضخمية , ويمكن بيان اهمية الائتمان المحلي من خلال المعادلة الاتية :

الائتمان المحلي = السيولة المحلية - صافي الموجودات الاجنبية

وهذا يعني ان الائتمان المحلي يكون مساويا للسيولة المتاحة للاقتصاد عندما يكون صافي الموجودات الاجنبية يساوي صفراً , ومن هنا تستطيع السلطات النقدية زيادة الائتمان المحلي بزيادة السيولة المحلية او بتخفيض صافي الموجودات الاجنبية او كلاهما معاً⁽¹⁾.

وبما ان البنك المركزي هو المسؤول عن السيطرة على التغيرات في عرض النقد ومراقبة تمويل النشاط الاقتصادي فهو المسؤول ايضا عن الائتمان المحلي من أجل زيادة مستوى نشاط النظام التمويلي , والائتمان المحلي يمثل الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي الى الحكومة ومؤسساتها العامة والقطاع الخاص⁽²⁾.

ويمكن تقسيم الائتمان المحلي على الفقرات الاتية :

أ- الائتمان المقدم للقطاع الحكومي :

تعد الحقوق على القطاع الحكومي او ما يسمى بالديون الحكومية عاملاً مؤثراً في حجم السيولة العامة الى جانب الاصول الاجنبية للجهاز المصرفي فبسبب اتساع وظائف وانشطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية وحاجتها الى زيادة ايراداتها لتغطية النفقات العامة , فقد تلجأ الحكومة الى البنك المركزي والبنوك التجارية للحصول على قروض عبر وسائل الدين المعروفة بحوالات الخزينة في الاجل القصير والسندات الحكومية في الاجل الطويل , فعند قيام البنك المركزي بعملية اصدار نقدي جديد مقابل اذونات الخزينة بصفتها غطاء لعملية الاصدار فعند زيادة اذونات الخزينة نتيجة لزيادة الاصدار يؤدي ذلك الى زيادة حجم السيولة العامة والعكس صحيح عندما تتبع الحكومة سياسة انكماشية باعتمادها على البنك المركزي , ومن هنا فإن ارتفاع دين القطاع الحكومي او صافي مركز الحكومة النقدي لدى البنك المركزي يعكس زيادة دور القطاع الحكومي في الاقتصاد القومي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي , وبالمقابل فإن انخفاض حجم الائتمان الممنوح للحكومة يعكس قوة مركزها النقدي وقلة احتياجاتها للاقتراض من الجهاز المصرفي على الرغم من الزيادة في نفقاتها العامة⁽³⁾.

(1) حمزة محمود الزبيدي , ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , 2002 , ص39.

(2) مالكولم جيلز ومايكل رومر , اقتصاديات التنمية , ترجمة : طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى , دار المربخ , الرياض , 2009 , ص533.

(1) Eric L.Furness, money and credit in developing Africa, Heinemann educational books LTD, London,1978, P. P 107 – 108 .

ان قيام الحكومة بتمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو قيامها بتمويله عن طريق الاصدار النقدي الجديد في كلتا الحالتين يؤدي الى زيادة كمية عرض النقود لدى المصارف والمؤسسات المالية والافراد , ومن ثم زيادة في حجم السيولة العامة للاقتصاد (1).

ب - الائتمان المقدم للقطاع الخاص :

ويشمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي المقدمة للوحدات الاقتصادية المختلفة كالقطاع العائلي وقطاع الاعمال والاستثمار في الاوراق المالية التي يصدرها القطاع الخاص , ومن هذه التسهيلات السحب على المكشوف والسلف المباشرة وخصم الكمبيالات التجارية , وهذا يعني ان جانب الموجودات يعكس حقوق الجهاز المصرفي على القطاع الخارجي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية , اي بمعنى آخر انه يضم كافة ديون الجهاز المصرفي على الاقتصاد , ويعتمد منح الائتمان للقطاع الخاص على حالة الاقتصاد الوطني وحجم السيولة العامة وتوقعات القطاع الخاص عن حجم النشاط الاقتصادي بالمستقبل ودرجة اعتماده على موارده وعوائده الذاتية مقارنة بتكاليف الاقتراض المتمثلة بأسعار الفائدة السائدة , وغالبا ما يقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي مقابل الصكوك لعدم كفاية القطاع الخاص من السيولة للمباشرة بالنشاط الانتاجي , ويتم ذلك بشكل قروض مباشرة او خصم الاوراق التجارية لمواجهة الاستثمارات المطلوبة , فقد تلجأ المصارف التجارية للبنك المركزي للاقتراض عندئذ يقوم البنك بالإصدار النقدي مقابل الحقوق المتعلقة بالمصارف التجارية , وان زيادة هذه الحقوق يعني زيادة مديونية المصارف التجارية للبنك المركزي , ومن هنا يمكن ان تعد هذه الحقوق (المديونية) عاملا توسعيا في حجم السيولة العامة وفي احيان اخرى يمكن ان يكون عاملاً انكماشياً (2).

2. حساب رأس المال والاحتياطيات (فقرة الموازنة):

يندرج حساب رأس المال والاحتياطيات في الموازنة الموحدة للجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) مثل حسابات رأس المال المدفوع والاحتياطيات المحتجزة والموجودات الثابتة والصكوك والكمبيالات قيد التحصيل ويعبر عن هذه الاصول بفقرة تسمى (فقرة الموازنة) (Balancing Item) (3).

(2) ناظم الشمري , النقود والمصارف والنظرية النقدية , دار زهران , الطبعة الاولى , عمان, سنة 2012, ص466.

(3) ينظر في :

- عوض فاضل اسماعيل الدليمي , النقود والبنوك , مصدر سابق , ص120.

- كامل فهمي بشاي , مصدر سابق , ص92 .

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي , النقود والبنوك , مصدر سابق , ص 121 - 122.

(2) نفس المصدر , ص 123.

وتكون علاقة رأس المال والاحتياطيات بعرض السيولة العامة علاقة عكسية , لأن زيادة رؤوس الأموال المدفوعة والاحتياطيات المصرفية يعني حجب جزء من العملة المتداولة ومن ثم انخفاض في عرض النقود والسيولة العامة وبالعكس ان انخفاض رؤوس الاموال المدفوعة والاحتياطيات المصرفية تؤدي الى زيادة صافي العملة في التداول وهذا يعني زيادة عرض النقود والسيولة العامة .

3. صافي البنود الأخرى :⁽¹⁾

ويتم الحصول عليها من خلال طرح صافي الموجودات الأخرى من حساب رأس المال والاحتياطيات فهي تمثل الفرق بين الأصول الأخرى والمطلوبات الأخرى لدى الجهاز المصرفي , وهذا يعني ان الزيادة في الاصول الأخرى تؤدي الى انخفاض في عرض النقود , ومن ثم انخفاض في عرض السيولة العامة وبالعكس , فإن الانخفاض في الاصول الأخرى يعني زيادة في عرض النقود , ومن ثم زيادة في عرض السيولة العامة .

من خلال ما تقدم اتضح وجود علاقة طردية بين التغيرات في الموجودات والأصول والتغيرات في حجم السيولة العامة , وعلاقة عكسية بين المطلوبات غير النقدية وفقرة الموازنة (رأس المال والاحتياطيات) , بما في ذلك الاصول الأخرى والتغيرات في حجم السيولة العامة .

ومن الجدير بالذكر ان العوامل المؤثرة في عرض السيولة العامة يمكن أن يؤثر بعضها في البعض الآخر , مثلا الزيادة في التدفقات النقدية والمقومة بالعملات الاجنبية , التي تستخدم لزيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم فإن زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة عرض النقود وزيادة حجم السيولة النقدية .

المبحث الثاني

الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

المطلب الاول :الاستقرار الاقتصادي

للأهمية التي يحتلها موضوع الاستقرار الاقتصادي سنتناول في هذا المبحث مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه وبعض مؤشرات المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة .

أولاً : مفهوم الاستقرار الاقتصادي : Economic Stability

يقصد به تجنب بطالة الموارد الانتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الانتاجية في مرحلة الانتعاش , وكذلك التوسع المستمر في الانتاج من خلال كفاءة وانتاجية العمل ورأس المال مما يؤدي الى استخدام هذه الموارد استخداماً كاملاً⁽¹⁾, والاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات الاقتصادية في مستوى النشاط الاقتصادي وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الانتاج والتوظيف الكامل والمستوى العام للأسعار, وتتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات العنيفة والمدمرة الشبيهة بالكساد الكبير الذي اصاب البلاد الرأسمالية للمدة (1929-1933)⁽²⁾. ويطلق الاقتصاديون على التقلبات الاقتصادية مصطلح الدورات الاقتصادية (Economic Cycles) إذ تشير التجربة التاريخية الى ان اوقات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة تتبعها اوقات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي , ففي مدة بطء النمو الاقتصادي ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة او يتوقف عن النمو واثناء التوسع ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات سريعة اذن يفهم من مصطلح الدورة الاقتصادية انها مدة تتميز بالحركة الى أعلى وإلى اسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري⁽³⁾, اما في حالة الانكماش الاقتصادي فيحدث العكس من ذلك .

ثانياً : أهداف الاستقرار الاقتصادي

تتلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي بالنقاط الآتية :-

- 1- تحقيق العمالة الكاملة او التوظيف الكامل , وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثل وأكمل وعدم وجود بطالة , أي ان معدل البطالة تقريباً يساوي صفراً او ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي او الطبيعي للبطالة .
- 2 - تحقيق الاستقرار في الاسعار : ويقصد بها زيادة الاسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الانتاج ولا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفراً , وانما يعني المحافظة على معدل تضخم ثابت في الاسعار يساوي الزيادة في التكاليف .
- 3 - تحقيق نمو اقتصادي مستقر : هو حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على ان يكون معدل الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني , وتجدر الإشارة الى ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس في الدخل النقدي فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الافراد مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمونها خلال مدة

(1) عبد المنعم السيد علي , اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق , مصدر سابق , ص386.

(2) صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , 1983 , ص453 .

(3) جيمس جوارتيني , ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن , د. عبد العظيم محمد, الرياض , دار المريخ للنشر 1999 , ص196 .

زمنية معينة , اما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار , او انه يشير الى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بإنفاق الدخل النقدي على ان تكون الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم في المجتمع او معدل الزيادة في الأسعار⁽¹⁾ .

ثالثاً: التقلبات الاقتصادية(الدورات التجارية): Economic fluctuations(Business cycles)

يقصد بالتقلبات الاقتصادية المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعاً وانخفاضاً , تبعاً للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم فإن توازن الاقتصاد الكلي يتغير بصورة مستمرة مع تغير مكوناته فالاستهلاك والانتاج الكلي يتغيران مع الزمن , وكذلك الاستثمار والاستخدام , وهكذا تنتقل الاسواق من حالة توازن الى حالة توازن اخرى , مما يعني تغير في النشاط الاقتصادي الكلي⁽²⁾. ويطلق الاقتصاديون على التقلبات الاقتصادية مصطلح الدورات الاقتصادية او التجارية والتي يقصد بها تذبذبات متكررة غير منتظمة وغير متتبا بها في النشاط الاقتصادي العام والتي تأخذ مجراها عبر السنين وهذه التذبذبات تحدث عادةً في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الدخل الكلي , الانتاج الكلي , العمالة الكاملة , مستوى الاسعار العام) في الوقت والاتجاه نفسه ولكن بمعدلات مختلفة⁽³⁾ . ويمكن تعريف الدورات الاقتصادية بأنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي , ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المؤشرات مثل معدل البطالة ومعدل التغير في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي⁽⁴⁾ .

رابعاً : مراحل الدورات الاقتصادية : Stages of economic cycles

يمكن تقسيم مراحل الدورات الاقتصادية على اربع مراحل رئيسة وهي⁽⁵⁾ :

- 1- مرحلة الركود او الانكماش : وهي مرحلة انخفاض او تراجع في المتغيرات الكلية الرئيسية الانتاج والدخل الحقيقي والتوظيف وتفشي البطالة وتراجع مستويات المعيشة .
- 2- مرحلة الكساد : وتأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الركود الاقتصادي حتى يصل الى ادنى مستوى ويطلق عليه قاع الركود عندما لا يحل اي تدخل حكومي لإيقاف التدهور الاقتصادي في مرحلة الانكماش .
- 3- مرحلة التوسع والانتعاش الاقتصادي : وهنا يزداد الانتاج والدخل والتوظيف وتتحسن مستويات المعيشة وتتزايد معدلات التضخم والأجور وأسعار الأسهم و أسعار الفائدة .

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية , رمضان محمد احمد مقلد , النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – 2005 , ص 40- 44 .

(2) نزار سعد الدين العيسى , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص175 .

(3) حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر , عمان , ط3 , ص267 .

(4) جيمس جوارتيني – ريجارد استروب , مصدر سابق , ص197 .

(5) نزار سعد الدين العيسى , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص176 – ص178 .

4- مرحلة الرواج والازدهار الاقتصادي : وهي المرحلة التي يصل بها الانتاج الى اعلى مستوى بعد مرحلة الانتعاش والتي يكون خلالها الانتاج بتزايد مستمر , ويتوقف بعدها عند أعلى مستوى يمكن ان يصل إليه وهي القمة. ويمكن توضيح الدورات الاقتصادية من الشكل (1) الآتي :

الشكل (1)

مراحل الدورات الاقتصادية



المصدر: جيمس جوارتيني , ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , 1999, ص 197.
ويمكن تحديد الدورات الاقتصادية من خلال مؤشرات رئيسة وفرعية منها :

- التغير في الناتج القومي الاجمالي .
- التغير في معدلات البطالة ومستوى الاستخدام .
- التغير الحاصل في مستوى الأسعار العام .

أما المؤشرات الفرعية فهي :

- التغير في الانتاج القطاعي (الانتاج الصناعي - زراعي - خدمات - صادرات واستيرادات).
- التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي (سلع معمرة - سلع استهلاكية - خدمات استهلاك)
- التغير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي (معامل ومكائن - انشاءات سكنية - التغير في مستوى الخزين).

ومن الجدير بالذكر انه لا توجد مدة محددة لكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية وليس بالضرورة ان يمر الاقتصاد الكلي لجميع المراحل او بالتسلسل , وكل مرحلة تتسم بسمات خاصة من حيث الاسباب والنتائج تختلف بدرجة شدتها من حيث تأثيرها في مستوى الانتاج والبطالة والتضخم .

خامساً : أسباب الدورات الاقتصادية : The causes of economic cycle

حاول العديد من الاقتصاديين تفسير نظريات عديدة لتحديد اسباب الدورات الاقتصادية وفي محاولة لتصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها على نظريات تركز على عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي مثل الحروب والثورات او اكتشاف الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات نمو السكان ومعدل الهجرة السنوية او الاكتشافات العلمية والفنية , اما العوامل الداخلية التي تؤدي الى تولد الدورات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي نفسه بالشكل الذي يدفع به من الرواج الى الانكماش , مثل احلال رأس المال المستهلك وحالات التفاؤل والتشاؤم ومن الممكن ان تتسبب الدورات الاقتصادية من مزيج من العوامل الخارجية مثل التقلبات في الاستثمار والابتكار والتجديد والنمو المستمر في السكان او مزيج من العوامل الداخلية على سبيل المثال عند زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة دخول العاملين ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي هذا يعني ان الاستثمار في الاجل القصير هو سبب في التقلبات الاقتصادية ونتيجة في الوقت نفسه , اما في الاجل الطويل والذي يشير الى مبدأ المعجل والعوامل النقدية في توليد الدورات الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

The variables of economic stability

لغرض استكمال مفهوم الاستقرار الاقتصادي يمكن التعبير عنه في ثلاثة مؤشرات اساسية يتم من خلال دراستها اعطاء صورة واضحة وكاملة عن حيثيات الدراسة وهي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة وهذه المؤشرات متداخلة ومتراصة فيما بينها , فقد تؤدي التقلبات في الاسعار الى إبطاء عملية النمو الاقتصادي من دون العمالة الكاملة وتفشي البطالة ولا يتحقق الناتج المرغوب فيه وفي هذا المبحث سنتناول مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كل على حدة وكما يأتي :

اولاً : الناتج المحلي الاجمالي : Gross Domestic Product (GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما , فهو يظهر التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع. أذ تهدف كل المجتمعات بالوصول بناتجها المحلي الى اعلى المستويات الممكنة ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد (الناتج المتوسط , الدخل المتوسط) بوصف ذلك مؤشراً يدل على مستوى المعيشة , لذي اصبح الناتج

(1) صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , مصدر سابق , ص 458 .

المحلي الاجمالي للمجتمع هو محور اهتمام الباحثين الاقتصاديين من حيث تتبع معدلات نمو الناتج وطرق قياسه .

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي : (GDP)

يمثل الـ GDP مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة , وبناءً على هذا المفهوم يتضح ان الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية داخل الحدود السياسية لذلك البلد سواء كانت هذه الأنشطة من المواطنين أو من الاجانب , وعليه فإن اي انتاج للسلع والخدمات خارج البلد لا يدخل ضمن حساب الناتج المحلي الاجمالي حتى وان كانت الوحدات المنتجة مملوكة للمواطنين , والناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي , اما لو استبعدنا انتاج عناصر الانتاج المملوكة للأجانب المقيمين في الداخل واضفنا انتاج عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين المقيمين في الخارج فسوف نحصل على الناتج القومي الإجمالي (GNP) , والذي هو مجموع الانتاج الذي يقوم به المواطنون المقيمون في الداخل او الخارج ومن ثم فإن الفرق بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والناتج القومي الاجمالي (GNP) يكون اما موجبا او سالبا ويطلق عليه صافي مدفوعات الدخل من الخارج وحسب المعادلة الاتية⁽¹⁾ :

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي مدفوعات الدخل من الخارج
ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنه يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة (عادة سنة) وهذا يعني انه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع او الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للوطن ومن هنا فهو لا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج , وهكذا فإن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في حالة الاقتصاد المغلق يساوي الناتج القومي الاجمالي (GNP) لعدم وجود اثر للمعاملات الخارجية او ما يسمى تحويلات العاملين⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق يمكن ان نوضح العلاقة بين كل من الناتج المحلي والقومي , فالناتج المحلي يزيد على الناتج القومي اذا زاد انتاج الاجانب داخل الدولة عن انتاج المواطنين خارج الدولة , اما الناتج القومي فيزيد على الناتج المحلي اذا زاد انتاج المواطنين خارج الدولة عن انتاج الاجانب داخل الدولة⁽³⁾.

أهمية الناتج المحلي الاجمالي GDP

(1) مجيد علي حسين , عفاف عبد الجبار سعيد , مقدمة في الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2002 , ص 106 .

(2) حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 58- 59 .

(1) ايمان عطية ناصف , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية 2007 , ص 28 .

تأتي أهمية الناتج المحلي الاجمالي الأساسية في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد أغلب الحقائق في الاقتصاد الكلي , اذ من خلاله يمكن متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورات التجارية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهذا يعني أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات تغير الدخل أو الانفاق القومي تكشف عن الرخاء او الركود في اقتصاد معين عندما يجري الربط بين الناتج ومستوى التشغيل للقوى العاملة والطاقت الانتاجية , فقد لوحظ في اوقات الرخاء وخاصة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عند زيادة الناتج المحلي تنخفض معدلات البطالة لأدنى مستوى , والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة . ويمكن من خلال الناتج المحلي الاجمالي تشخيص واقع الاقتصاد مقارنةً بالاقتصاديات الاخرى فهو يعد مؤشراً أساسياً لمتابعة النمو الاقتصادي وليس لبيان اتجاهات التنمية او التحولات الهيكلية , فقد اعتمد بعض الاقتصاديين ومنهم (Kuznets) على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي لتمييز الاقتصاديات المتقدمة عن الاقتصاديات المتخلفة وتشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة بين القطاعين العام والخاص واعداد السياسات الخاصة بالسكان , وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي , كذلك فإن العجز والفائض في الميزانية العمومية أو في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات سينعكس على معدلات نمو (GDP) ورغم كل هذه الايجابيات لـ (GDP) الا أنه هناك انتقادات عديدة توجه له بوصفه مؤشراً منها ان حساباته تهمل بعض النشاطات غير الخاضعة للتبادل مثل انتاج الاسرة لصالح افرادها كتربية الاطفال لصعوبة الوصول الى إحصائيات دقيقة لهذه النشاطات كما انه لا يكشف عن مستويات صحة الاطفال أو نوعية التعليم أو معدلات انتشار التكنولوجيا , وكذلك اهمال ظواهر التلوث وكافة مساوئها الاقتصادية ونتائجها السلبية على صحة بناء المجتمع وكفاءة الموارد البشرية وربحية المنشآت والتكاليف الخارجية . وبالنتيجة يمكن تطوير المؤشر لبناء معايير أبسط وأقرب إلى الواقع مثل مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وجمع معدل نمو هذا المتوسط ونسب مساهمة اقتصاد معين في المجموع الاجمالي لقيم متوسطات البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة⁽¹⁾ .

طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي GDP

يمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال مدة زمنية معينة من خلال طريقة الناتج النهائي من السلع والخدمات والتي يعبر عنها بالقيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية , وذلك يعني عدم احتساب السلع الوسيطة والسلع الاولية , وكذلك يمكن حساب الناتج

المحلي الاجمالي بطريقة الإنفاق النهائي التي تشمل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي والإنفاق الحكومي والقطاع الخارجي , فضلا عن طريقة القيمة المضافة⁽¹⁾.

ثانياً : التضخم : Inflation

يعتبر التضخم من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير من قبل متخذي القرار ويقف على قمة المشاكل التي تواجه اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء . وتعد ادوات السياسة النقدية ذات اهمية للحد من التأثيرات السلبية التي يحدثها التضخم على الاقتصاد القومي باعتباره ظاهرة نقدية تعزى الى زيادة عرض النقود بنسبة أسرع من إمكانية الاقتصاد على زيادة الانتاج وتنعكس هذه الظاهرة على ارتفاع الاسعار , أي انخفاض القوة الشرائية للنقود⁽²⁾. ويعتقد كينز (Keynes) بأن التضخم يؤدي الى تدمير القوى الخفية للقانون الاقتصادي وبطريقة يصعب إعادة التوازن للاقتصاد⁽³⁾.

وعلى الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح في معظم اقتصاديات العالم الا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم , فمنهم من يعتقد ان التضخم يعود الى زيادة كمية النقود المتداولة اكبر من المعروض السلعي , والبعض الآخر يعزو التضخم الى التغيرات الهيكلية التي تحدث في اقتصاد معين , وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه (الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار أو هو انخفاض القوة الشرائية في قيمة النقود)⁽⁴⁾. ويمكن تعريفه ايضاً بأنه (وجود اتجاه نحو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار)⁽⁵⁾. ويقصد بالمستوى العام للأسعار هو المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد معين , اما التغير في المستوى العام للأسعار فيقصد به معدل التضخم والذي يمكن قياسه على النحو الآتي :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات لقياس التضخم والتي منها مؤشر سعر المستهلك (CPI) The consumer price Index) أو تكلفة المعيشة (Cost of Living Index) ومؤشر سعر المنتج (The producer price Index) أو الرقم القياسي لأسعار الجملة Wholesale price

(1) صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , مصدر سابق , ص 38- 43 .

(2) عبدالوهاب الامين , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2002 , ص 209 .

(3) Keynes , J.M., How to Pay for the war , (New York : Harcourt Brace and Co. Inc , 1940) P . 14 .

(4) كاظم جاسم العيسوي , محمود حسين الوادي , الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي , دار المستقبل للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 2000 , ص 121 .

(5) صقر احمد صقر , النظرية , مصدر سابق , ص 420 .

(Index) أو مخفض الناتج القومي الإجمالي (GDP- Deflator) ولكن يبقى الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو الأكثر شيوعاً⁽¹⁾.

وتعكس ظاهرة التضخم الاختلال في توازن القوى الاقتصادية , وقد تكون هذه القوى هيكلية أو غير هيكلية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي , وبما ان التضخم ناتج عن اختلال في قوى العرض والطلب هذا يعني أن سببه أما ان يكون ناتجاً بسبب العرض الكلي (Aggregate supply) او بسبب الطلب الكلي (Aggregate Demand) او كليهما معا⁽²⁾ .
وهناك ثلاث نظريات رئيسة لتفسير اسباب التضخم وهي :

1- نظرية ضغط الطلب : Demand- pull theory

وتعرف بنظرية التضخم التقليدي , ويعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض , اي ان الزيادة في الطلب على السلع والخدمات يترتب عليها زيادة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي بشكل يفوق الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي , وان هذه الزيادة سوف تؤدي بالضرورة الى زيادة في المستوى العام للأسعار⁽³⁾. وتؤدي ظاهرة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الى الاخلال بالتوازن بسبب زيادة الطلب مع ارتفاع مستمر بمستوى الأسعار .

2- نظرية زيادة التكاليف : Cost - push theory

وهي من النظريات التي تؤكد على جانب العرض ويحدث هذا النوع من التضخم عن طريق زيادة الأجور بمعدلات تفوق معدل الزيادة في الكفاءة الانتاجية فعند زيادة الأجور عن طريق مطالبات نقابات العمال تضاف هذه الزيادة الى تكاليف العناصر الانتاجية وهذه الزيادة في التكاليف تؤدي الى زيادة في أسعار السلع المنتجة بهدف الحفاظ على مستوى الارباح ومن ثم يتحمل المستهلك الأخير للسلعة هذه الزيادة⁽⁴⁾ .

3- نظرية التغير الهيكلي : The theory of structural change

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب وراء حدوثها يعود الى التغيرات الهيكلية في مسار وحركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي والتي تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وهذا النوع من التضخم اكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية لسعيها الى تحقيق برامج التنمية . وبما ان هذا النوع من التضخم اكثر

(1) هوشيار معروف , تحليل الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 197 .

(2) نزار سعد الدين العيسى , الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 195 .

(3) كاظم جاسم العيساوي , محمود الوادي , الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 122 .

(4) فايز بن ابراهيم الحبيب , مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الرابعة , الرياض , سنة 2000 , ص 409 .

انتشاراً في اقتصاديات الدول النامية فإنه على الأغلب يكون ناجماً عن الزيادة في الطلب وليس بسبب زيادة التكاليف⁽¹⁾.

أنواع التضخم : Types of inflation

هناك معايير عدة لتحديد أنواع التضخم وهذا لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض , بل هي مترابطة ومتشابكة اذ قد يتضمن نوع من التضخم نوعاً او انواعاً اخرى , كما ان حدوث نوع معين من التضخم يؤدي الى حدوث نوع او انواع اخرى , فضلاً عن الصفة المشتركة لها الا وهي عجز النقود عن اداء وظائفها كاملة⁽²⁾ .

المعيار الاول : وفقاً لحدة التضخم وشدته : يمكن التمييز بين نوعين هما :

1 - التضخم التدريجي (الزاحف) : Gradual inflation (Crawling)

وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار بالارتفاع بصورة بطيئة وتدرجية حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة , وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية بالنسبة لمعظم الاقتصاديات , ولاسيما الرأسمالية المتقدمة التي تميزت بهذا النوع من التضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽³⁾.

2 - التضخم الجامح (المفرط) : Hyper Inflation

ويعد أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي , ويعزى هذا النوع من التضخم الى الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة والتي يقابلها نقص في كمية المعروض السلعي ويتميز بارتفاع حاد في معدلات الاسعار , يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي تؤدي الى ارتفاع آخر في الأسعار ومن ثم تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الاساسية كونها مستودعاً للقيمة او وسيلة للتبادل نظراً لتدهور قيمتها وفقدانها لقوتها الشرائية⁽⁴⁾ .

المعيار الثاني : وفقاً للمصدر : طبقاً لهذا المعيار يميز بين نوعين من التضخم⁽⁵⁾:

1- التضخم المحلي : Domestic inflation

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد معين وفي مدة زمنية معينة ويتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد.

2 - التضخم المستورد : Imported inflation

ويظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية نتيجة اعتمادها على السلع المستوردة الاستهلاكية والانتاجية على حدٍ سواء , من أجل تنفيذ برامجها التنموية أو سد احتياجاتها الغذائية

(1) كاظم العيساوي , محمود الوادي , الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 124 .

(2) حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 162 .

(3) Paterson , W.C. income, Employment and Economic Growth (New York :W.W Norton and Co ., Inc, 1967) p.384 .

(4) كاظم العيساوي , محمود الوادي , الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 125 .

(5) عبد الوهاب الامين , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 211 .

وتتميز هذه الاستيرادات بارتفاع اسعارها وباستمرار هذا الارتفاع ينتقل الى اقتصاديات الدول النامية نتيجة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة كما حدث في عام (1973) نتيجة الزيادة الحادة في أسعار النفط , وما ترتب عليها من ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول المتقدمة مما دفعها الى زيادة اسعار صادراتها للدول النامية لتعويض الارتفاع في تكاليف انتاجها.

المعيار الثالث : وفقاً لتحكم السلطات النقدية : يمكن التمييز بين نوعين من التضخم هما⁽¹⁾ :

1 - التضخم الظاهر : Open inflation

وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من دون تدخل السلطات النقدية , وذلك استجابة لفائض الطلب .

2 - التضخم المكبوت : Suppressed inflation

في هذا النوع من التضخم تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الاسعار عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الاسعار , لاسيما للسلع الاستهلاكية الاساسية في مدة معينة (خلال مدة الحروب) ومن هذه الضوابط التسعير الجبري - نظام البطاقات - ونظام التراخيص لبعض المواد الاولية .

ثالثاً : البطالة : - Unemployment

تعد ظاهرة البطالة من المشكلات التي تسعى كل من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية الى تحجيمها والحد منها , وتكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي انتاجاً ضائعاً من السلع والخدمات , وتعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديداً لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص .

ويمكن تعريف البطالة على أنها (حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولم يجدوه أوهي كما يراها البعض على انها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة)⁽²⁾. ويمكن تعريف البطالة أيضاً بأنها (مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الاجور السائدة في سوق العمل بشكل لا يتمكن فيه جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم انه راغب وقادر على القيام بالعمل وذلك خلال مدة زمنية معينة)⁽³⁾. ويمكن تقسيم البطالة الى عدة أنواع رئيسية :

1 - البطالة الاجبارية : Involuntary Unemployment

(1) حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 163 .
(2) مدحت القرشي , اقتصاديات العمل , دار وائل للنشر الطبعة الاولى , سنة 2008 , ص 183 .
(1) مجيد علي حسين , عفاف عبد الجبار سعيد , مقدمة في الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 328 .

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستوى الأجور السائدة والباحثين عنه , ولكن لا يجدونه .

2- البطالة الاختيارية : Voluntary Unemployment

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل , ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة على الرغم من وجود وظائف لهم , مثل الأغنياء العاطلين , والأفراد الذين تركوا وظائفهم والتي كانوا يحصلون على أجور عالية فيه ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة .

ولابد من الإشارة إلى أن اقتصادي المدرسة الكلاسيكية هم من فرق بين البطالة الاجبارية والاختيارية , فهم يرون أنه في حالة توازن سوق العمل _ اي ان عرض العمل يساوي الطلب على العمل وفي حالة حرية السوق وعدم تدخل الدولة _ تتحقق حالة الاستخدام الكامل (عمالة كاملة) اي عدم وجود بطالة اجبارية , وان وجدت بطالة فلا بد ان تكون اختيارية ويعزو الاقتصاديون الكلاسيكيون ان السبب الأساسي لاستمرار البطالة الاجبارية في سوق العمل هو تدخل الحكومة والنقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور أعلى من الأجر التوازني⁽¹⁾.

3- البطالة الاحتكاكية : Frictional Unemployment

ويشمل هذا النوع من البطالة الافراد الذين هم دون عمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة , أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها على الرغم من وجود وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم , ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة او بأماكن وجودها , اي ان البطالة الاحتكاكية تشير الى اوقات الانتظار دون عمل بحثاً عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلاً , ولكن لم يتم التعرف عليها بعد , لذا فإن اوقات البطالة الاحتكاكية عادةً ما تكون قصيرة الاجل . وقد اشار اليها الكتاب الكلاسيك وامكانية وجودها في المجتمع واعتبروا أنها تدخل في إطار سوق العمل , اذ ان الطلب الكلي على العمل يساوي العمالة الفعلية زائداً الوظائف الشاغرة , والعرض الكلي للعمل يساوي العمالة الفعلية زائداً البطالة الاحتكاكية ويتساوي طلب العمل وعرض العمل فإن الوظائف الشاغرة تساوي البطالة الاحتكاكية , لذا فإن وجودها يعد مؤقتاً ولا تمثل مشكلة⁽²⁾.

5- البطالة الهيكلية : Structural Unemployment

وهي البطالة التي تنشأ نتيجة حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي وتظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال للتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى , مثل الإقبال المتزايد على تخصص الإدارة مثلاً سيؤدي الى فائض عرض سوق

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية , رمضان محمد احمد , النظرية الاقتصادية الكلية , مصدر سابق , ص231.

(1) عبد الوهاب الامين , زكريا عبد الحميد باشا , مبادئ الاقتصاد الكلي , الجزء الثاني , دار المعرفة , الكويت , 1983 , ص81-82 .

العمل لهذا التخصص ما لم يتزايد الطلب بشكل مناسب , مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة , وتستمر البطالة الهيكلية لمدة اطول مقارنةً مع البطالة الاحتكاكية⁽¹⁾.

6- البطالة الدورية : Compulsory Unemployment

يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات , والذي بدوره يمثل انخفاضاً في الطلب على العمل اي عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل للأيدي العاملة الراغبة في العمل التي تبحث عنه , وتتميز البطالة الدورية عن بقية الأنواع بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن ويزداد حجمها ومدتها كلما طالت حالة الركود او الكساد ويفترض ان تكون عادةً بطالة إجبارية⁽²⁾.

ويمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع فرعية منها :

أ - البطالة المقنعة او المستترة : ويقصد بها زيادة عدد العمال في قطاع معين عن الحد الازم للكفاءة الانتاجية وتؤدي هذه الزيادة الى تخفيض الانتاجية الحدية للعمل حتى تكون سالبة في بعض الأحيان⁽³⁾.

ج - البطالة الكامنة : يقصد بهذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل والذين يشغلون أنفسهم ظاهراً بعمل لا يدر دخلاً , وفي الوقت نفسه لا يبحثون على أعمال منتجة مثل خريجي الجامعات الذين اتموا تعليمهم ولم يجدو عملاً بأجر مناسب استأنفوا الدراسات العليا او الافراد الذين تركوا وظائفهم في سن قريب من سن التقاعد , وهم مازالوا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن في نظرهم أن أجور الوظيفة غير مجزية وغير مناسبة فيدعون انهم يريدون الراحة في منازلهم او

انشغالهم في اعمال لا تدر دخلاً⁽⁴⁾.

ب - البطالة الموسمية : وهي تلك البطالة التي تتجم عن التقلبات الموسمية في الطلب مثال ذلك البطالة بين المزارعين في غير مواسم الزراعة والحصاد , والبطالة بين عمال مصانع الثلج والاييس كريم في فصل الشتاء⁽²⁾.

(2) محمدي فوزي ابو السعود . مقدمة في الاقتصاد الكلي , الدار الجامعية , سنة 2004 , ص 222 .

(3) مجيد علي حسين , عفاف عبد الجبار سعيد , مقدمة في الاقتصاد الكلي , مصدر سابق , ص 328.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية , رمضان محمد احمد , النظرية الاقتصادية الكلية , مصدر سابق , ص 238.

(1) عبد الرحمن يسري احمد , النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية , كلية التجارة , الاسكندرية , 2004 ,

ص 217.

(2) نفس المصدر , ص 217 .

المبحث الثالث :

العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

للأهمية التي تحتلها عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية لابد من بيان العلاقة بين السيولة العامة والاستقرار الاقتصادي من خلال توضيح العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تم شرحها في المبحث الثاني من هذا الفصل , ويتم تناول ذلك من خلال ما يأتي :

العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يوجز البحث بيان العلاقة بين السيولة العامة وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي محل البحث وهي كالآتي :

أولاً : العلاقة بين السيولة العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي :

تعتمد العلاقة بين السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي على كيفية حساب الناتج المحلي الاجمالي , فإذا تم احتسابه عن طريق جمع الدخل المنفقة على شراء السلع والخدمات او عن طريق جمع تكاليف انتاج تلك السلع والخدمات , فإن الناتج المحلي الاجمالي قد يمثل الطلب الكلي , وان التغيرات الحاصلة في اجمالي الانتاج والدخل تقود الى تغيرات في عرض النقود وحجم السيولة العامة ومن ثم على الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁾. فعندما تعتمد السلطة النقدية سياسة توسعية من خلال زيادة عرض الموجودات النقدية والمالية يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الاسعار والسندات الحكومية ولوجود علاقة عكسية بين سعر السند وسعر الفائدة تتخفّض أسعار الفائدة نتيجة لزيادة أسعار السندات , وهذا بدوره يشجع ويزيد من حجم الطلب على الاستثمارات , وباعتبار أن الطلب الاستثماري هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن الزيادة في حجم الاستثمار تعني زيادة في حجم الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الدخل الكلي نتيجة عوائد الاستثمار وهذه الزيادات سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح ايضا , أي عندما تعتمد السلطة النقدية سياسة انكماشية لمواجهة التضخم فإنها سوف تقوم بتقليص عرض النقود من خلال بيع السندات الحكومية , وهذا يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض حجم الطلب الاستثماري ومن ثم انخفاض الطلب الكلي , الامر الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى الدخل الكلي ومن هنا يحدث انخفاض الناتج المحلي الاجمالي⁽²⁾. ومما سبق يتضح ان السيولة العامة ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع نمو الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : العلاقة بين السيولة العامة والتضخم :

تعني التغيرات في حجم العرض النقدي تغيرات في حجم السيولة العامة التي بدورها تنعكس على المستوى العام للأسعار ومن ثم على التضخم , بوصفه يمثل الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة أو هو انخفاض القوة الشرائية في قيمة النقود . وقد أوضحت النظرية النقودية بزعماء فريدمان ان الزيادة في كمية النقود هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن هنا فهي المسؤولة عن التضخم , فعند اعتماد السلطة النقدية اتباع سياسة توسعية لمعالجة حالات الكساد فأنها سوف تعتمد الزيادة في عرض النقود والتي تؤدي الى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار والتي يقابلها انخفاض في القوة الشرائية للنقود ,

(1) اودين منسيفيلد , ناريمان بهرافش, علم الاقتصاد , مركز الكتب الاردني , سنة 1988, ص363-357.

(2) عبد المنعم السيد علي , اقتصاديات النقود والمصارف , مصدر سابق , ص97-99 .

وباستمرار الزيادة في الأسعار الأمر الذي يولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد والعكس صحيح أيضا , أي في حالة اعتماد السلطة النقدية سياسة انكماشية للحد أو للتقليل ظاهرة التضخم فإنها سوف تقوم بتقليص عرض النقود مما يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار , وهذا يعني وجود علاقة طردية (موجبة) ومباشرة بين السيولة العامة وبين المستوى العام للأسعار والتي تنعكس سلبا وإيجابا على مستوى التضخم في الاقتصاد⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أن دور السياسة النقدية في ظل افتراض الكلاسيك يقتصر على التأثير في كمية النقود المعروضة , اما في ظل افتراض الكينزيين فقد فسر التضخم على اساس ان الزيادة في حجم الطلب الكلي او احد مكوناته تؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار ومن ثم حدوث حالة التضخم , واخيرا يمكننا القول ان عرض النقود هو المحدد الرئيس للمستوى العام للأسعار ومن هنا يحصل التضخم .

ثالثاً : العلاقة بين السيولة العامة والبطالة :-

ان دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة والوصول الى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف النظريات الاقتصادية , فقد نادى الكتاب الكلاسيكيون بالحرية الاقتصادية بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية , وان حالة التوازن في سوق العمل تحدث نتيجة قوى عرض العمل والطلب على العمل بحجة ان العرض يُكون الطلب وان الاسواق في ظل الحرية الاقتصادية تقضي على البطالة تلقائياً⁽²⁾.

اما الكينزيون فهم ينادون بضرورة تدخل الدولة من خلال الانفاق الحكومي الذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي تقابله زيادة في مستوى الانتاج , اذ تتطلب الزيادة في الانتاج زيادة الطلب على الأيدي العاملة وهذا يعني تخفيض مستوى البطالة , وقد اكتشف (فيلبس) من الكينزيين وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التغير في الأجور النقدية ومعدلات البطالة والذي عرف فيما بعد بمنحنى فيلبس (A.W Phillips) والذي يبين ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم , ويذهب إلى أن السبيل للقضاء او تخفيض البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقد والسيولة العامة , ومن ثم زيادة معدلات التضخم , وهذا يعني أن البطالة

(1) ينظر في :

- نبيل الروبي , التضخم في الاقتصاديات المختلفة , مؤسسة الثقافة الجامعية , الاسكندرية , 1973, ص49.

- جيمس جوارتيني , ريجارد استروب , مصدر سابق , ص392 .

- ناظم نوري الشمري , النقود والمصارف , مصدر سابق , ص178 .

(2) ولاس بيترسون , الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي , ترجمة برهان تيجاني , الجزء الاول , بيروت , 1969 , ص166-123.

(1) ينظر في :

بديلً عن التضخم , وكذلك الحال بالنسبة لمنهج النقديين فهم يعتقدون ان السبيل للوصول الى حالة الاستخدام الكامل والقضاء على البطالة يتحقق بواسطة التحكم بعرض النقود ومن ثم التحكم بالسيولة العامة في الاقتصاد (1).

يتضح لنا مما تقدم ان البطالة ترتبط بعرض النقود ومن ثم بالسيولة العامة بعلاقة عكسية , وهذا يعني ان السلطة النقدية عندما تعتمد سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقود وعرض السيولة العامة فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (انخفاض القوة الشرائية للنقود) وانخفاض في اسعار الفائدة وحدوث حالة التضخم , وان انخفاض اسعار الفائدة يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري والتوجه نحو الاستثمارات , ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية مما يؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة وهذا يؤدي الى انخفاض مستويات البطالة او القضاء عليها ويحدث العكس في حالة اعتماد السلطة النقدية سياسة انكماشية للحد من ظاهرة التضخم بتقليص عرض النقود وعرض السيولة العامة , الأمر الذي يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع اسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الطلب الاستثماري ومن هنا يحدث انخفاض الانتاجية وانخفاض الطلب على الايدي العاملة مما يزيد من مستويات البطالة (2).

لقد واجه الاقتصاديون تحديات اقتصادية بعد التطور الذي شهدته الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعد حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وخاصة ظهور الاحتكارات الكبيرة المتمثلة بالشركات الاحتكارية الكبيرة المتعددة الجنسية وزيادة الارباح الاستثمارية , فضلا عن زيادة مستوى الأجور بواسطة نقابات العمال وما نتج عن هذه الزيادة انخفاض في مستويات الانتاج بسبب زيادة التكاليف الانتاجية وانخفاض الطلب على العمالة ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة , وقد برزت ظاهرة سميت فيما بعد ظاهرة التضخم الركودي او الركود التضخمي (Stagflation) , ومن اهم مظاهرها ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة في آن واحد وانخفاض مستوى الانتاجية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي , لذلك لم يصمد منحى فيلبس امام التضخم الركودي في تفسير معدلات التضخم والبطالة وبرزت ظاهرة تعايش التضخم والبطالة جنبا الى جنب .

- A.W Phillips (the Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Age Rates in the United King Dom , (1961 -1957) Economic. Vol – 25 , 1958 ,pp .283 - 299 .

- اكلي , الاقتصاد الكلي , ترجمة عطية مهدي سلمان , الجزء الثاني , بغداد , الجامعة المستنصرية , 1980 , ص632 .

(2) ينظر في :

- محمد صالح تركي القرشي , ناظم نوري الشمري , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الكتب , الموصل , 1993 , ص 474 .

- اودين منسيفيلد , ناريمان بيهرافيش , علم الاقتصاد , مصدر سابق , ص254 .

الفصل الثاني

السيطرة على السيولة العامة وتحليل علاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 - 2015)

تمهيد :

للدور الذي تلعبه السيولة العامة وتأثيرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لابد من السلطة النقدية السيطرة على السيولة العامة وتوجيهها بما يخدم النشاط الاقتصادي , وهذا يتحتم على البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا لرسم السياسة النقدية , لذا سوف يتطرق هذا الفصل الى دور السياسة النقدية في السيطرة على السيولة وتحليل العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية , لذا قُسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : دور السياسة النقدية في السيطرة على السيولة العامة في العراق .

المبحث الثاني : تحليل السيولة العامة والعوامل المؤثرة فيها في العراق.

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول

دور السياسة النقدية في السيطرة على السيولة العامة في العراق

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية , فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيكيون المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية واداتها التي تمكن الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي , لذا لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة التي عملت بالسياسة النقدية لعدة عقود حتى ظهور النظرية الكينزية عقب الازمة الاقتصادية سنة (1929-1933) التي عدت ان السياسة المالية هي الاكثر فعالية لإدارة النشاط الاقتصادي لذا تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والاربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات حيث تفاقمت العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتعاضم دور القطاع الخاص والتطور العلمي والتكنولوجي في اساليب الانتاج الى جانب اهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي , فقد اسهمت هذه الظروف مجتمعة في توجيه النقد للسياسة الاقتصادية المنبثقة من النظرية الكينزية والدعوة للتحويل الى فكر المدرسة الحديثة بزعامة الاقتصادي الامريكي (ميلتون فريدمان) لذلك اخذت السياسة النقدية منذ منتصف السبعينيات مرة اخرى مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا لاتزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية في ادارة النشاط الاقتصادي مع ظهور وجهة نظر بالمطالبة بالمزج بين السياستين والتركيز بدرجة اكبر على السياسة النقدية وخاصة في برامج الاصلاح الاقتصادي التي يتبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية للتأثير على اتجاه النشاط الاقتصادي وبالأخص معالجة الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾. ان وضع السياسة النقدية بصورة عامة يركز على منهجين اما ان تقوم بانتهاج سياسة التوسع النقدي من خلال شراء ادوات الخزينة قصيرة الاجل او سندات حكومية طويلة الاجل او التضيق النقدي عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية وكلا المنهجين لهما اثر واضح على النشاط الاقتصادي⁽²⁾.

اولاً : مفهوم السياسة النقدية واهدافها

ارتبط مفهوم السياسة النقدية بنشأة وظهور البنوك المركزية , وتكمن أهميتها في دور ووظيفة البنك المركزي في تنظيم وإدارة الكتلة النقدية والتي تطورت فيما بعد الى اظهار اثر التغير في الكتلة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة , كما ان مهمة السياسة النقدية لا تقتصر على مسألة تنظيم عرض النقود والسيولة العامة بل تمتد لتشمل

(1) احمد شعبان صالح , السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (اليمن – حالة تطبيقية) سنة 2004, بحوث منشوره على الموقع :

www.yemen-nit.net.com

(2) سامويلسون و نوردهاوس , علم الاقتصاد , مصدر سابق , ص565.

السياسة الاقراضية والسياسة الائتمانية اللتين تمثلان جوهر السياسة النقدية , وكذلك آثارها في السياسة المالية ولاسيما فيما يتعلق بسياسة الدين العام , وما يترتب عليه من تأثيرات في عرض النقود والسيولة العامة⁽¹⁾ .

وقد عرف مجموعة من الكتاب الاقتصاديين السياسة النقدية على أنها : (مجموعة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقود في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الانتاج السلعي والخدمي)⁽²⁾ , كما عرفت على انها (مجموعة الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة بالمصرف المركزي للتأثير في الائتمان المصرفي تحقيقاً لأهداف نقدية واقتصادية في مقدمتها الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي) , أي أنها تشمل جميع الاعمال والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية لإدارة عرض النقود من أجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية .

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الاجراءات النقدية التي تسعى الى تحقيق اهداف نقدية وغير نقدية من خلال تحكم السلطة النقدية بمجموعة من التدابير والاجراءات النقدية كشروط الاحتياطي واعادة سعر الخصم او اجراءات غير نقدية مثل القيود على المؤسسات المصرفية والقرارات التشريعية والادارية , ويمكن فهم السياسة النقدية على انها كل عمل تقوم به السلطات النقدية يؤثر في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة او ودائع او سندات حكومية , وبما ان البنك المركزي هو السلطة النقدية العليا والمتحكمة في الكتلة النقدية فقد عرفت السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات والعمليات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد والسيولة العامة في الاقتصاد الوطني بشكل يتناسب هذا العرض مع نمو الانتاج السلعي والخدمي , او تحكم البنك المركزي بالطلب والعرض للسيولة العامة او بالرصيد الجاري (الاسمي) في القاعدة النقدية⁽³⁾ .

تلعب السياسة النقدية دورا بارزا للسيطرة على عرض النقد ومن ثم السيولة العامة من خلال سيطرة السلطة النقدية على القاعدة النقدية والمضاعف النقدي حيث تتطلب السيطرة على القاعدة

(1) عوض فاضل اسماعيل , مصدر سابق , ص 585 .

(2) L. Ritter , w. Sliber Money ,(London : Basic book , 1973) , p3 .

(3) ينظر في :

- د. عبد المنعم السيد علي , اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق , جزء 1 , طبعة 2 , (بغداد : الجامعة المستنصرية , 1986) , ص 405 , وص 369 .

- L.Ritter, W . Sliber Money , op, cit , p 3.

- Bdsil J. Moore, An introduction to modern economic theory,(USA: Collier – Macmillan Publisher, 1973) , p395 .

النقدية من البنك المركزي القبول بأي سعر للفائدة لامتناس الاحتياطات الفائضة من المصارف التجارية , كما تتطلب وجود نظام مرن لأسعار الصرف لمنع حدوث تقلبات حادة قصيرة الاجل في مكونات القاعدة النقدية من خلال توفر الاسواق النقدية⁽¹⁾. اما التأثير على المضاعف الائتمان النقدي فيتم من خلال تحكم البنك المركزي بحجم الاحتياطات الالزامية والفائضة والطلب عليها والتي بدورها تؤثر على مقدار حجم الودائع والقروض وبالتالي التأثير على حجم مضاعف النقود الذي يترتب عليه تغييرا في عرض النقود ومن ثم حجم السيولة العامة⁽²⁾

ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح ابرز واهم اهداف السياسة النقدية وهي كما يأتي⁽³⁾ :

1- المحافظة على استقرار مستوى الأسعار العام وخفض معدلات التضخم : ان اتجاه الاسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وتدهور قوتها الشرائية , لذلك فإن السياسة النقدية تسعى لمحاربة التغير في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع , مما له الاثر في سوء توزيع الدخل والثروات واتساع الفجوة بين أسعار السلع المباعة والأجور , وان المحافظة على المستوى العام للأسعار من الأهداف التي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد لأن استقراره يعني استقرار قيمة النقود , وحالة عدم الاستقرار تؤدي الى حدوث اختلالات هيكلية ومن ثم حدوث آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تعيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية .

2- تحقيق أعلى مستوى من الاستخدام : تسعى السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي الى تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام والتشغيل , وان تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالٍ من توظيف الموارد الطبيعية والبشرية , من خلال التحكم بعرض النقود والسيولة العامة , فالاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية وتنويع مصادر الدخل وزيادة الطلب على الاستثمار يوفر عدد كبير من فرص العمل , ومن هنا تحصل زيادة في عرض العمل واستيعاب الايدي العاملة والحد من البطالة من خلال رفع حجم الطلب الكلي الى مستوى الاستخدام اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة , والحفاظ على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل يوازي معدل نمو عرض النقود , وذلك للحفاظ

(1) N.W. DUCK and D.K. Sheppard, A proposal For the control of the UK Money supply, Economic Journal, 1978, NO.88, p.p 1-17.

(2) عبد المطلب عبد الحميد , السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي , مكتبة زهراء الشرق للتوزيع , القاهرة , 1997 , ص 301-302 .

(3) ينظر في :

- ثريا عبد الرحمن الخزرجي , تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1990 - 2003 , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد , العدد 48 , 2007 , ص 153 .
- نائل رسول سعيد الجزائري , السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي , مشروع بحث بدرجة دبلوم عالي , كلية التقنية الادارية , 2008 , ص 29 .

على استقرار الاسعار وتجنب الموجات التضخمية من خلال اجراءات وسياسات ائتمانية تحفز الاستثمار وترفع مستوى الاستخدام .

3- تحقيق النمو الاقتصادي : يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقه جميع الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء , ويقصد بالنمو زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد , وبما ان السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية للبلد فأنها تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار , فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية , ومن ثم فأن تأثيرها في عرض النقود سوف ينعكس على معدل الفائدة , وهذا بدوره يتحكم في الاستثمار , اي ان انخفاض معدل الفائدة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها يشجع على زيادة الاستثمار وحجم الانتاج ومستوى التوظيف , ورفع مستوى دخول الافراد وتحسين قدرتهم الشرائية ومستواهم المعاشي .

4- توازن ميزان المدفوعات : يقصد بميزان المدفوعات (حساب أو سجل لجميع المدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالقيم المالية للمعاملات التي تجري بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة). وهو يعكس هيكل وتركيبه الاقتصاد الوطني ويكشف المركز الخارجي للبلد من حيث القوة والضعف , وهو ايضاً أداة أساسية لتحليل الجوانب النقدية للتبادل الدولي , ويكون ميزان المدفوعات لصالح البلد عندما تكون صادراته اكبر من استيراداته , أي حصوله على العملات الصعبة أكبر من المدفوعات الى الخارج وتسعى جميع البلدان الى أن يكون ميزان المدفوعات لصالحها والحفاظ على اكبر قدر ممكن من الاحتياطات الموجودة لديها من الذهب والعملات الصعبة , اذ ان العجز في ميزان المدفوعات يعني خروج كميات من العملة الصعبة الى الخارج اكثر من الاستلام منها ولا يمكن تغطية هذا العجز الا عن طريق السحب من الاحتياطات النقدية الاجنبية أو بيع الأصول والموجودات , او عن طريق الاقتراض أو الحصول على المنح والإعانات . ويكون دور السياسة النقدية هو التدخل عن طريق ضغط الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية بغية تقليص استيراداتها , وهذا يتطلب من البنك المركزي متابعة مستمرة لميزان المدفوعات واحتياطاته النقدية لما لهذه الاحتياطات من آثار في الاوضاع الداخلية والخارجية للبلد.

5- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف : يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عدد من وحدات العملة المحلية بوحدة واحدة من عملة بلد اخر , ويقصد بالصرف الأجنبي هو نسبة ما يتم الحصول عليه في دولة معينة على وسائل تسوية المدفوعات من عملة بلد اخر , وهنا يكمن دور السياسة النقدية بالعمل على الحفاظ على قيمة النقود من خلال اتباع سياسة ائتمانية

تساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة تشجع على الاستثمارات وزيادة الانتاج وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات , فالانخفاض الحاصل في أسعار السلع والخدمات المنتجة يؤدي الى زيادة الطلب عليها من الخارج وزيادة الطلب على العملة المحلية في الاسواق العالمية وعلى العكس اذا حدث ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المنتجة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة , وهذا يسبب خروج كمية كبيرة من العملة الصعبة وبالتالي يسبب عجز في ميزان المدفوعات .

ثانياً : أدوات السياسة النقدية (The Tools of Monetary Policy) :

ومن أجل أن تحقق السياسة النقدية اهدافها , لابد لها أن تلجأ الى وسائل معينة تعتمد عليها وتستخدمها عبر عدد من السياسات والأساليب التي تختلف درجة الاعتماد عليها باختلاف النظام الاقتصادي , وهناك نوعان من الأدوات التي يمكن للبنك المركزي بواسطتها تحقيق أغراضه وهي كما يأتي :-

1 - الادوات الكمية (غير المباشرة) (Quantitative Instruments):⁽¹⁾

تهدف الوسائل أو الادوات الكمية الى التأثير في حجم الائتمان وعرض النقود بغض النظر عن اوجه الاستعمال , وذلك من خلال التأثير في الاحتياطات النقدية الموجودة لدى النظام المصرفي ومن هذه الأدوات هي :

أ - سعر إعادة الخصم (Discount Rate) : يعرف سعر إعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية مقابل الحصول على القروض , باعتباره الملجأ الاخير للإقراض , وذلك من أجل توسيع احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة . ويترتب على تغير سعر إعادة الخصم تغير في أسعار الفائدة في السوق وهذا يؤثر في حجم الائتمان , ويؤثر التغير في سعر إعادة الخصم أيضاً على سيولة الجهاز المصرفي ومن ثم يؤثر في عرض النقود , فعند تبني البنك المركزي سياسة انكماشية يعمل على رفع سعر إعادة الخصم وذلك يجعل المصارف التجارية تقوم برفع سعر الفائدة على قروضها وهو ما يؤدي الى تقليص حجم الائتمان , ومن هنا تقلص عرض النقد والعكس

(1) ينظر في :

- Alan j . Auer bach and Laurence j . Kdifaff . Macro economies and inteagrated Approach . The mit press Cambridge . Massachuseits. London Second edition , 1998 , p 39 .

- احمد عبدة محمود , الموجز في النقود والبنوك , دار النهضة العربية , القاهرة , 1970 , ص121.

- عبد الحميد الغزالي , وآخرون و اقتصاديات النقود والبنوك , مؤسسة الرضا للطباعة , القاهرة , 1987 , ص144-

صحيح , أي في حالة تبني البنك المركزي سياسة توسعية تهدف الى زيادة عرض النقود وحجم السيولة العامة لتنشيط مستوى الفعاليات الاقتصادية وتتمثل هذه السياسة في خفض سعر اعادة الخصم , والذي يترتب عليه تحفيز المصارف التجارية الى طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية الى نقود قانونية , طالما أن تكلفة الحصول عليها واطئة فتزداد احتياطاتها النقدية ومقدرتها على توليد الائتمان ويترتب على ذلك خفض في أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف التجارية الى الوحدات الاقتصادية غير المصرفية , وهذه العملية سوف تولد تفاؤلاً لدى رجال الاعمال من ان العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقرضة سيكون أعلى من التكلفة التي سيدفعونها الى المصارف التجارية فيزداد الطلب على الائتمان وحجم الودائع وهو ما يؤدي الى زيادة العرض الكلي للنقود ومن ثم زيادة الانفاق النقدي.

ب - عمليات السوق المفتوحة (Open market operations) : ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في سوق الأوراق المالية بهدف التأثير في كمية النقود المتداولة وحجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية وقدرتها على منح الائتمان بشكل يلائم نمو النشاط الاقتصادي .

فعندما يقوم البنك المركزي بتبني سياسة توسعية في حالة الكساد فإنه يدخل الى سوق الأوراق المالية بوصفه مشترياً للأوراق المالية , وهذا يعني ضخ كميات اضافية من النقود داخل الاقتصاد , وهذا مما يزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وتتحصل زيادة في عرض النقود والانفاق النقدي ورفع مستوى الاستخدام والانتاج والدخل , ويحصل العكس في حالة دخول البنك المركزي سوق الأوراق المالية بوصفه بائعاً للسندات الحكومية , إذ تؤدي هذه العملية الى زيادة الموجودات التي تحتفظ بها المصارف التجارية وانخفاض حجم ودائعها أو احتياطاتها لدى البنك المركزي , وفي الوقت نفسه تقل الموجودات المالية للبنك المركزي والتزاماته اتجاه المصارف التجارية , وهذا يعني ان بيع البنك المركزي للأوراق المالية يولد تأثيراً انكماشياً في الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية بطريقة غير مباشرة في حالة شراء الجمهور لها , وبطريقة مباشرة عند شرائها من قبل المصارف التجارية .

ج - نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) (The Reserve Requirement) : وهي تلك النسبة من الودائع والأصول النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي بموجب القانون قابلة للتعديل بالزيادة أو النقص , حسب الظروف الاقتصادية السائدة , وهذه النسبة لا بد أن تحتفظ بها البنوك التجارية من كل وديعة على شكل نقود سائلة تودع لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة , وتعتبر نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي اداة ذات تأثير قوي على مقدار عرض النقود وحجم الائتمان المصرفي وحجم مضاعف الائتمان فكلما كانت النسبة مرتفعة انخفض حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية , فعندما يلاحظ البنك المركزي وجود بوا

ضغوط تضخمية ناتجة عن الافراط في منح الائتمان فإنه يعمد الى رفع نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني , وذلك للحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ورفع معدلات الفائدة بسبب انخفاض احتياطياتها النقدية الفائضة , وهذا يؤدي الى انخفاض في حجم الطلب الاستثماري وانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام , اما في حالة الكساد فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وهو ما يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ومن ثم توسيع قدرتها في منح الائتمان , وهذا يؤدي الى زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الافراد ومن ثم زيادة الطلب الكلي وزيادة مستوى التشغيل والدخل القومي في الاقتصاد.

2 - الأدوات النوعية (المباشرة) (Qualitative Instruments) : (1)

وهي مجموعة من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي ليس للتأثير في حجم الائتمان الكلي بل توجيه الائتمان المصرفي لاستعمال معين وطريقة منحه للقطاعات الاقتصادية المختلفة ويطلق عليها بالأدوات الانتقائية , لكونها لا تتجه الى التأثير في الائتمان بمجموعه , وانما تنتقي أنواع الائتمان المطلوب والمرغوب التأثير فيه ومن هذه الأدوات هي :-

أ - الإقناع الأدبي : يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الادبي لغرض توجيه أنشطة المصارف التجارية , باعتباره المستشار المالي للحكومة والملجأ الأخير للإقراض , اذ يمارس البنك المركزي سلطته النقدية في إقناع المصارف التجارية الأعضاء التابعة له من خلال إجراءات وارشادات ينبغي مراعاتها بهدف تلافي الاخطاء التي تؤثر سلباً في نمو النشاط الاقتصادي كأرسال مذكرات الى المصارف تنصحها بالامتناع عن قبول أوراق مالية معينة , أو الامتناع عن تقديم القروض لبعض المشروعات أو نصيحة على شكل تحذير بعدم قبول اعادة خصم بعض الاوراق التجارية , وهذه الاجراءات لها تأثيرها المباشر على حجم الائتمان ومن ثم لها تأثير في عرض النقود في كل من الاتجاهين التوسعي والانكماشى , ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى اهمية البنك المركزي ومستوى التعاون بينه وبين المصارف التجارية الاخرى .

2 - الاقتراض بواسطة السندات الحكومية مع تحديد هامش الضمان : وبموجب هذه الطريقة يتم تنظيم الائتمان عن طريق السماح للأفراد بصورة عامة والمضاربين بصورة خاصة بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتركة في مدة سابقة بشرط الالتزام بهامش الضمان الذي يمثل الفرق

(1) ينظر في :

- مجدي محمود شهاب , الاقتصاد النقدي , الدار الجامعة , بيروت , 1988 , ص 233 - 234 .

- وداد يونس يحيى , مصدر سابق , ص 141 .

- عوض فاضل اسماعيل الدليمي , مصدر سابق , ص 641 .

بين القيمة السوقية للسند وقيمة القرض المقدم للمضاربين , اذ يعمل البنك المركزي بتحديد هامش الضمان بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية , فإذا وجد البنك المركزي أن المصارف التجارية قد غالت في اقراضها للمضاربين فإنه يلجأ الى رفع هامش الضمان وهذا يعني أن هامش الضمان يضع قيداً كمياً على حجم القروض المقدمة من البنوك إلى عملائها لاسيما المضاربين في البورصات .

3 - تنظيم الائتمان المقدم للمستهلكين : يضع البنك المركزي قواعد معينة بغية تنظيم الائتمان الممنوح لأغراض استهلاكية اذ تكون هناك رقابة على تنظيم الأقساط في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة , وذلك بوضع قواعد وقوانين خاصة بكيفية تسديد الأقساط .

4 - تنظيم الإئتمان العقاري : تعتبر مشكلة الإسكان من المشاكل الرئيسة التي تواجهها معظم بلدان العالم ويمكن للبنك المركزي التخفيف من حدتها من خلال تنظيم الائتمان الممنوح لبناء الدور والمساكن , عن طريق تخفيض سعر الفائدة وزيادة المبلغ المدفوع مقدماً وإطالة مدة القرض , اذ ينبغي على البنك المركزي تثبيت الحد الأعلى لمبلغ القرض وتحديد مدة السداد .

5 - الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع : يستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والحد من مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة النقدية , اذ يعمل البنك المركزي على وضع حد أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية بحيث لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها بمنح فوائد على الودائع الجارية أو برفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة أو منح امتياز كالسحب منها قبل انتهاء مدة آجالها .

6 - أسلوب العمل المباشر : في بعض الحالات يتحتم على البنوك المركزية التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير في حجم الائتمان وتوجيهه باستعمال وإصدار بعض الوسائل المباشرة للمصارف التجارية مثل رفع سعر الفائدة أو رفض إعادة الخصم لبعض المصارف , ولا يمكن للمصارف التجارية أن تتجاهل هذه الأوامر وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات المفروضة من البنك المركزي وتعد هذه الوسيلة ذات فعالية كبيرة في توجيه الائتمان , ولكن تطبيقها الى حد التطرف قد يولد نتائج سلبية وردود فعل غير مرغوب فيها بالنسبة للعاملين في المصارف نتيجة الصعوبات التي تواجهها المصارف التجارية في منح الائتمان .

ثالثاً : تطبيقات بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في

العراق

ادت الظروف السياسية والحروب التي شهدتها العراق والحصار الاقتصادي والسياسات الخاطئة التي أوقفت معظم منشآته الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) بشكل كلي أو جزئي , الى استنزاف الموارد المالية وتحطيم البنى التحتية , فضلاً عن الاهمال والاستخدام غير المناسب وتدهور القيمة الحقيقية للاستثمارات وارتفاع مستوى الاسعار ومعدلات التضخم وتراجع القيمة الحقيقية لدخول الأفراد وتفاقم مشكلة البطالة وتدني سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وتشوه الهيكل

المالي والضريبي واختلال التوازن العام , وكان من اهم الآفات التي اصيب بها الاقتصاد العراقي التضخم الجامح والمستمر , وهذه الاستمرارية تعود الى تزايد العرض النقدي الذي يعكس عدم التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية .

وقد وضعت السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي في عام (2003) سياستها النقدية التي تتضمن مجموعة من الاجراءات والتدابير المتخذة لإدارة عرض النقود والسيولة العامة والسيطرة عليهما لتحقيق هدفها الرئيس المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والاستقرار النقدي .

وقبل الخوض في تطبيقات ادوات السياسة النقدية لابد من التطرق لنبذة مختصرة للجهاز

المصرفي في العراق .

الجهاز المصرفي في العراق

يعتبر البنك المركزي العراقي أهم وأكبر مؤسسة نقدية في العراق , وهو يمثل أعلى سلطة نقدية منذ تأسيسه عام (1947) حتى يومنا هذا , بل ازدادت اهميته ومكانته بعد استقلاليته بعد صدور قانون رقم (56) لسنة (2004) , ومن أهم الوظائف والمهام الرئيسة التي يقوم بها البنك

المركزي العراقي هي ⁽¹⁾ :-

- 1 - رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العراق
- 2 - اصدار وإدارة العملة المحلية .
- 3 - الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية .
- 4 - التحكم بسيولة الجهاز المصرفي التجاري ومراقبتها .
- 5 - تقديم الخدمات المالية للحكومة باعتباره مستشار الحكومة المالي ومنح الائتمان باعتباره الملجأ الأخير للإقراض .
- 6 - إدارة الاحتياطيات وإعداد ونشر البيانات والتقارير الاقتصادية للنظام المصرفي والمالي .

ويتكون الجهاز المصرفي العراقي من (25) مصرفاً حتى عام (2004) قبل الإعلان عن استقلالية البنك المركزي , وكل هذه المصارف تعمل في مجال الصيرفة الشاملة منها (6) مصارف حكومية و(18) مصرفاً خاصاً , ومصرف اسلامي واحد , وتقدم خدماتها من خلال (350) فرعاً منتشرة في انحاء العراق , وبعد صدور قانون المصارف الجديد وفي المادة الثالثة وفي العديد من فقراتها التي اعطت الحق فقط الى البنك المركزي لمنح التراخيص والتصاريح التي تعطي الحق بموجب القانون بفتح مصارف أهلية , والتي يحدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ومتطلبات الاحتياطي لأي مصرف وفقاً للمادة (6) فقرة (3) والمادة (29) فقرة (3) حتى بلغت

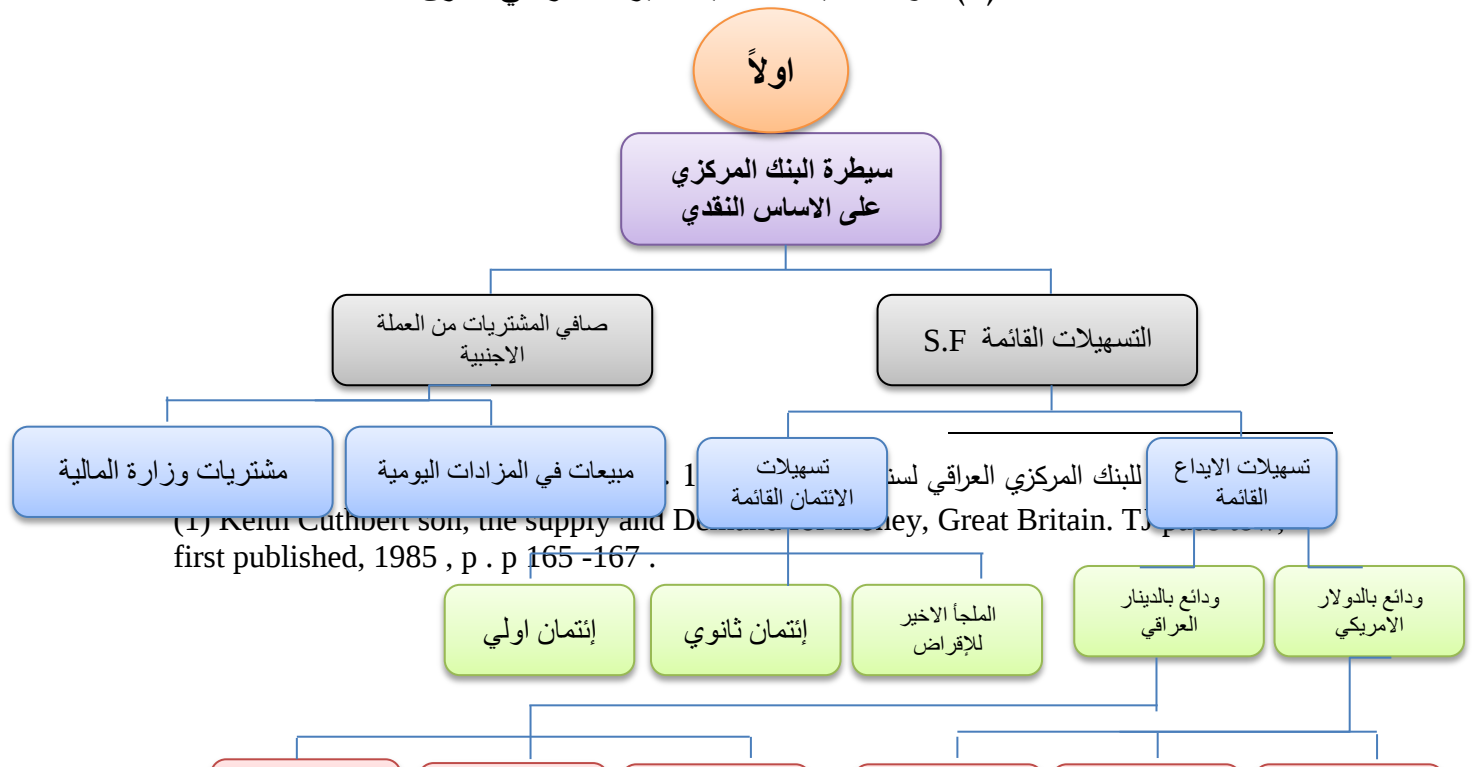
(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2003 , ص 51 - 53 .

مجموع المصارف (57) مصرفاً عام (2015) منها (7) حكومية و (50) مصرفاً اهلياً⁽¹⁾ , كل هذا المصارف تقع تحت مراقبة واشراف البنك المركزي العراقي .

وعليه فإن السيطرة على السيولة العامة تتم من خلال السيطرة على الكتلة النقدية والتي تتم من خلال السيطرة على عناصر السيولة العامة المتمثلة بالقاعدة النقدية ومضاعف الائتمان (الودائع) , بمعنى آخر أن السيطرة على عرض النقود ومن ثم السيولة العامة يعتمد على كون السلطات النقدية قادرة على السيطرة بدقة على القاعدة النقدية والتنبؤ بالعلاقات السلوكية للمصارف والقطاع الخاص غير المصرفي (الجمهور) , اذ تمثل القاعدة النقدية جزءاً من المطلوبات الخاصة بالبنك المركزي , وهي تتكون من العملة المصدرة للتداول (العملة خارج البنوك) واحتياطيات المصارف , وكذلك يمكن للسلطات النقدية السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من خلال مضاعف الائتمان والتحكم بالاحتياطيات الخاصة بالبنك المركزي والمصارف التجارية , اذ يمثل مضاعف الائتمان متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة⁽²⁾

ولذلك ومن أجل السيطرة على سير السياسة النقدية لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ومن ثم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد , وضع البنك مجموعة من التدابير والاجراءات للسيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من خلال سيطرة البنك على القاعدة النقدية وتأثير البنك المركزي في مضاعف الائتمان ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط(1) الآتي :-

مخطط (1) ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة في العراق



**المصدر : USAID–Funded Economic Governance 11 project–Monetary policy and
Central Bank,2008.**

ومن المخطط المذكور انفاً يمكن بيان أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتكيفها بالشكل الذي ينسجم والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد كما مبين في الآتي :-

أولاً : سيطرة البنك المركزي على الاساس النقدي :

1- صافي المشتريات من العملة الأجنبية: ويقصد بها بيع وشراء العملة الأجنبية من خلال مزادات العملة الأجنبية وهي أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي اذ بدأ العمل بالمزاد في 2004/10/4 ولازال العمل بها بهدف الحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية .

وقبل بيان صافي المشتريات من العملة الاجنبية (Mof) لابد من توضيح أسعار صرف الدينار

العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2000-2015) كما في جدول (1)

جدول (1)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2000-2015) دينار/دولار

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	معدل النمو السنوي
2000	1950	-
2001	1930	(1.02)
2002	1956	1.3
2003	1936	(1.02)
2004	1454	(24.8)
2005	1473	1.3
2006	1477	0.3
2007	1266	(14.3)
2008	1206	(4.7)
2009	1183	(1.9)
2010	1187	0.3
2011	1199	1.01
2012	1234	29
2013	1233	(0.08)
2014	1218	(1.2)
2015	1251	(2.7)

المصدر : بالاعتماد على بيانات النشرات السنوية للبنك المركزي للسنوات (2003 , 2006 , 2010 , 2015).
- معدل النمو تم احتسابه من قبل الباحث حسب الصيغة الاتية.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$$

- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

والجدول (2) يوضح مبيعات ومشتريات البنك المركزي من الدولار من 2003/10/4 ولغاية 2015 إذ بلغ المجموع الاجمالي للمشتريات من وزارة المالية (Mof) حوال (415767) مليون دولار امريكي أي ما يعادل (489086178) مليون دينار عراقي , اما المباع في المزاد للمصارف والوزارات فقد بلغ حوالي (336872) مليون دولار امريكي أي ما يعادل (416603321) مليون دينار عراقي , وهذا يعني أن صافي مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية من وزارة المالية (Mof) قد بلغ حوالي (78895) مليون دولار امريكي أي ما يعادل (72482857) مليون دينار عراقي , ومما تقدم نستنتج أن مزاد العملة الاجنبية المقامة من قبل البنك المركزي العراقي سيطرت على حجم السيولة العامة ما مقداره (416603321) دينار عراقي خلال المدة كما ساهمت في تحسين سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في سوق الصرف , اذ كان بحدود (1956) دينار عراقي لكل دولار امريكي نهاية عام (2002) , وربما اكثر , واصبح ما يقارب (1251) دينار عراقي لكل دولار امريكي في السوق الموازية للعام (2015) أي بنسبة تحسن (36%) تقريباً . كما ساهم المزاد في فتح المجال امام المصارف الاستثمارية لاستثمار موجوداتها النقدية كما مكن المستثمرين وزبائن المصارف أنفسهم من استثمار ودائعهم لديها لشراء العملة الاجنبية من خلال المصارف نفسها الا انه بالرغم مما حققه المزاد فقد اسهم على دولة الاقتصاد لكونه يشجع الاحلال النقدي وهذا يؤدي الى اضعاف عمل السياسة النقدية لكونه يشجع على عدم استقرار حالة الطلب , ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول (2) .

جدول (2)

صافي مشتريات العملة الاجنبية (MOF) للمدة (2000-2015) بالملايين

السنوات	مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية MOF	مبيعات في مزاد البنك المركزي العراقي	صافي المشتريات من العملة الاجنبية MOF
	القيمة بالدولار	القيمة بالدينار	القيمة بالدولار
2003	900	1742400	607
2004	10352	15051808	4244
2005	10600	15613800	137
2006	18000	26586000	6825
2007	46700	33802200	30720
2008	45000	54270000	19131

2009	23000	27209000	33992	40212536	(10992)	(13003536)
2010	41000	48667000	36171	42934977	4829	5732023
2011	51000	61149000	39798	47717802	11202	13431198
2012	57000	70338000	48649	60032866	8351	10305134
2013	62000	76446000	53231	65633823	8769	10812177
2014	47515	57873270	51728	63004704	(4213)	(5131434)
2015	2700	337700	3415	4272165	(715)	(3934465)
المجموع	415767	489086178	336872	416603321	78895	72482857

المصدر : - النشرات السنوية للبنك المركزي للسنوات 2006 ، 2009 ، 2012 ، 2015.

- تم حساب مشتريات البنك المركزي بالدينار العراقي بضرب المبالغ بالدولار الامريكي بأسعار صرف الدينار مقابل الدولار
- القيم بين الأقواس تعتبر سالبة .

2 - التسهيلات القائمة (Standing Facilities)

اعتمد البنك المركزي على اتباع التسهيلات القائمة (S.F) بوصف ذلك أداة من أدوات السيطرة على السيولة ، وقد سمح قانون البنك المركزي بتطبيق هذا النوع من التسهيلات ، والتي تتضمن نوعين هما :

- أ. تسهيلات الاقراض (الائتمان) القائمة .
- ب. تسهيلات الايداع القائمة .

والغرض من هذه التسهيلات هو السماح للمصارف من إدارة فائض السيولة التي في حوزتها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة ، والتي توسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الاجل ، وكلا النوعين من التسهيلات يحمل سعر فائدة ذات صلة بسعر البنك المركزي يسمى بسعر السياسة (policy Rate) تحت مراقبة البنك في ضوء أهداف السياسة النقدية.

أ. تسهيلات الإقراض القائمة : وقد بدأ العمل بها في شهر آب عام (2004) وهو على ثلاثة أنواع :

- الائتمان الاولي (Primary credit) : اذ يمنح البنك المركزي ائتماناً أولياً على أساس الاستثمار الليلي (Over night) لتمويل المصرف ، وهو لا تزيد مدته عن 15 يوماً ويستخدم المصرف الائتمان الاولي لغاية (20%) من رأسماله ويكون سعر الفائدة عليه بواقع نقطتين مئويتين فوق سعر السياسة .

- الائتمان الثانوي (Secondary credit): يمنح البنك المركزي ائتماناً ثانوياً على أساس ائتمان قصير الاجل لتمويل المصرف لغاية شهر واحد ، ويكون سعر الفائدة عليه بواقع 3 نقاط مئوية فوق سعر السياسة ويحتسب الفائدة على أساس أن السنة 365 يوماً.

• تسهيلات الملجأ الاخير للإقراض : وهذا النوع من التسهيلات يمنحه البنك المركزي الى المصارف في حالة اذا كانت المصارف قادرة على اداء التزاماتها وبعد توفر ضمانات ملائمة ، وتكون مدة هذا الائتمان لا تتجاوز 13 شهر ويواقع سعر فائدة مساوٍ بسعر السياسة مضافاً إليها 3 نقاط ونصف النقطة .

ب. تسهيلات الإيداع القائمة⁽¹⁾: ويقصد بها قبول الودائع بالدينار العراقي أو بالدولار الأمريكي حصراً بهدف امتصاص فائض السيولة العامة ، وهي كما يأتي :

1. ودائع بالدينار العراقي :

• الاستثمار الليلي : وقد بدأ العمل به بتاريخ 2005/3/1 ويتم ذلك من قبل مصرف معين بفتح حساب لدى البنك المركزي بالدينار العراقي يودع فيه مبلغاً معيناً ، يتم استثماره من قبل البنك المركزي لليلة واحدة ويمكن أن يقدم يومياً على أن يقدم المصرف طلب الاستثمار الليلي قبل الساعة 12 ظهراً ، وتحسب الفائدة بسعر (5%) سنوياً على أساس ان السنة 365 يوم ، ولا تحتسب مبلغ الايداع الليلي للمصرف ضمن متطلبات الاحتياطي القانوني .

• ودائع لمدة 14 يوماً و 30 يوماً : وقد بدأ العمل بموجبها بتاريخ 2005/7/3 وبفائدة قدرها 6% و 7 % على التوالي وعلى أساس ايضاً ان السنة 365 يوماً . على ان يتم ذلك بطلب رسمي من المصرف الى البنك المركزي وضمان وصول الطلب قبل الساعة 11 صباحاً من يوم الايداع .

2. ودائع بالدولار الأمريكي⁽²⁾ :

• الاستثمار الليلي : بدأ العمل بهذا النوع من السياسة بتاريخ 2005/3/1 وذلك بفتح حساب للمصرف في البنك المركزي بالدولار الامريكي لأغراض الاستثمار الليلي وتحسب الفائدة بسعر حسب سياسة البنك .

• ودائع لمدة 30 يوماً و 90 يوماً : وهو نوع آخر من أنواع تسهيلات الايداع القائمة تم العمل به بتاريخ 2005/8/15 وبفائدة قدرها 3% و 3.25% على التوالي . وكذلك يتم تقديم طلب بفتح حساب بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي .

ان هذه التسهيلات القائمة من خلال سياسة البنك المركزي والتحكم بأسعار الفائدة تعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرف ومن ثم تقليص حجم السيولة العامة في الاقتصاد جميعاً .

(1) البنك المركزي العراقي : التسهيلات الائتمانية ، المديرية العامة للاتفاقيات والقروض ، قسم القروض الداخلية ، 2005 – 2009 – 2012 .

(2) البنك المركزي العراقي ، التسهيلات الائتمانية ، مصدر سابق ، ص4- ص6.

ثانياً : تأثير البنك المركزي في مضاعف الائتمان⁽¹⁾:

1 : متطلبات الاحتياطي القانوني (الالزامي) : وهي أحد أهم أدوات السياسة النقدية وقد تبنى البنك المركزي العمل بها بتاريخ 2004/11/1 بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان ويقصد بالاحتياطي القانوني المبلغ الذي يتعين على المصارف الاحتفاظ به باعتباره نسبةً تمثل ودائع لدى البنك المركزي والنقد في خزائن المصارف بالدينار العراقي خلال مدة الاحتفاظ بالاحتياطي والتي هي مدة الشهر التقويمي الذي يلي مدة احتساب الاحتياطي . وتمثل الودائع الخاضعة للاحتياطي الودائع التي يحتفظ بها المصرف للزبائن عدا ودائع المصارف الاخرى. وهي الودائع الجارية والادخارية والحسابات الثابتة بالدينار العراقي والدولار الامريكي والودائع الحكومية , وقد حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ(25%) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي , (20%) يحتفظ بها المصرف بالدينار العراقي لدى البنك المركزي و(5%) يحتفظ بها المصرف في خزائنه . والجدول (3) يوضح رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف المحلية والأجنبية العاملة في العراق منذ تطبيق هذه الأداة ولغاية (2015).

ومن الجدول (3) نلاحظ أن القيمة المطلقة لرصيد متطلبات الاحتياطي القانوني متذبذبة منذ السنوات الأولى , إذ بلغت (886532) مليون دينار عام (2005) ووصلت الى (28400849) مليون دينار عام (2010) , وبمعدل نمو متذبذب بين (-72.2%) و (119.6%) على التوالي , ثم أخذت القيمة المطلقة لمتطلبات الاحتياطي بالانخفاض حتى وصلت إلى (24025157) مليون دينار عام (2011) وبمعدل نمو سالب (-15.4%) ثم ارتفعت في عام (2013) الى (30900763) مليون دينار وبمعدل نمو (26%) ثم انخفضت الى (13978052) وبمعدل نمو سالب (-19.2%) في عام (2015).

ان زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني تعكس بشكل مباشر انخفاض قيمة مضاعف الائتمان نتيجة لانخفاض رصيد الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف والمستخدمه للأغراض الائتمانية , ومن ثم تقليص فائض السيولة العامة , كما ان التذبذب في معدل نمو متطلبات الاحتياطي ارتفاعاً وانخفاضاً خلال

(1) ينظر في :

- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المادة 29 , الفقرة 1 , 2 .
- البنك المركزي العراقي , تعليمات الاحتياطي القانوني , المديرية العامة للاتفاقات والقروض , قسم الصناعية الاولى تشرين الثاني , 2004 .

المدة قيد الدراسة , يعكس بشكل غير مباشر تردد الجمهور والقطاع الخاص في التوجه نحو الایداع المصرفي بسبب الظروف الامنية وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي .

2 : الاحتياطات الفائضة : ان تأثير البنك على مضاعف الائتمان لا يقتصر على الاحتياطي الالزامي وانما يمتد الى الاحتياطات المصرفية الفائضة اذ يكون التأثير فيها متبادلاً لكون عمل احدهما يكمل الآخر . فزيادة نسبة الاحتياطي القانوني تعني زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني وهذا يؤدي الى انخفاض رصيد الاحتياطات المصرفية الفائضة لدى المصارف . وتشير الاحتياطات الفائضة الى الاحتياطات النقدية الفائضة القابلة للإقراض الى الجمهور (القطاع الخاص) , وعند إضافة التسهيلات الايداعية القائمة لدى البنك المركزي الى الاحتياطي القابل للإقراض الى الجمهور فنحصل على مجمل الاحتياطات المصرفية الفائضة والتي تمثل تسرب داخلي على مضاعف الائتمان .

نلاحظ من الجدول (3) ان في الوقت الذي تأخذ فيه القيمة المطلقة لمتطلبات الاحتياطي القانوني بالارتفاع فان القيمة المطلقة للاحتياطات الفائضة القابلة للإقراض الى الجمهور تتخفض وبالعكس , وغالبا عندما تكون معدلات نمو متطلبات الاحتياطي القانوني مرتفعة او موجبة فأن معدلات نمو الاحتياطات الفائضة يكون منخفضاً او سالباً وبالعكس , والجدول (3) يوضح معدل نمو الاحتياطات الفائضة القابلة للإقراض الى الجمهور من تاريخ العمل بها.

جدول (3)

معدلات نمو الاحتياطي القانوني والاحتياطات الفائضة في العراق

مليون دينار

السنوات	متطلبات الاحتياطي القانوني %25 RR	معدل النمو %	الاحتياطات الفائضة القابلة للإقراض الى الجمهور ER %	معدل النمو %
	تم تطبيق هذه الأداة في 2004/11/1		تم تطبيق هذه الاداة في 2004/11/1	
2004	3197703	-	1604537	-
2005	886532	(72.2)	2965526	84.8
2006	1573983	77.5	4078106	37.5
2007	2819976	79.1	12084441	196.3
2008	1790445	(36.5)	19993802	65.4
2009	12929392	622.1	9416761	(52.9)
2010	28400849	119.6	7155093	(24)

9.2	7814853	(15.4)	24025157	2011
12.9	8824023	2	24518041	2012
9	9626882	26	30900763	2013
9.8	10576103	(43.9)	17316891	2014
(11.2)	9390493	(19.2)	13978052	2015

المصدر : بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , قسم الإحصاءات الداخلية
(النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة) .

- معدل النمو تم احتسابه من قبل الباحث .
- القيم بين الأقواس تعتبر سالبة .

نستنتج من الجدول (3) ان تسهيلات الايداع القائمة للمصارف التجارية لدى البنك المركزي تؤدي الى انخفاض قدرة المصارف على الاقراض وتوليد نقود الودائع كما ان الجدول يعكس العلاقة التبادلية بين متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة التي يمكن ان تتم إدارتها بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة , وذلك من خلال : -

أ - أنظمة المدفوعات .

ب - خيارات إدارة السيولة .

أ - **أنظمة المدفوعات** : ان العمليات الخاصة بأنظمة المدفوعات هي وظائف مهمة للبنك المركزي , والهدف منها تطوير كفاءة الاسواق المالية على توفير المعلومات والخدمات المالية , ومن ثم تعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع عامة . وتشمل أنظمة المدفوعات على مدفوعات التجزئة مثل المدفوعات المستندة الى الصكوك والكراتات بواسطة بطاقات الائتمان للمدفوعات التجارية ومكائن الصرف الآلي , وكذلك المدفوعات المتكررة مثل دفع الرواتب والرواتب التقاعدية . ولإنشاء نظام مدفوعات متطور لابد من إصلاح أنظمة التسوية للأوراق المالية الحكومية وإنشاء شبكة اتصالات آمنة ونظام محاسبي سليم وفعال .

ب - **خيارات إدارة السيولة** : وتشمل :-

• مزادات حوالات الخزينة

• اقراض ما بين المصارف

مزادات حوالات الخزينة⁽¹⁾ : يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة , ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية , وذلك بإدارة مزادات (بيع وشراء) الأوراق المالية الحكومية

(1) وزارة المالية , تعليمات رقم (1) لسنة 2004 بيع الاوراق المالية الحكومية بالمزايدة , استناداً الى القسم الخامس من قانون

ادارة الدين العام رقم (95) في 2004/6/2

(السندات وحوالات الخزينة) ، وقد تبني البنك المركزي مزادات الأوراق المالية أي حوالات الخزينة لمدة (91) يوماً ، وبدءَ بتطبيقها بتاريخ 2004/7/1 ، كذلك بدأ بتطبيق حوالات لمدة (63) يوماً و (28) يوماً بتاريخ 2006/1/2 .

ان إقامة مثل هذه المزادات بالاشتراك مع مزاد العملة الأجنبية ستوفر ادارة فعالة للسيولة العامة من خلال تنشيط حركة الاسواق المالية للأجل القصير وتحقيق استقرارا في السيولة المصرفية ، فضلاً عن تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد .

الاقراض ما بين المصارف⁽¹⁾ : وتعد وسيلة من وسائل خيارات إدارة السيولة إذ تفضل المصارف التجارية الاقتراض من بعضها البعض قبل اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي بصفتها أسواق نقدية ثانوية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة على هذه القروض ، فضلاً عن أنها قصيرة الأجل وعلى الرغم من ان الإقراض والاقتراض في سوق ما بين المصارف سيعيد توزيع الاحتياطيات من مصارف الفائض الى مصارف العجز الا ان ذلك لا يمنع السلطة النقدية من مواصلة نشاطاتها في عمليات السوق المفتوحة (OMO) ، لتكون لها القدرة على إدارة السيولة الا ان عدم الثقة من قبل القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على النشاط المصرفي قد أضعف من سوق ما بين المصارف .

(2) ينظر في :

- ناظم محمد نوري الشمري ، مصدر سابق ، ص 127- 128 .
- صندوق النقد العربي ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، 1999 ، ص 169 .

المبحث الثاني

تحليل السيولة العامة والعوامل المؤثرة فيها للأعوام (2000 - 2015)

اولا :- تطور الكتلة النقدية في العراق للأعوام (2000 - 2015)

انعكست الظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تعرض لها ولازال يتعرض لها الاقتصاد العراقي على مجمل العمليات الاقتصادية عامة , وعلى عرض النقود والسيولة العامة خاصة موضوع الدراسة , اذ شهدت السيولة العامة تغيرات كبيرة للأعوام (2000 - 2015) , ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل العناصر المكونة لها وكما يأتي :-

1 - تطور عرض النقود M1 :-

يتفاوت استخدام مفاهيم عرض النقود من بلد الى اخر حسب النظم الاقتصادية ودرجة نضوج القطاع المصرفي , ويعود هذا التعدد في مفاهيم عرض النقود الى افكار (Friedman) الذي نقل عرض النقود من مفهومه الضيق الى المفهوم الواسع⁽¹⁾ , ويمكن توضيح مدى تطور عرض النقود بالمفهوم الضيق للمدة (2000 - 2015) من الجدول (4) إذ نلاحظ عرض النقود (M1) ارتفع في عام (2001) الى (2159089) مليون دينار وبمعدل نمو (24.9%) بعد ان كان في عام (2000) (1728007) مليون دينار , واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2002) بلغ (3013602) مليون دينار وبمعدل نمو (39.5%) ويعود سبب هذه الزيادة الى زيادة العملة في التداول إذ بلغت عام (2002) (2563693) مليون دينار وبمعدل نمو (43.8%) بعد ان كانت في عام (2001) (1782691) مليون دينار وبمعدل نمو (20.9%) , والسبب الآخر هو الزيادة في الودائع الجارية ففي عام (2002) بلغت (449908) مليون دينار وبمعدل نمو (19.5%) بعد أن كانت في عام (2001) (376398) مليون دينار وبمعدل نمو (48.3%) وقد سجل عرض النقود في عام (2003) انخفاضا ملحوظا فقد بلغ (2898189) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-3.8%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدهور الحياة الاقتصادية بسبب الحرب على العراق وهذا أدى الى انخفاض واضح في صافي العملة في التداول إذ بلغت للعام نفسه (1878486) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-26.7%) , اما في عام (2004) فقد ارتفع عرض النقود M1 ليبلغ (10148626) مليون دينار وبمعدل نمو (250.1%) , ويعود سبب الارتفاع في عرض النقود الى استبدال العملة الوطنية واستقلالية البنك المركزي العراقي بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) في 10/4 عام 2004 , وكذلك رفع حجم الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي مقابل العملة العراقية من أجل الحفاظ على استقرار

(1) محمد موسوي ورسمية زابرار , تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها , المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية , المجلد (1) , العدد (1) , 2014 , ص 1 .

سعر صرف الدينار العراقي مقابل اسعار صرف العملات الاجنبية وهو ما أدى الى زيادة صافي العملة في التداول والودائع الجارية اذ بلغت (7162945) و (2985681) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (281.3%) و (192.7%) على التوالي, وقد استمر هذا الارتفاع التدريجي من عام (2004) حتى عام (2013) إذ بلغ في هذا العام (73830964) مليون دينار وبمعدل نمو (15,8%) ويعود السبب في هذا الارتفاع الى ارتفاع كل من صافي العملة في التداول والودائع الجارية حيث بلغت الاولى في عام (2013) (34995453) مليون دينار وبمعدل نمو (14.3%) بعد ان كانت عام (2012) (30593647) مليون دينار وبمعدل نمو (8.1%) وكذلك ارتفاع في الودائع الجارية الى (38835511) مليون دينار وبمعدل نمو (17.1%) , ان الزيادة في عرض النقود M1 جاءت نتيجة عدة عوامل منها زيادة رواتب موظفي الدولة وزيادة حجم القروض والانفاق الاستثماري والانفاق العسكري .

اما في عامي (2014 - 2015) فقد انخفض عرض النقود M1 الى (72692448) , (65435425) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سالب (-1.5%) , (-9.9%) على التوالي , بسبب انخفاض الودائع الجارية الى (36620855), (30580169) على التوالي وبمعدل نمو سالب (-5,7%) , (-16,4%) على التوالي وكذلك انخفاض في صافي العملة في التداول عام (2015) فقد بلغت (34855256) وبمعدل نمو سالب (-3.3%) ويعود السبب في هذا الانخفاض الى تدهور الحياة الاقتصادية بسبب الازمة السياسية والحرب على الارهاب وتصدير النفط العراقي من قبل العصابات الارهابية بعد السيطرة على بعض ابار نفط الشمال وبيع منتجاتها بأسعار منخفضة⁽¹⁾ , والجدول (4) يوضح تطور عرض النقود M1 في العراق للمدة (2000 - 2015) .

(1) التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

جدول (4)

تطور عرض النقود M1 في العراق للمدة (2000 – 2015) مليون دينار

السنة	صافي العملة في التداول	معدل النمو السنوي %	الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية)	معدل النمو السنوي %	عرض النقود (M1)	معدل النمو السنوي %
2000	1474322	-	253685	-	1728007	-
2001	1782691	20.9	376398	48.3	2159089	24.9
2002	2563693	43.8	449908	19.5	3013602	39.5
2003	1878486	(26.7)	1019703	126.6	2898189	(3.8)
2004	7162945	281.3	2985681	192.7	10148626	250.1
2005	9112837	27.2	2286288	(23.4)	11399125	12.3
2006	10968099	20.3	4491961	96.4	15460060	35.6
2007	14231700	29.7	7489467	66.7	21721167	40.4
2008	18492502	29.9	9697432	29.4	28189934	29.7
2009	21775679	17.7	15524351	60	37300030	32.3
2010	24342192	11.7	27401297	76.5	51743489	38.7
2011	28287361	16.2	34186568	24.7	62473929	20.7
2012	30593647	8.1	33142224	(3)	63735871	2
2013	34995453	14.3	38835511	17.1	73830964	15.8
2014	36071593	3	36620855	(5.7)	72692448	(1.5)
2015	34855256	(3.3)	30580169	(16.4)	65435425	(9.9)

المصدر : بالاعتماد على بيانات النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2003 , 2006 , 2009 , 2012 , 2015) .

- التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .
- معدل النمو السنوي تم احتسابه من قبل الباحث .

2 - تطور عرض النقود M2 :

اتسم عرض النقود M2 خلال مدة الدراسة (2000-2015) بالارتفاع التدريجي فقد تبين انه في سنة (2001) كان مقدار الزيادة في عرض النقود M2 يساوي (626079) مليون دينار , وكان معدل النمو السنوي (28.1%) ليصل الى (2849598) مليون دينار مقابل (2223519) مليون دينار في نهاية سنة (2000) , وقد

كان هذا التغير ناجماً عن محصلة التغير في البنود المكونة لعرض النقود M2 . إذ شهد عرض النقود M1 ارتفاعاً بلغ (2159089) مليون دينار في (2001) ، وبنسبة نمو (24.9%) وقد كانت نسبة مساهمة عرض النقود الضيق M1 في عرض النقود الواسع M2 (75.7%) ، (77.8%) ، (72%) ، (88.2%) ، (77.7%) لكل عام على التوالي (2001 – 2002 – 2003 – 2004 – 2005) ، وهي نسبة عالية جداً قياساً بشبه النقود فقد ارتفع في عام (2001) الى (690509) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي (39.3%) بعد ان كانت (495512) مليون دينار في نهاية عام (2000) ، وفي عام (2004) سجل عرض النقود M2 ارتفاعاً واضحاً فقد بلغ مقدار التغير (7476301) مليون دينار ، بعد ان كان في نهاية عام (2003) يساوي (150778) وبهذا بلغ عرض النقود الواسع (11498148) مليون دينار وبمعدل نمو (185.8%) بسبب الزيادة في عرض النقود الضيق إذ بلغ (10148626) وبمعدل نمو (250.1%) وقد كانت نسبة مساهمة عرض النقود الضيق في السيولة المحلية الاجمالية (M2) هي (88.2%) وهي نسبة عالية جداً والسبب في هذه الزيادة يعود الى استقلالية البنك المركزي في 10/4/2004 ، وزيادة العملة خارج البنوك فقد سجلت نسبة زيادته بلغت (281.3%) ، اما في عام (2005) فقد ارتفع عرض النقود M2 ليلبلغ (14659350) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (27.4%) ، وقد كان مقدار الزيادة (3161202) مليون دينار ، ويعود السبب في هذه الزيادة الى زيادة عرض النقود M1 وزيادة شبه النقود إذ ارتفعت الى (3260225) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (141.5%) بعد ان كانت (1349522) مليون دينار عام (2004) وهذه الزيادة ناجمة عن الزيادة في ودائع الاعتمادات والتي بلغت (1430981) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (8154.3%) بعد ان كانت (17336) مليون دينار في نهاية (2004) ، وكذلك الزيادة في الودائع الثابتة إذ بلغت (1829244) مليون دينار وبمعدل نمو (37.3%) بعد ان كانت (1332186) في نهاية (2004) ، وقد ساهمت في تكوين شبه النقود بنسبة (56.1%) اي بأكثر من النصف. وقد استمر الارتفاع التدريجي في عرض النقود الواسع M2 حتى وصل في سنة (2014) ليلبلغ (90566930) مليون دينار وبمعدل نمو (3.4%) إذ كان مقدار التغير عن العام (2013) يساوي (3040345) مليون دينار . وقد شهد عام (2014) ارتفاعاً لعرض النقود M2 بالرغم من الانخفاض في صافي الموجودات الاجنبية نتيجة التراجع في العوائد النفطية وذلك يعود الى الاثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص وصافي الديون الحكومية وتشير البيانات الاحصائية للعام (2014) على عدم وجود ضغوط تضخمية وان هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي خلال هذا العام إذ بلغ معدل التضخم (1.4%) ، اما في عام (2015) فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في عرض السيولة المحلية الاجمالية (M2) فقد كان مقدار التغير عن العام (2014) يساوي سالب (-8128218) مليون دينار ، إذ انخفض عرض النقود M2 الى (82438712) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-8.9%) والسبب في هذا الانخفاض يعود الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض في صافي الموجودات الاجنبية ، ومن ثمَّ انخفاض في عرض النقود M1 إذ انخفضت الى

(65435425) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-9.9%) وكذلك انخفاض في شبه النقود فقد بلغ الانخفاض (17003287) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-4.8%) والسبب في ذلك يعود الى انخفاض الودائع الثابتة إذ انخفضت الى (14646221) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-3.1%) بعد ان كانت (15125117) مليون دينار عام (2014) , وكذلك انخفاض ودائع الاعتمادات والكفالات الى (2357066) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-14.2%) بعد ان كانت عام (2014) تساوي (2749365) مليون دينار⁽¹⁾ . ويمكن ملاحظة الارتفاع والانخفاض في عرض النقود M1 بالرجوع الى بيانات جدول (4) , اما الجدول (5) يوضح تطور عرض النقود M2 في العراق للمدة (2000 - 2015) والجدول (6) يوضح تطور شبه النقود في العراق للمدة (2000-2015).

جدول (5)

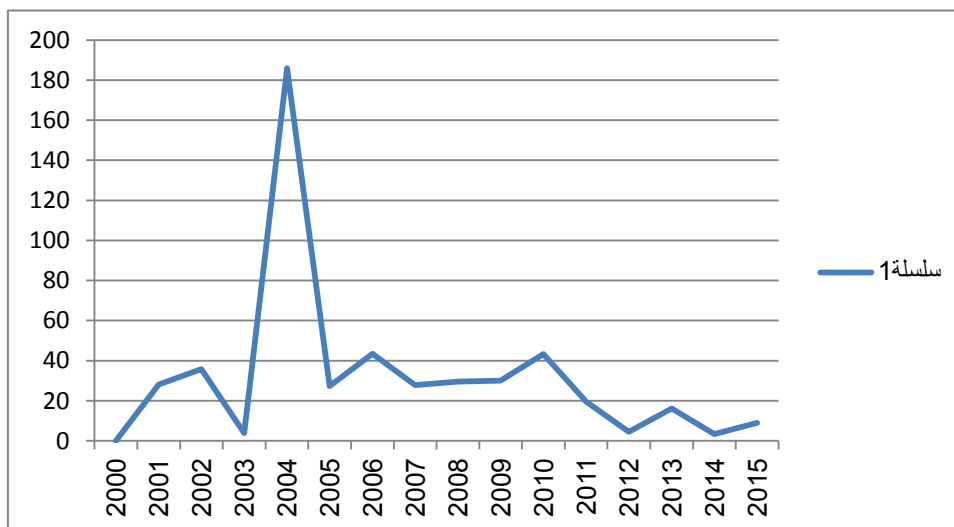
تطور عرض النقود M2 للمدة (2000 - 2015) مليون دينار

السنة	عرض النقود M1 (1)	شبه النقود (2)	عرض النقود M2 (3)	مقدار التغير (4)	معدل النمو السنوي % (5)	3:1 = 6 % نسبة مساهمة
2000	1728007	495512	2223519	-	-	77.7
2001	2159089	690509	2849598	626079	28.1	75.7
2002	3013601	857468	3871069	1021471	35.8	77.8
2003	2898189	1123658	4021847	150778	3.8	72
2004	10148626	1349522	11498148	7476301	185.8	88.2
2005	11399125	3260225	14659350	3161202	27.4	77.7
2006	15460060	5590189	21050249	6390899	43.5	73.4
2007	21721167	5198829	26919996	5869747	27.8	80.6
2008	28189934	6671993	34861927	7941931	29.5	80.8
2009	37300030	8055259	45355289	10493362	30	82.2
2010	51743489	8545679	60292168	14936879	43.3	85.8
2011	62473929	9593380	72067309	11775141	19.5	86.6
2012	63735871	11600257	75336128	3268819	4.5	84.6
2013	73830964	13695621	87526585	12190457	16.1	84.3
2014	72692448	17874482	90566930	3040345	3.4	80.2
2015	65435425	17003287	82438712	(8128218)	(8.9)	79.3

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة (2014 , 2015) .

- المصدر : - النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2003, 2006, 2009, 2012, 2015) .
- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .
 - العمود (4) , (5) , (6) تم احتسابها من قبل الباحث .
 - القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

شكل (2) معدل نمو عرض النقود (M2)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5) العمود (5) .

جدول (6)

تطور شبه النقود في العراق للمدة (2000 - 2015) مليون دينار

السنة	شبه النقود				معدل النمو السنوي % (6)	المجموع (5)	5:3 = 7 % نسبة مساهمة
	ودائع الاعتمادات والكفالات (1)	معدل النمو السنوي % (2)	الودائع الثابتة والتوفير (الوقتية) (3)	معدل النمو السنوي % (4)			
2000	-	-	-	-	-	495512	-
2001	-	-	-	-	39.3	690509	-
2002	-	-	-	-	24.1	857468	-
2003	9695	-	1113963	-	31	1123658	99.1
2004	17336	78.8	1332186	19.5	20.1	1349522	98.7
2005	1430981	8154.3	1829244	37.3	141.5	3260225	56.1
2006	3400603	227.5	2189586	19.6	71.4	5590189	39.1
2007	2090728	(38.5)	3108101	41.9	(7)	5198829	59.7
2008	1699610	(18.7)	5002383	60.9	28.3	6671993	74.9

77.3	20.7	8055259	24.4	6227017	7.5	1828242	2009
80	6	8545679	9.8	6841076	(6.7)	1704603	2010
79.6	12.2	9593380	11.6	7638930	14.6	1954450	2011
80.3	20.9	11600257	21.9	9318228	16.7	2282029	2012
79.7	18	13695621	17.2	10924848	21.4	2770773	2013
84.6	30.5	17874482	38.4	15125117	(0.7)	2749365	2014
86.1	(4.8)	17003287	(3.1)	14646221	(14.2)	2357066	2015

المصدر : - النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

- العمود (2) , (4) , (6) , (7) تم احتسابها من قبل الباحث .

- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

3 - تطور الودائع الحكومية⁽¹⁾ :

بلغت الودائع الحكومية عام (2001) حوالي (1080661) مليون دينار وبمعدل نمو (66.8%) بعد ان كانت (647862) مليون دينار عام (2000) , واتسمت الودائع الحكومية بالارتفاع التدريجي , إذ كان واضحاً بعد عام (2003) لوجود بيانات تفصيلية للودائع , ففي عام (2004) بلغت الودائع الحكومية (4214909) مليون دينار بعد ان كانت (2200243) مليون دينار عام (2003) إذ ارتفع معدل نمو الودائع من (40.6%) عام (2003) الى (91.5%) عام (2004) ويعود السبب في هذا الارتفاع المستمر الى الزيادة الناجمة في الودائع لدى المصارف التجارية فقد ارتفعت من (2185006) مليون دينار عام (2003) الى (3618266) مليون دينار عام (2004) وبمعدل نمو (65.5%) وقد سجلت نسبة مساهمة عالية عام (2003) بلغت (99.3%) وانخفضت الى (85.8%) عام (2004) بسبب زيادة ما يقابلها من ودائع لدى البنك المركزي إذ ارتفعت الى (596643) مليون دينار عام (2004) وبمعدل نمو سنوي (3815.7) بعد ان كانت (15237) مليون دينار عام (2003) فقد ارتفعت نسبتها في مجموع الودائع من (0.7%) عام (2003) الى (14.2%) عام (2004) , ويعود السبب الرئيس في زيادة الودائع الحكومية الى زيادة تخصيصات الموازنة العامة لوزارات الدولة فضلاً عن زيادة رواتب موظفي الدولة وزيادة عرض النقود والتوجه نحو الاستثمار بعد دخول الشركات الاجنبية بعد الاحتلال الامريكي للعراق , واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2009) إذ انخفضت الودائع الحكومية الى (23471289) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-20.9%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض الودائع لدى البنك المركزي من (8576728)

(1) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

مليون دينار عام (2008) الى (1089569) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-87.2%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية عام (2009) , كذلك انخفضت الودائع الحكومية في عام (2010) الى (20445932) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-12.8%) نتيجة الانخفاض في الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية , اذ انخفضت الى (19061588) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-14.8%) اما في عام (2011) فقد ارتفعت الودائع الحكومية الى (27459995) مليون دينار وبمعدل نمو (34.3%), وقد بلغت أعلى ارتفاع للودائع في عام (2012) , فقد بلغت (37993140) مليون دينار وبمعدل نمو (38.3%)

الودائع الحكومية	معدل النمو	% 3:2=7
------------------	------------	---------

وتراجعت الى (34575151) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-8%) عام (2015) , والجدول (7) يوضح تطور الودائع الحكومية في العراق للمدة (2015-2000).

جدول (7)

مليون دينار

تطور الودائع الحكومية في العراق للمدة (2015-2000)

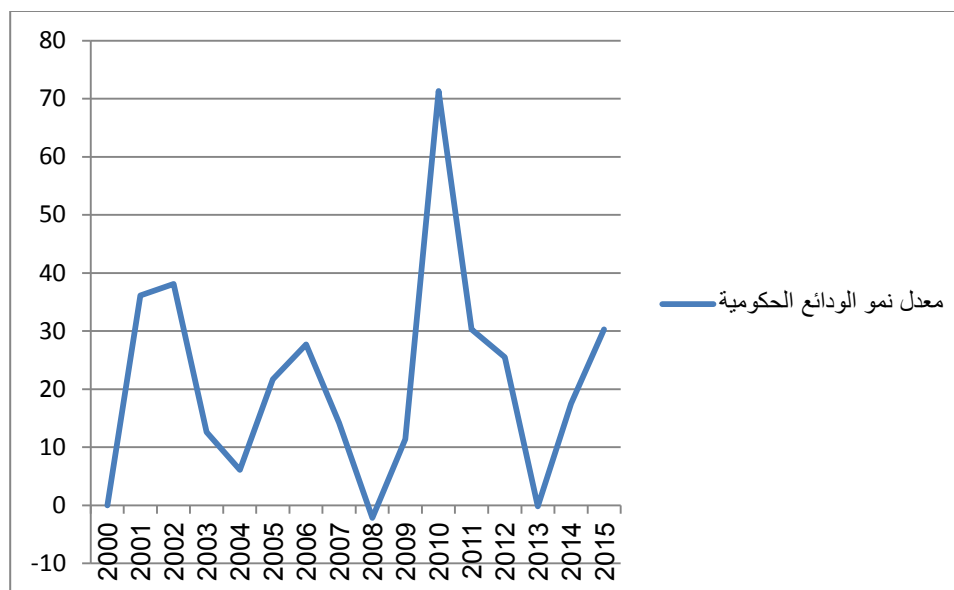
			معدل النمو السنوي %	ودائع حكومية لدى المصارف التجارية	معدل النمو السنوي %	ودائع حكومية لدى البنك المركزي	
			(4)	(3)	(2)	(1)	
–		647862	–	–	–	–	2000
–	66.8	1080661	–	–	–	–	2001
–	44.7	1564340	–	–	–	–	2002
99.3	40.6	2200243	–	2185006	–	15237	2003
85.8	91.5	4214909	65.5	3618266	3815.7	596643	2004
67.7	87.5	7904272	47.9	5353577	327.5	2550695	2005
62.9	77	13996792	64.6	8815188	103.1	5181604	2006
81.5	38.7	19413900	79.5	15831262	(30.8)	3582638	2007
71.1	53	29709212	33.4	21132484	139.3	8576728	2008
95.3	(20.9)	23471289	5.9	22381720	(87.2)	1089569	2009
93.2	(12.8)	20445932	(14.8)	19061588	27	1384344	2010
78.3	34.3	27459995	12.8	21512175	329.6	5947820	2011
82.1	38.3	37993140	45.1	31215871	13.9	6777269	2012
94.5	(4)	36477581	10.4	34473272	(70.4)	2004309	2013
96.9	3	37600818	5.6	36436942	(41.9)	1163876	2014
83.3	(8)	34575151	(20.8)	28835175	393.1	5739976	2015

المصدر : - النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات (2003, 2006, 2011, 2015) .

- معدل النمو تم احتسابه من قبل الباحث .

- القيم بين الأقواس تعتبر سالبة .

الشكل (3) معدل نمو الودائع الحكومية



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (7) العمود (6) .

4 - تحليل السيولة العامة في العراق :

شهدت السيولة العامة تغيرات كبيرة للمدة (2000 - 2015) وهذه التغيرات هي انعكاس للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرض ولا زال يتعرض لها الاقتصاد العراقي , ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل ميزانية الجهاز المصرفي وكما يأتي :

تبين ان مقدار التغير في السيولة العامة عام (2001) كان يساوي (1058878) مليون دينار , اي ما نسبته (36.8%) ليصل رصيدها الى (3930259) مليون دينار مقابل (2871381) مليون دينار في نهاية عام (2000) وقد كان هذا التغير ناجما عن التغير في البنود المكونة للسيولة العامة .

اذ شهد عرض النقود M2 ارتفاعاً بلغ (2849598) مليون دينار عام (2001) مقابل (2223519) مليون دينار في نهاية عام (2000) , وقد اتسم بالارتفاع التدريجي لكل سنوات الدراسة عدا العام (2015) فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً كما موضح في جدول (2) في صفحات سابقة .

اما في عام (2004) فقد ارتفعت السيولة العامة ارتفاعاً كبيراً فقد كان مقدار التغير يساوي (9490967) مليون دينار فقد وصل رصيدها الى (15713057) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (152.5%) بعد ان كان في عام (2003) يساوي (6222090) مليون دينار . وتعود اسباب هذا الارتفاع الى زيادة عرض النقود بعد زيادة رواتب موظفي الدولة وزيادة رصيد صافي الموجودات الاجنبية بسبب بيع العملة في المزاد اليومي بعد استقلالية البنك المركزي 10/4/ 2004 , و كذلك زيادة تدفق السلع ذات المنشأ المختلف الى العراق بعد ازالة الحواجز الكمركية.

اما في عام (2006) فقد سجلت معدل نمو وصل الى (55.3%) وكان مقدار التغير (12483419) مليون دينار حتى وصل رصيدها الى (35047041) مليون دينار بسبب زيادة البنود المكونة للسيولة العامة . بينما وصل رصيدها عام (2008) الى (64571139) مليون دينار ونسبة (39.3%) اذ كان مقدار التغير يساوي (18237243) مليون دينار بسبب الزيادة في عرض النقود M2 , والزيادة الحاصلة في الودائع الحكومية لنفس العام.

اما في عام (2011) فقد كان مقدار التغير (18789204) مليون دينار اي ما نسبته (23.2%) ليصل رصيدها الى (99527304) مليون دينار مقابل (80738100) مليون دينار عام (2010) . بعد عام (2011) اتسمت السيولة العامة بانخفاض تدريجي لمعدلات النمو فيها اذ أصبحت (13.8% , 9.4% , 3.3%) للأعوام (2012 , 2013 , 2014) على التوالي حتى وصلت في عام (2015) الى معدل نمو سالب (-8.7) وكان مقدار التغير (-11153885) مليون دينار إذ انخفضت الى (117013863) مليون دينار بعد ان كانت (128167748) مليون دينار عام (2014) بسبب الانخفاض الحاصل في كل من عرض النقود M2 والودائع الحكومية , إذ شكل عرض النقود M2 في مجموع السيولة العامة اعلى نسبة مساهمة بلغت (77.4%) في عام (2000) واقل نسبة في عام (2008) فقد شكل (53.9%) لذا يكون نسبة مساهمة M2 خلال سنوات الدراسة ما تقارب (68%) من مجموع السيولة العامة والنسبة المتبقية هي للودائع الحكومية , ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (8) وجدول (9) .

جدول (8)

تطور السيولة العامة للمدة (2000 – 2015) مليون دينار

السنة	السيولة العامة	مقدار التغير	معدل النمو السنوي %
(1)	(2)	(3)	
2000	2871381	-	-
2001	3930259	1058878	36.8
2002	5435409	1505150	38.2
2003	6222090	786681	14.4
2004	15713057	9490967	152.5
2005	22563622	6850565	43.5
2006	35047041	12483419	55.3
2007	46333896	11286855	32.2
2008	64571139	18237243	39.3

6.5	4255439	68826578	2009
17.3	11911522	80738100	2010
23.2	18789204	99527304	2011
13.8	13800964	113329268	2012
9.4	10674898	124004166	2013
3.3	4163582	128167748	2014
(8.7)	(11153885)	117013863	2015

المصدر: - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) , (6) , (7) .
- القيم بين الأقواس تعتبر سالبة .

جدول (9)

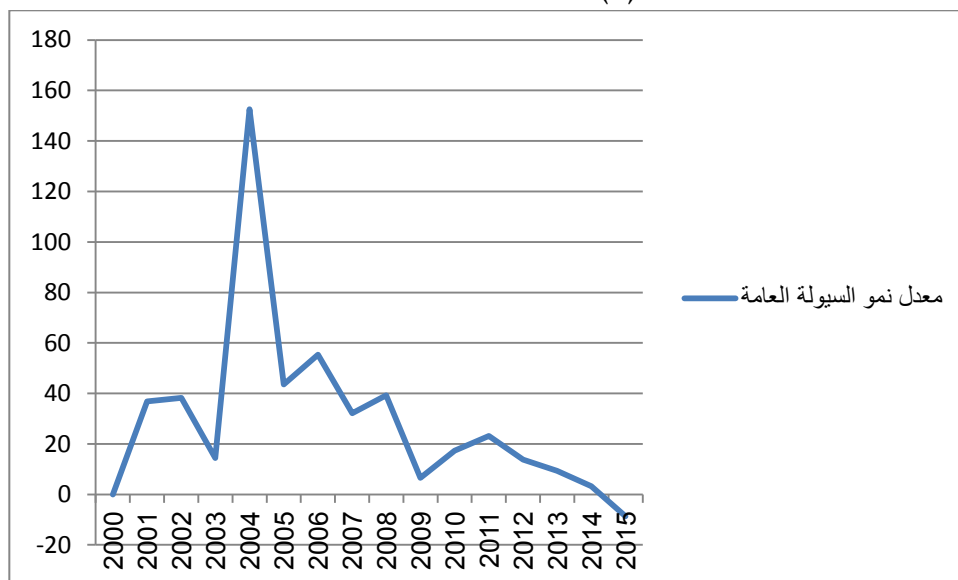
نسبة مساهمة عرض النقود M2 في السيولة العامة للمدة (2000-2015) مليون دينار

السنة	عرض النقود M2 (1)	الودائع الحكومية (2)	السيولة العامة (3)	نسبة مساهمة 3:1 = 4 %
2000	2223519	647862	2871381	77.4
2001	2849598	1080661	3930259	72.5
2002	3871069	1564340	5435409	71.2
2003	4021847	2200243	6222090	64.6
2004	11498148	4214909	15713057	73.1
2005	14659350	7904272	22563622	64.9
2006	21050249	13996792	35047041	60
2007	26919996	19413900	46333896	58.1
2008	34861927	29709212	64571139	53.9
2009	45355289	23471289	68826578	65.8
2010	60292168	20445932	80738100	74.6
2011	72067309	27459995	99527304	72.4
2012	75336128	37993140	113329268	66.4
2013	87526585	36477581	124004166	70.5
2014	90566930	37600818	128167748	70.6
2015	82438712	34575151	117013863	70.4

المصدر :- نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .
- العمود (4) تم حسابه من قبل الباحث .

الشكل (4) معدل نمو السيولة العامة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (8)

ثانياً : تحليل العوامل المؤثرة في السيولة العامة في العراق للمدة (2000 - 2015).

تعود التغيرات التي شهدتها السيولة العامة في العراق للمدة (2000 - 2015) الى العوامل المؤثرة فيها , لذا لابد من تحليل اثر تغير هذه العوامل ومعرفة الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتغيرات الخاصة فيها , ومن أهم هذه العوامل الآتي :

1. التغير في صافي الموجودات الاجنبية :

بلغ مقدار التغير في صافي الاصول الاجنبية (14561) و (41396) مليون دينار للعامين (2001 - 2002) على التوالي , اي ما نسبته (134.7 %) , (163.2 %) على التوالي ليصبح رصيدها (25363) , (66759) مليون دينار للعامين اعلاه , وهذا ما يعكس الاثر التوسعي لصافي الاصول الاجنبية في السيولة العامة . ولكن هذا الاثر لم يستمر على هذا النحو , اذ اصبح اثره انكماشياً في السيولة العامة لعام (2003) فقد بلغ مقدار التغير سالباً (- 1417083) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (- 2122.6 %) ليصبح رصيدها (- 1350324) مليون دينار , وهذا يعكس زيادة الالتزامات الاجنبية للعراق نتيجة الالتزامات والتراكمات السلبية في مدة العقوبات الدولية المفروضة على العراق وسقوط النظام السياسي بعد دخول قوات الاحتلال الامريكية والتي سيطرت على مقدرات البلاد عامة والثروة النفطية منها خاصة ,

والتي منعت الصادرات النفطية التي تمثل المصدر الرئيس للأصول الاجنبية من بلوغ معدلات تصديرها التقليدية للبلاد⁽¹⁾ .

اما في سنة (2004) فقد انخفض مقدار التغير في صافي الأصول الاجنبية ليبلغ (- 1541329) مليون دينار اي ما نسبته (114.1%) وهو ما ادى الى انخفاض اثره الانكماشى في السيولة العامة , وهذا يعكس مدى التحسن في رصيد صافي الأصول الاجنبية وما ترتب عليه من انخفاض اثره في السيولة , فضلا عن انه يؤيد حقيقة ثابتة وهي اعتماد الاقتصاد العراقي على انتاج وتصدير النفط ومدى تأثير الأصول الاجنبية في توسيع العملة المصدرة والمتداولة في البلاد⁽²⁾ .

اما في سنة (2005) بقي لصافي الأصول الاجنبية اثر انكماشى في السيولة العامة وبلغ مقدار التغير (101447) مليون دينار اذ بلغت (- 2790206) مليون دينار , وهذا يعكس التحسن التدريجي في صافي الأصول الاجنبية للعراق بالرغم من سيطرة قوات الاحتلال على الثروة النفطية وانعدام الامن والامان وسيادة الفوضى والتخريب والفساد الاداري في القطاعات كافة والقطاع النفطي خاصة⁽³⁾ .

اما في سنة (2006) فقد كان مقدار التغير في صافي الأصول الاجنبية كبيراً جداً , وبلغ مقداره (33640382) مليون دينار ليبلغ رصيدها حوالي (30850176) مليون دينار , وهذا يعكس الاثر التوسعي لصافي الأصول الاجنبية في السيولة العامة .

في عام (2008) بلغ مقدار التغير في صافي الأصول الاجنبية (22666161) مليون دينار , وبلغ رصيدها (66041021) مليون دينار وبمعدل نمو (52,2%) , على عكس عام (2009) إذ بلغ مقدار التغير سالباً (- 3898080) اي ما نسبته (- 5.9%) لينخفض رصيدها الى (62142941) مليون دينار , وهذا يعكس الاثر الانكماشى لصافي الأصول الاجنبية في السيولة العامة , بسبب التراجع الحاصل في الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعاره عالمياً على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية⁽⁴⁾ .

في عام (2010) بلغ مقدار التغير في صافي الأصول الاجنبية (5973006) مليون دينار , أي ما نسبته (9.6%) ليصل رصيدها الى (68115947) مليون دينار , واستمر هذا الارتفاع التدريجي بسبب الزيادة الناجمة في الإيرادات النفطية والتوسع في الاتفاق العام الممول من الإيرادات الحكومية حتى عام (2014) , إذ بلغ مقدار التغير في صافي الأصول الاجنبية سالباً (- 7906550) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (- 7.2%) لينخفض رصيدها الى (101201863) مليون دينار بعد ان كان يساوي

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2003 .
(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2004 , لصفحات متعددة .
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2005 , لصفحات متعددة .
(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2008 , لصفحات متعددة .

(109108413) مليون دينار في نهاية عام (2013) , وقد انخفضت في عام (2015) انخفاضاً كبيراً فقد بلغ مقدار التغير (- 22694712) مليون دينار , وبمعدل نمو سالب (-22.4%) لينخفض رصيدها الى (78507151) مليون دينار , وتعود الاسباب للآثار الانكماشية في صافي الأصول الأجنبية في هذين العامين الى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية في النصف الثاني من العام (2014) ومن ثم انخفاض ايرادات الموازنة العامة للدولة باعتبار العوائد النفطية المصدر الاساس لهذه الايرادات . ويمكن توضيح التحليل السابق من الجدول (10) إذ يوضح التغير في صافي الأصول الاجنبية في العراق للمدة (2000 - 2015) .

جدول (10)

التغير في صافي الموجودات الاجنبية في العراق للمدة (2000-2015) مليون دينار

السنة	صافي الموجودات الاجنبية	التغير السنوي	معدل النمو السنوي %
2000	10802	-	-
2001	25363	14561	134.7
2002	66759	41396	163.2
2003	(1350324)	(1417083)	(2122.6)
2004	(2891653)	(1541329)	114.1
2005	(2790206)	101447	(3.5)
2006	30850176	33640382	(1205.6)
2007	43374860	12524684	40.5
2008	66041021	22666161	52.2
2009	62142941	(3898080)	(5.9)
2010	68115947	5973006	9.6
2011	79045754	10929807	16
2012	93883760	14838006	18.77
2013	109108413	15224653	16.2
2014	101201863	(7906550)	(7.2)
2015	78507151	(22694712)	(22.4)

المصدر : - النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .
- التغير السنوي ومعدل النمو تم حسابهما من قبل الباحث .
- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

2. تحليل الائتمان المحلي :

ويتمثل بالديون على الحكومة والديون على القطاع الخاص , اذ بلغ معدل نمو الائتمان المحلي (36,1%) ليصل رصيده الى (3957948) مليون دينار في عام (2001) مقابل (2907965) مليون دينار عام (2000) بسبب زيادة ديون القطاع الحكومي الى (3719011) مليون دينار والقطاع الخاص الى (238937) وبمعدل نمو (36.1%) , (34.9%) على التوالي للعام (2001) , اما في عام (2002) فقد ارتفع معدل نمو الائتمان المحلي الى (38.15) لكن على العكس في الاعوام (2003) , (2004) فقد اتسم معدل نمو الائتمان بالانخفاض التدريجي والسبب يعود في ذلك الى ان الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع الخاص يتزايد لكن نسبة الزيادة تتخفف , وفي عام (2006) بلغ الائتمان المحلي (10175870) مليون دينار وبمعدل نمو (27.7%) بسبب الزيادة في ديون القطاع الخاص اذ بلغت (2640453) مليون دينار وبمعدل نمو (66.9%) , وكذلك زيادة الديون الحكومية الى (7535417) مليون دينار وبمعدل نمو (18%) ويعود السبب في ذلك الى تفعيل قانون الاستثمار رقم (13) للسنة (2006) والتوجه نحو القروض الاستثمارية , اما في عام (2008) انخفض الائتمان المحلي الى (11360846) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-2.2%) بعد ان كان (11623414) مليون دينار عام (2007) بسبب انخفاض الائتمان الممنوح للحكومة , اذ انخفض الى (6807163) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-16.7%) بعد ان كان (8180989) عام (2007) , والسبب في ذلك يعود الى اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع اسعار الفائدة على القروض , ولهذا الانخفاض اثر ضئيل على السيولة العامة في نفس العام ولكنه كان واضحا في عام (2009) , وفي عام (2010) سجل الائتمان المحلي أعلى معدل نمو , اذ بلغ (71.3%) بسبب الزيادة في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحكومي , اذ بلغ (77.9%) و(66.6%) على التوالي , وقد حقق الارتفاع في اسعار النفط اطلاق خطة التنمية الوطنية (2010-2014) وهذا له اثر توسعي على السيولة العامة , اما في الاعوام (2011 - 2012 - 2013) , ارتفع الائتمان المحلي بمعدلات نمو منخفضة (30.3%) , (25.5%) , (0.2%) على التوالي و بسبب ما يقابلها من انخفاض في معدلات نمو الائتمان الممنوح للحكومة اذ انخفضت الى (24.45) و (-3.4%) , (-19.6%) على التوالي , ولكن الاثر التوسعي في معدلات النمو للائتمان الممنوح للقطاع الخاص يفوق الاثر الانكماشى للائتمان الممنوح للحكومة اذ بلغت (38.1%) , (59.7%) , (13.4%) على التوالي ,

في عامي (2014, 2015) ارتفع معدل نمو الائتمان الى (17,5%) و (30.3%) على التوالي بسبب الزيادة في نمو الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع الخاص , والجدول (11) يوضح ذلك .

جدول (11)
معدلات نمو الائتمان المحلي في العراق للمدة (2000-2015)
مليون دينار

السنة	الائتمان المحلي				مجموع الائتمان المحلي	معدل النمو السنوي %
	ديون على القطاع الخاص	معدل النمو السنوي %	ديون على الحكومة	معدل النمو السنوي %		
2000	176992	-	2730973	-	2907965	-
2001	238937	34.9	3719011	36.1	3957948	36.1
2002	312257	30.7	5155187	38.6	5467445	38.1
2003	605270	93.8	5556130	7.7	6161400	12.6
2004	810603	33.9	5732338	3.1	6542941	6.1
2005	1581696	95.1	6381243	11.3	7962939	21.7
2006	2640453	66.9	7535417	18	10175870	27.7
2007	3442425	30.3	8180989	8.5	11623414	14.2
2008	4553683	32.2	6807163	(16.7)	11360846	(2.2)
2009	5290727	16.1	7367466	8.2	12658193	11.4
2010	9413153	77.9	12278004	66.6	21691157	71.3
2011	13003188	38.1	15280982	24.4	28284170	30.3
2012	20770625	59.7	14750252	(3.4)	35520877	25.5
2013	23574328	13.4	11855657	(19.6)	35429985	(0.2)

17.5	41651443	34	15896085	9.2	25755358	2014
30.3	54285687	78.7	28412902	0.4	25872785	2015

المصدر : - النشرات السنوية للبنك المركزي (2003 - 2007 - 2011 - 2015)

- التقارير السنوية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .
- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث .
- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

تحليل صافي البنود الاخرى :

يتضح الاثر التوسعي والانكماشى لتحليل صافي البنود الاخرى من ميزانية الجهاز المصرفي العراقي في السيولة العامة والمتمثل بحساب رأس المال والاحتياطيات (فقرة الموازنة) وصافي الأصول الأخرى إذ يأخذ عكس الإشارة عما كان عليه في فقرة الموازنة عند تحليل العوامل المؤثرة في السيولة العامة .

ففي عام (2002) ارتفع معدل نمو صافي البنود الاخرى الى (86.2%) بعد ان كان (11.9%) في عام (2001) بسبب الاثر التوسعي لحساب رأس المال والاحتياطيات وصافي الاصول الاخرى , وفي عام (2003) بلغ معدل نمو الأصول الاخرى (1718.2%) وكان له اثر توسعي في صافي البنود الاخرى , اذ بلغت (3087134) مليون دينار , في عامي (2004) و (2005) بلغ معدل نمو البنود الاخرى (290.7%) , (44.1%) على التوالي بسبب الزيادة في معدلات نمو كل من حساب راس المال والاحتياطيات وصافي الأصول الاخرى للمدة نفسها , وهذا يعكس الأثر التوسعي للسيولة العامة , في عامي (2007 - 2008) بلغ معدل نمو البنود الاخرى (44.6%) , (48%) على التوالي بسبب الزيادة في معدل نمو رأس المال والاحتياطيات من جهة و الزيادة في معدل نمو الأصول الأخرى من جهة أخرى .

في الأعوام قيد الدراسة (2009 , 2010 , 2011 , 2012 , 2013 , 2014 , 2015) كان معدل نمو البنود الاخرى متذبذباً وبشكل مطلق وبمعدلات نمو متذبذبة بلغت (-54.4%) , (45.8%) , (-8.5%) (105.9%) , (27.7%) , (-28.4%) , (7.4%) على التوالي وهذا يعكس الأثر التوسعي لصافي البنود الاخرى , ويتفوق أثر حساب رأس المال والاحتياطيات على اثر صافي الاصول الاخرى .

ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (12) الذي يبين معدلات نمو البنود الاخرى والعناصر المكونة

لها .

جدول (12)

صافي البنود الاخرى في العراق للمدة (2015-2000) مليون دينار

صافي البنود الاخرى	معدل النمو
--------------------	------------

السنة	حساب رأس المال والاحتياطي	معدل النمو السنوي %	صافي الاصول الاخرى	معدل النمو السنوي %	المجموع	السنوي %
2000	(173866)	-	126479	-	(47387)	-
2001	(226210)	30.1	1731578	1269	(53052)	11.9
2002	(290677)	28.4	191881	(88.9)	(98795)	86.2
2003	(401667)	38.1	3488801	1718.2	3087134	(3224.7)
2004	219278	(154.5)	11842491	239.4	12061769	290.7
2005	2608599	1089.6	14782290	24.8	17390889	44.1
2006	(524263)	(120)	(5465853)	(136.9)	(5990116)	(134.4)
2007	(11633327)	2118.9	2969332	(154.3)	(8663995)	44.6
2008	(5921709)	(49)	(6909019)	(332.6)	(12830728)	48
2009	(6726178)	13.5	877165	(87.3)	(5849013)	(54.4)
2010	(6456665)	(4)	(2075540)	(336.6)	(8532205)	45.8
2011	(9438655)	46.1	1633035	(178.6)	(7805620)	(8.5)
2012	(14379095)	52.3	(1696274)	(203.8)	(16075369)	105.9
2013	(19497202)	35.5	(1037030)	(38.8)	(20534232)	27.7
2014	(19732212)	1.2	5046654	(586.6)	(14685558)	(28.4)
2015	(20080809)	1.7	4301834	(14.7)	(15778975)	7.4

المصدر :

- النشرات السنوية للبنك المركزي (2003 - 2007 - 2011 - 2015)
- التقارير السنوية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .
- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث .
- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

أولاً : تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) احد اهم مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي للبلد ومن المعايير الاكثر شمولية لقياس كافة انتاج الدولة من السلع والخدمات وهي القيمة النقدية لكل عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة في عام معين ومن خلاله يمكن معرفة مدى تطور ونمو الاقتصاد وكذلك معرفة مواطن الضعف والخلل في هيكله , ومن ثم امكانية معالجتها⁽¹⁾.

ومن الجدول (13) يتبين ان في عام (2001) انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الى (41945138) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-17.5%) بعد ان كان (50823005) مليون دينار في عام (2000) , واستمر تدني الناتج في عامي (2002 , 2003) حتى انخفض الى (29585189) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-27.8%) , والسبب في ذلك الظروف السياسية التي كان يمر بها العراق في مدة العقوبات الدولية وتدهور التجارة الخارجية بتدني قيمة العملة الوطنية امام العملات الاجنبية وزيادة النفقات العسكرية وتفاقم معدلات البطالة .

وفي عام (2004) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (53235359) مليون دينار وبمعدل نمو (79.9%) , وذلك بسبب اصدار العملة الجديدة في 2003/10/15 واستقلالية البنك المركزي في 2004/10/4⁽²⁾ .

اما في الاعوام (2005 , 2006 , 2007) فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو متناقص بلغ (38.1%) , (30%) (16.6%) على التوالي , ويعود السبب في ذلك الى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية بعد عام (2007). في عام (2008) ارتفع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة (40.8%) ليبلغ (157026062) مليون دينار , ويعد السبب في ذلك الى حصيلة ارتفاع لمعدلات نمو متفاوتة لبعض القطاعات الاقتصادية (عدا القطاع الزراعي) وبالأخص القطاع النفطي , إذ ارتفعت عائدات النفط الخام نتيجة لارتفاع كميات النفط المصدرة والتحسين النسبي في الوضع الامني⁽³⁾.

(1) التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في للعراق للربع الاول من عام 2007 البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث , 2007, ص3 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2003 , ص12 و 2004 , ص7 .

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2008 , ص18 .

اما في عام (2009) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب (-16.8%) ليبلغ (130642187) مليون دينار بسبب التراجع في أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض العوائد النفطية نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية⁽¹⁾. في الاعوام (2011 , 2012 , 2013) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ولكن بمعدل نمو متناقص اي ما نسبته (30%) , (17%) و (7.6%) على التوالي , نتيجة زيادة الصادرات النفطية من جهة وانخفاض اسعار النفط في السوق العالمية من جهة اخرى , حتى وصل معدل النمو في عام (2014) الى سالب (-5.3%) وانخفض الى (258900633) مليون دينار ثم انخفض الى مستوى متدني في عام (2015) اذ بلغ (191715792) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-25.9%) بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية نتيجة زيادة النفقات العسكرية في الحرب على الارهاب .

اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد اتسم معدل نموه بالتذبذب والتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً ففي عام (2004) ارتفع معدل نموه ليبلغ (41.8%) بعد ان كان معدل نمو سالب (-45.9%) في عام (2003) ثم استمر بالتقلب حتى سجل في عام (2009) معدل نمو سالب بلغ (-23.2%) اما في عام (2011) فقد سجل معدل نمو بلغ (27%) ثم انخفض الى (-27%) في عام (2015) , ويعود السبب في تقلبات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الى التقلبات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية .

والجدول (13) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2000 - 2015) .

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2009 , ص 7 .

جدول (13)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2015-2000) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2007 = 100	معدل النمو السنوي %
2000	50823005	-	327890355	-
2001	41945138	(17.5)	233028544	(28.9)
2002	41022927	(2.2)	190804313	(18.1)
2003	29585189	(27.8)	103086371	(45.9)
2004	53235359	79.9	146250984	41.8
2005	73533599	38.1	147361921	0.7
2006	95587955	30	124301632	(15.6)
2007	111455813	16.6	111455813	(10.3)
2008	157026062	40.8	139331021	25
2009	130642187	(16.8)	106996059	(23.2)
2010	167093204	27.9	129548014	21
2011	217327107	30	164517114	27
2012	254225491	17	181460022	10.2
2013	273587529	7.6	191722165	5.6
2014	258900633	(5.3)	177450742	(7.4)
2015	191715792	(25.9)	129537697	(27)

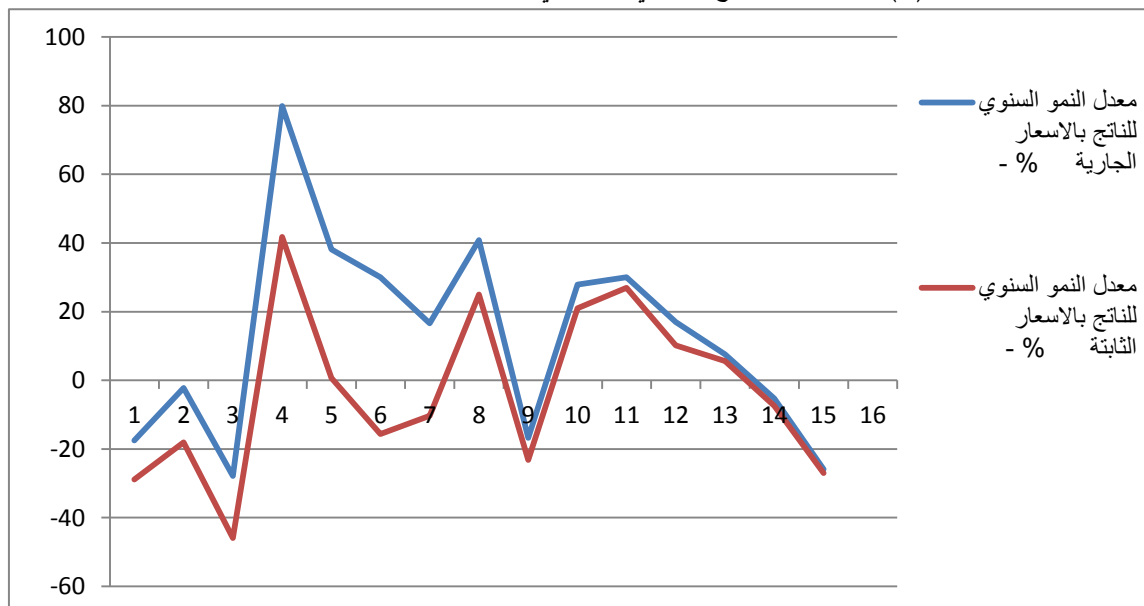
المصدر :

- النشرات السنوية للبنك المركزي (2003 - 2007 - 2011 - 2015)

- التقارير السنوية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .

- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث .
- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

شكل (5) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (13)

ثانياً : تحليل معدلات التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك

على الرغم من تمتع العراق بالثروات والموارد المادية والبشرية لكنه شهد انواع لمستويات مختلفة من الاختلالات الهيكلية والاقتصادية نتيجة لسوء استغلال تلك الثروات والموارد , اذ ان التضخم في العراق لم يحدث بسبب عامل واحد وانما هو ظاهرة مركبة نتيجة تفاعل عدة عوامل حقيقية سواء كانت مادية أو نقدية أو قطاعية ترتبط بالقطاع الانتاجي وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية , ونتيجة للحروب التي مر بها العراق واستغلال الموارد لتمويل العمليات العسكرية وإهمال عملية التنمية والاصلاح الاقتصادي تعرض الاقتصاد العراقي الى أنواع ومستويات مختلفة من التضخم . ففي عام (2001) بلغ معدل التضخم السنوي (16.1%) واستمر بالارتفاع حتى بلغ في عام (2002) (19.4%) ويعود السبب في هذا الارتفاع الى العقوبات الدولية المفروضة على العراق وما آلت اليه من ضعف القدرة الشرائية للدينار العراقي امام العملات الاجنبية والإصدار النقدي الذي تبنته الحكومة لسد العجز في الميزان التجاري وتمويل الانفاق العام .

اما في نهاية عام (2003) فقد ارتفع معدل التضخم الى (33.4%) ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب يأتي في مقدمتها الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة الشرائية , لا سيما في

النصف الثاني منه بسبب الزيادة الحاصلة والناجمة عن التعديل الأخير في سلم الرواتب والاجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة مما انعكست اثار ذلك على الارقام القياسية لمجاميع السلع الاستهلاكية في هذا العام عما كان عليه في العام السابق وبالتحديد بعد الحرب على العراق⁽¹⁾.

اما في عام (2004) فقد انخفض معدل التضخم السنوي الى (26.8%) بسبب انخفاض في مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض في مستوى الاسعار العام نتيجة السياسة التحكيمية للبنك المركزي بعد استقلاليته والمباشرة في مزاد العملة اليومي في 4 / 10 / 2004 .

وفي عام (2005) سجل المعدل السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ارتفاعاً كبيراً عن العام السابق , إذ بلغت نسبة التضخم (37%) بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية واسعار الوقود واسعار النقل والمواصلات وصعوبة حركة نقل البضائع عبر الحدود وبين المحافظات وتعثّر توزيع الحصة التموينية بسبب تدهور الوضع الامني⁽²⁾.

وفي عام (2006) ارتفع معدل التضخم الى (53.1%) بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية وأسعار الوقود ومن بعد ذلك أسعار النقل والمواصلات وتدهور الوضع الامني لكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً فقد سجل معدل التضخم تراجعاً في نهاية عام (2007) , اذ تراجع الى (30.8%) , ويعود التراجع الحاصل في معدل التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي والتي توضحت في حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية وبشكل تدريجي عبر استخدام امثل من البنك المركزي لأدارته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية واسعار الفائدة⁽³⁾ .

اما في عام (2008) فقد انخفض معدل التضخم الى ما نسبته (12.7%) بسبب الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الوقود إذ انخفضت بنسبة (21.4%) عن العام السابق لتوفر المعروض في السوق المحلية ومن ثم انخفاض اسعار النقل والمواصلات بسبب انخفاض اسعار الوقود⁽⁴⁾ .

في عام (2009) انخفض معدل التضخم الى (8.3%) إذ عززت السياسة النقدية للبنك المركزي بوسائلها المتعددة نجاحها في بلوغ اهدافها في خفض معدلات التضخم وتحسين الاستقرار النقدي والذي يفضي بدوره الى تحسين مناخ النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد , فقد انخفضت اسعار اغلب مكونات الرقم القياسي باستثناء كل من فقرة الايجار والمواد الغذائية وخدمات متنوعة وقد سجلت فقرة الوقود والإضاءة

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2003 , ص 17 .

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2005 , ص 12- 13 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2007 , ص 9 .

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2008 , ص 40.

أعلى نسبة انخفاض إذ بلغت (37.3%) تليها فقرة الاقمشة والملابس بنسبة (3.5%) والنقل والمواصلات بنسبة (2.2%) قياساً بالعام السابق⁽¹⁾.

وفي عام (2010) سجل معدل نمو الرقم القياسي العام للأسعار انخفاضاً بلغ (2.4%) بسبب الانخفاض في فقرة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة (0.35) وفقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (2.9%) إذ ازدادت أهمية الفئتين على النصف في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا ينعكس على الرقم القياسي العام ومن ثم على معدلات التضخم , ومن اسباب الانخفاض الاخرى انخفاض في فقرة الصحة بنسبة (1.9%) وفقرة التعليم بنسبة (0.5%) قياساً بالعام السابق⁽²⁾.

اما في عام (2011) فقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق من (125.1) عام (2010) الى (132.1) في عام (2011) اي بزيادة نسبتها (5.5%) ويعود السبب من وراء هذا الارتفاع الى ارتفاع اغلب فقرات الرقم القياسي لهذا العام اذ سجلت فقرة السلع والخدمات المتنوعة اعلى نسبة ارتفاع إذ بلغت (12.7%) تليها فقرة (السكن , المياه , الكهرباء , الغاز) بنسبة (11.7%) والصحة بنسبة (8.7%) والتعليم بنسبة (7.1%) والمطاعم بنسبة (6.4%) كما سجلت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة (3.1%) كما ارتفعت اسعار فقرة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة (1.2%) وفقرة الملابس والأحذية بنسبة (2.8%) قياساً بالعام السابق⁽³⁾.

في عام (2012) ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عموم العراق من (132.1%) عام (2011) الى (140.1%) اي بزيادة نسبتها (6.1%) بسبب ارتفاع أسعار معظم الفقرات المكونة للسلة السلعية للرقم القياسي لهذا العام باستثناء فقرة (الاتصال , النقل , الترفيه والثقافة), اذ سجلت فقرة (السكن , المياه , الكهرباء , الغاز) أعلى نسبة ارتفاع لتبلغ (9%) تليها فقرة التعليم بنسبة (8.8%) ومن ثم فقرتا (الملابس والأحذية) و (السلع والخدمات المتنوعة) بنسب (7.6%) (6.8%) على التوالي قياساً بالعام السابق⁽⁴⁾.

اما في عام (2013) فقد اتسم هذا العام بعدم وجود ضغوط تضخمية مفرطة , اذ كانت معدلات التضخم في اقتصاديات الاسواق المتقدمة والاقتصاديات النامية تحت السيطرة بوجه عام فقد انخفض معدل التضخم العالمي الى (3.25%) مقارنة بمعدل قدرة (3.75%) في عام (2012) نتيجة لانخفاض مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء بنسبة (3%) بسبب انخفاض متوسط اسعار الحبوب العالمية بنسبة (9.2%)

(4) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2009 , ص 35 .

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2010 , ص 50 – 51 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2011 , ص 45 – 48 .

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2012 , ص 57 – 58 .

عن العام الماضي , وبالنظر للترابط والعلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول العالم فقد انتقلت تلك التغيرات الى الاسعار ومن ثم الى معدلات التضخم , اذ شهد العراق خلال هذا العام استقراراً في المستوى العام للأسعار , فيما سجل معدل التضخم العام ما نسبته (1.9%) وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من حيث معدل التضخم (حسب تقرير افاق الاقتصاد العالمي 2013) , اذ تشير مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى تراجع معدلات نمو اغلب المجاميع السلعية وان الزيادة في الانفاق الحكومي قابلها طاقة استيرادية مرنة خففت من الضغط على الاسعار فضلاً عن الدعم الحكومي لبعض السلع الاستهلاكية الداخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية⁽¹⁾ .

وفي عام (2014) ارتفع معدل التضخم الى (2.2%) اذ اظهرت مؤشرات الرقم القياسي للأسعار المستهلك وبوضوح ارتفاع جميع الفئات المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك باستثناء اسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة , اذ ارتفعت اسعار فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (2.7%) نتيجة انخفاض المستورد منها اذ ان اغلب المنتجات الغذائية مستوردة من الدول المجاورة للعراق تركيا وسوريا والاردن وبالتالي فإن اعمال العنف والحرب على الارهاب في هذا العام حالت دون استيرادها , فضلاً عن ارتفاع فقرة النقل بنسبة (4.1%) والصحة بنسبة (2.5%) والايجار بنسبة (2.8%) نتيجة احداث النكبة في الموصل و صلاح الدين والانبار وديالى والتي ادت الى نزوح أعداد كبيرة من السكان نتيجة العمليات العسكرية , وهذا أدى إلى الارتفاع في ايجارات الوحدات السكنية في المناطق الامنة والذي انعكس على الرقم القياسي للأسعار وبالتالي على معدل التضخم⁽²⁾ .

اما في عام (2015) فعلى الرغم من الازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ منتصف عام (2014) والاضاع السياسية والامنية غير المستقرة فقد شهدت الاسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار فيما سجل معدل التضخم العام تراجعاً ملحوظاً نسبته (1.4%) , وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات مقبولة ضمن اطار يمكن السيطرة عليه منها الانخفاض العالمي للأسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة (-19%) بحسب منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) نتيجة وفرة المعروض السلعي وضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار⁽³⁾ .

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2013 , ص 66 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2004 , ص 80 – ص 86 .

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2005 , ص 8 .

من خلال سياسته النقدية نجح البنك المركزي العراقي في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء التحديات المتمثلة بالانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية وظروف الحرب ضد الارهاب , وانسجاما مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي استمر البنك المركزي , ومن خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف , الذي يعد العنصر الاكثر فعالية في مواجهة التضخم من خلال اشباع رغبة السوق المحلية من العملية الاجنبية وسد احتياجات القطاع العام لتمول الانفاق والقطاع الخاص لتمويل الاستيرادات .

والجدول (14) يوضح معدل التضخم ومؤشرات الرقم القياسي العام (سنة الاساس 2007 = 100) (*) في العراق للمدة (2000 - 2015) .

جدول (14)

معدل التضخم ومؤشرات الرقم القياسي العام في العراق للمدة (2000 - 2015)

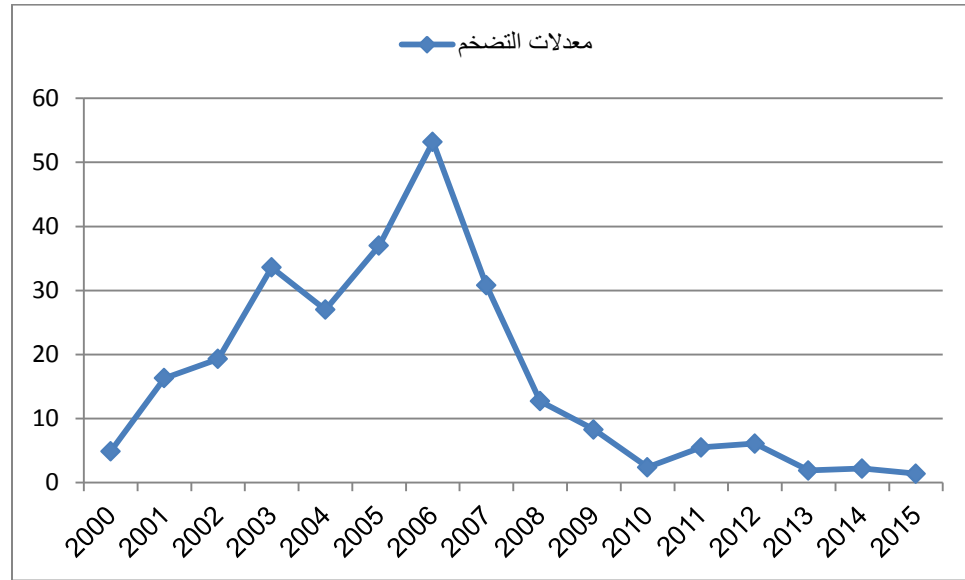
السنة	الرقم القياسي العام 2007 = 100	معدل التضخم السنوي %
2000	15.5	-
2001	18.0	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.4
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37
2006	76.4	53.1
2007	100.0	30.8
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.5
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4

المصدر : - التشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2003, 2006, 2010, 2015) .

(*) تم اختيار سنة 2007 كسنة اساس للرقم القياسي باعتبار انها السنة التي نفذ فيها المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) كما انها سنة ممثلة للفترة التي اعقبت 2003 وما شهدته من تغيرات في المستوى المعاشي للأسرة وهيكلية الانفاق الاستهلاكي العائلي والوضع الاقتصادي في البلاد بصورة عامة .

الشكل (6)

منحنى معدلات التضخم في العراق للمدة (2000-2015)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (14)

ثالثاً : تحليل معدلات البطالة في العراق للمدة (2000 - 2015):

تعد مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تواجه مسيرة نمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الازواضع الاقتصادية والاجتماعية , وهي ليست حديثة العهد اذ انها وجدت بأنواعها المختلفة خلال العقود القليلة الماضية , واتسمت البطالة في المدة قيد الدراسة بانعدام الاستقرار الامني وما رافق ذلك من اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وزيادة اعداد الداخلين الى سوق العمل مع عدم القدرة على توفير فرص العمل لتوقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية في القطاعين العام والخاص , والتي كانت تستوعب أعداد كبيرة من الايدي العاملة فاننتشرت البطالة وازدادت وضوحاً واستمرت الى يومنا هذا لعدة اسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية .

ويتضح من الجدول (15) تباين معدلات البطالة وكانت نسبها مرتفعة في الاعوام (2000 , 2001 , 2002) اذ بلغت (26% , 26.6% , 27%) على التوالي , والسبب في هذا الارتفاع هو العقوبات الدولية المفروضة على العراق وما خلفته من تعطيل في المنشآت الصناعية والخدمية وضعف التجارة الخارجية وضعف القطاع الخاص , في عام (2003) (وخاصة في الفصل الثاني منه) وعام (2004) بلغ معدل البطالة (28.1% , 26.8%) على التوالي , وهي نسبة مرتفعة ايضاً ولكن في هذه المدة شهد العراق تغيراً في النظام السياسي والاقتصادي , ولكن هذا التغير لم يحد من ظاهرة البطالة وذلك بسبب ان هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار الامني والسياسي وتزايد عمليات الارهاب والتخريب التي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسساتها والمال العام , وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية التي توقفت عن الانتاج والبالغ عددها (192) شركة صناعية حكومية إذ كانت تستوعب (500) الف عامل فضلاً عن تسريح أعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة , كما ان لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحة الوقود دوراً في شل الحياة لاقتصادية لأغلب المعامل والمصانع الانتاجية للقطاع الخاص وتزايد تكاليف الانتاج وعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي دخلت العراق بعد فتح الحدود بعد أحداث (2003) وهو الأمر الذي أدى الى إغلاق أغلب المنشآت الانتاجية او عملها الجزئي وتسريح اعداد كبيرة من عمالها ومن ثم تراجع الطلب على العمالة وتفاقم مشكلة البطالة إذ بلغ عدد العاطلين المسجلين في مراكز التشغيل حوالي (507978) الف عامل عاطل عن العمل لسنة (2003 , 2004)⁽¹⁾ .

بينما شهد معدل البطالة انخفاضاً في عامي (2005, 2006) اذ بلغ (17.9% , 17.5%) على التوالي , وهو معدل منخفض قياساً بعام (2004) , ويعود السبب في هذا الانخفاض الى ان اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل تم استيعابهم للعمل في الاجهزة الامنية , كما ان الدولة تبنت برنامج لتوفير القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتحويل العاطلين الى فئة منتجة لتحسين مستواهم المعاشي , واتبعت بعض السياسات التي كان لها دور في التخفيف من معدلات البطالة من اهمها فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني وكان له دور في تعزيز فرص التشغيل وتدريب العاطلين على العديد من المهن المطلوبة في سوق العمل , في عام (2007) انخفض معدل البطالة الى (15.3%) بسبب اطلاق القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة وفتح باب التطوع في صفوف القوات الامنية , وكذلك الحال للأعوام (2008 , 2009 , 2010 , 2011 , 2012 , 2013) اذ بلغ معدل البطالة (15.8% , 15% , 14.5% , 15.2% , 15.1% , 16%) على التوالي , ويعود هذا الاستقرار النسبي او التغير الطفيف في معدلات البطالة للسنوات اعلاه الى عدة اسباب منها ان السياسة النقدية للسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي اصدرت

(1) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , دائرة العمل والتدريب المهني , قسم الاحصاء , بغداد , 2008 , لصفحات متعدد.

مجموعة من القرارات ابتداءً من عام 2007 تقضي برفع اسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والاجنبية , ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة العلني وذلك بهدف الحد من ظاهرة التضخم التي تنعكس بدورها على ظاهرة البطالة , عليه فأن السياسة النقدية التي اعلنها البنك المركزي والقائمة على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة إذ اقترنت هذه المدة بوضع امني جيد قد ساهم في زيادة فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب على الايدي العاملة الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي⁽¹⁾ .

اما في عامي (2014 , 2015) فقد ارتفعت معدلات البطالة الى (28% , 36.4%) على التوالي , وهي نسبة عالية جداً وتعود الاسباب وراء هذا الارتفاع الى دخول العصابات الارهابية الى محافظات العراق (الموصل , صلاح الدين , الانبار , ديالى) وتهجير السكان الى محافظات الوسط والجنوب وترك وظائفهم واعمالهم والبحث عن وظائف واعمال اخرى , كذلك عدم اقرار الموازنة في نهاية عام (2014) بسبب قلة الصادرات النفطية وانخفاض اسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب في الاسواق العالمية مما ادى الى عجز الموازنة لتمويل النفقات العامة .

ومن الجدير بالذكر ان النمو السكاني يلعب دوراً اساسياً في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة , ويعد العراق من البلدان التي تتميز بنمو سكاني مرتفع اذ بلغ عدد السكان حوالي (24086000) الف نسمة عام(2000) وبمعدل نمو قدره (3.1%) ليرتفع الى(36933684) الف نسمة عام (2015) وبمعدل نمو قدره (2.6%) وهذا يعني انه فيما اذا كان معدل نمو السكان اعلى من معدل نمو القوى العاملة يؤدي ذلك الى زيادة كبيرة في عرض العمل دون ان يقابها زيادة في فرص العمل المتاحة في سوق العمل , ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (15) الذي يبين معدلات البطالة في العراق في المدة (2000 – 2015).

جدول (15)

معدلات البطالة ومعدل النمو السكاني في العراق للمدة (2000 – 2015)

السنة	معدلات البطالة %	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو السكاني %
(1)	(2)	(3)	
2000	26	24086000	3.1
2001	26.6	24813000	3.1

(1) آزاد احمد سعدون الدوسكي , سمير فخري نعمة الوائلي , انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 , بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل 23 – ايار 2009 , ص8 .

3.0	25565000	27	2002
2.9	26340000	28.1	2003
2.9	27139000	26.8	2004
2.8	27963000	17.9	2005
2.6	28810000	17.5	2006
2.5	29682000	15.3	2007
2.4	31895000	15.8	2008
2.4	32105000	15	2009
2.5	32481000	14.5	2010
2.6	33338757	15.2	2011
2.5	34207248	15.1	2012
2.5	35095772	16	2013
2.5	36004552	28	2014
2.6	36933684	36.4	2015

المصدر : (1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مسح التشغيل والبطالة , بغداد , سنوات مختلفة , صفحات متعددة .

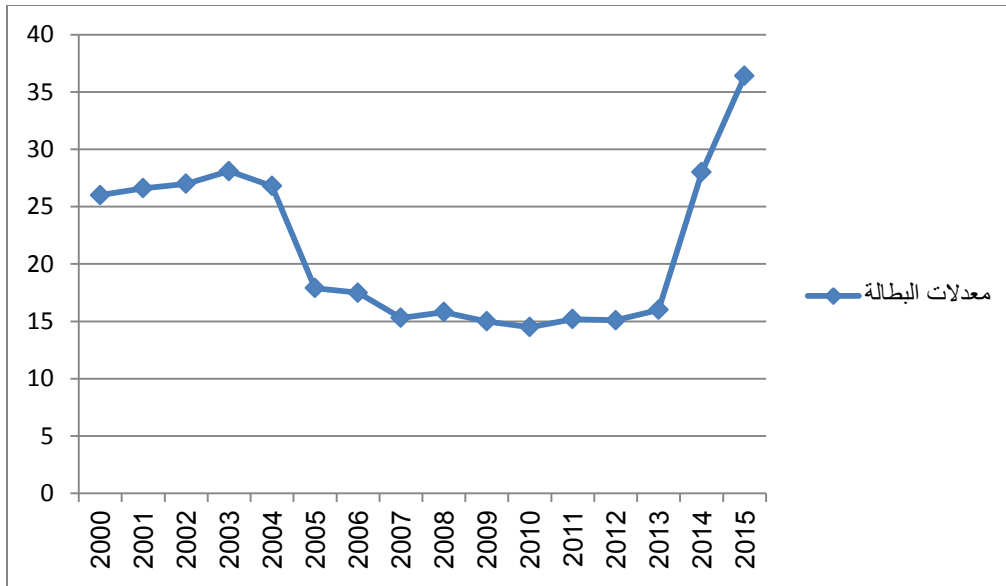
(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و المجموعة الاحصائية السنوية (2005 , 2010 , 2015) صفحات متعددة .

(3) معدل النمو السكاني تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = 100 \times \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

الشكل (7)

منحنى معدلات البطالة في العراق للمدة (2000-2015)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15)

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تمهيد :

من البديهي التعرف على طبيعة الاختبارات التي تستخدم لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (المستقلة والتابعة) ، وفي هذا الفصل سيتم اعتماد الأساليب القياسية لتقدير العلاقة بين المؤشرات التي سبق تحليلها في الفصل الثاني واختبار صحة فرضياتها من خلال بناء عدة نماذج قياسية وبعده صيغ دالية لقياس العلاقة وتحديد اتجاهها بين المتغيرات قيد الدراسة ، اذ تم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك (Cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ ، وطريقة (Johansen) في التكامل المشترك ، اذ يتضمن النموذج القياسي مجموعة من المعادلات يعبر عنها من خلال مجموعة من المتغيرات ، وان كل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغيراً واحداً تابعاً بدلالة متغير واحد مستقل ، وتحدد العلاقة فيما بين هذه المتغيرات بالاعتماد على الأدبيات المتمثلة بالنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ، لذا سيتم التطرق الى كيفية صياغة النموذج القياسي وبيان أثر السيولة العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (GDP ، التضخم ، البطالة) لذلك تضمن هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الاول : يتناول توصيف بناء النموذج القياسي .

المبحث الثاني : تقدير واختبار النماذج القياسية ومناقشة النتائج وفقاً للاختبارات والنظريات النقدية .

المبحث الاول

توصيف وبناء النموذج القياسي

تعد النماذج القياسية أحد أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى إمكانية تحقيق فروض النظرية الاقتصادية من جهة أخرى .

والمرحلة الاولى لدراسة اي ظاهرة اقتصادية ، دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية ، وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج ⁽¹⁾.

وقد اعتمدت الدراسات القياسية السابقة (حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي) لقياس العلاقة بين المتغيرات على معنوية المقدرات والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد (R^2) واختبار (T) و (F) للاستدلال على وجود العلاقة بين المتغيرات المدروسة ، إذ كان الباحثون يقومون بإجراء الدراسات التطبيقية دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التقدير ، أي افتراض ان السلاسل الزمنية ساكنة او مستقرة ويتم قبول هذه النتائج والتسليم بمعنوية المقدرات . لكن في عام 1974 اكتشف العالمان السويديان انجل جرانجر ونيوبولند (Granger and Newbolend) ضرورة قياس استقرارية السلسلة الزمنية ، وتوصل الباحثان الى نتيجة مهمة مفادها أن المقدرات والاختبارات الاحصائية التي تنتج عن اجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة او انحدار زائف (spurious regressions)⁽²⁾ ، لذا ينبغي اعتماد اختبار الاستقرارية .

أولاً: اختبار الاستقرارية :

يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقرارية (stationary) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الاحصائية لها . ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتبايناتها ثابتة مع مرور الزمن⁽³⁾ ، أي انها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن . أما في حالة وجود نموٍ او هبوط في البيانات (تعتمد على اتجاه زمني) فيقال عن السلسلة الزمنية انها غير مستقرة (Non-stationary) ، ومن الاساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) والتي تعتمد فكرتها على المعادلة الاتية :

$$\gamma_{\tau} = u^{\circ}F\tau_{-1} + e_{\tau} \quad -1 \leq u \leq 1$$

(1) وليد اسماعيل السفير ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، 2003 ، ص21.
(2) Rao , B., Contegration , for the applied economics , New York , the Macmillan . press ltd , 1994 ,p91.

(3) عدنان الوردي ، اساليب التنبؤ الاحصائي - طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص258.

حيث تمثل F المتغير في الفترة (t)

e_t حد الخطأ

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (γ_t) اذا كانت غير مستقرة ، نأخذها بصيغة الفروق للدرجة ($d = 1, 2, \dots$) لجعلها مستقرة وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية انها متكاملة (Integrated) من الدرجة (d) ونشير لها بالرمز $\gamma_t \sim I(d)$ ، ويلاحظ المنتبغ للدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية ، بأن اكثر الطرق استخداماً في اختبار البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) هو اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) ففي عام 1981 طور كل من ديكي - فولر ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط ، في حين تحتوي المعادلة الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام ، اما المعادلة الاولى فهي من دون حد ثابت واتجاه عام ، ويمكن توضيح اختبار ديكي - فولر من خلال المعادلات الاتية⁽¹⁾:

$$\Delta \gamma_t = \delta \gamma_{t-1} + e_{t_1} \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta \gamma_t = \alpha + \delta \gamma_{t-1} + e_{t_2} \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta \gamma_t = \alpha + \beta T + \delta \gamma_{t-1} + e_{t_3} \dots \dots \dots (3)$$

حيث :

T : الاتجاه الزمني

Δ : الفرق من الدرجة الاولى

e_t : حد الخطأ

فاذا كان حد الخطأ (e_t) يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المتأخرة زمنياً وتصبح المعادلة لهذا الاختبار على النحو الآتي⁽²⁾:

$$\Delta \gamma_t = \beta_1 + \beta_2 T + \delta \gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta \gamma_t + \varphi_t \dots \dots \dots (4)$$

وهذا الاختبار يدعى اختبار ديكي - فولر الموسع ، اذ تصبح (φ_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم استخدام معايير مثل (AIC) أو (Sc) أو (FPE).

⁽¹⁾ Gujarati N.D, Econometrics , Fourth Edition , The Mc.Graw -hill companies 2004 , pp800-820.

⁽²⁾ Dickey D.A, Fuller W.A., Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unit Root , Econometric , vol.99 , 1981 , p1072.

ويتم اختبار فرضية العدم ($H_0: \delta = 0$) أي وجود جذر الوحدة من خلال مقارنة (t) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية والمطورة أيضاً بواسطة (Makinnon 1991) اذ يتم رفض فرضية العدم التي تتضمن على عدم استقرار السلسلة عندما تكون (δ) سالبة ومعنوية احصائياً ، اي أن السلسلة الزمنية مستقرة اذا كانت قيمة (t) اكبر من القيمة الجدولية بشكل مطلق ، وبالعكس⁽¹⁾ .

وتعد الكثير من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المتوسط عند مستوياتها ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الاول .

ثانياً: بناء وتحديد متغيرات النموذج :

يتكون النموذج من مجموعة معادلات كل معادلة تضم متغير تابعاً ومتغير مستقلاً واحداً، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط simple linear Regression في تقدير العلاقات المدروسة ويضم ستة معادلات رئيسية هي:

1. أثر الودائع الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي وفي التضخم وفي البطالة (النموذج البسيط) .
2. أثر السيولة العامة وعرض النقود (M_2) في الناتج المحلي الاجمالي وفي التضخم وفي البطالة (النموذج المتعدد) .

ثالثاً: متغيرات النموذج :

استخدم النموذج (6) متغيرات ، ثلاثة منها تمثل المتغيرات المستقلة وهي (عرض النقد (M_2) ، الودائع الحكومية (DEP) ، السيولة العامة (LIQ) والثلاثة الاخرى تمثل المتغيرات التابعة وهي الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والتضخم (INF) والبطالة (UNE).

1. المتغيرات المستقلة : وهي متغيرات تحدد قيمتها من خارج النموذج وتسمى ايضاً بالمتغيرات الخارجية ويمكن الحصول عليها من البيانات الرسمية للدولة . وتتمثل هذه المتغيرات بالسيولة العامة (LIQ) وعرض النقد (M_2) والودائع الحكومية (DEP) .

2. المتغيرات التابعة : وهي متغيرات تتحدد قيمتها من داخل النموذج تسمى ايضاً بالمؤشرات الداخلية وتتضمن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والبطالة (UNE) والتضخم (INF) وهي مؤشرات تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي . وبذلك يمكن توصيف النموذج من خلال الاتي :

أ - تحليل الانحدار البسيط : ويشمل على المعادلات الاتية :

$$\ln GDP = \alpha_1 + \alpha_2 \ln DEP \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$\ln UNE = \alpha_1 + \alpha_2 \ln DEP \quad \dots \dots \dots (2)$$

$$\ln INF = \alpha_1 - \alpha_2 \ln DEP \quad \dots \dots \dots (3)$$

(¹) عابد العبدلي ، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد (27) 2005 ، ص18-19.

ب - تحليل الانحدار المتعدد : ويشمل على المعادلات الآتية :

$$\ln GDP = \alpha_1 + \alpha_2 \ln M2 + \alpha_3 \ln LIQ \dots \dots \dots (4)$$

$$\ln INF = \alpha_1 + \alpha_2 \ln M2 + \alpha_3 \ln LIQ \dots \dots \dots (5)$$

$$\ln UNE = \alpha_1 - \alpha_2 \ln M2 + \alpha_3 \ln LIQ \dots \dots \dots (6)$$

وهنا يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على الأسس والأفكار والقواعد النظرية الاقتصادية وكما يأتي :

1. العلاقة بين السيولة العامة والنتاج المحلي الإجمالي : تفترض النظرية الاقتصادية وبالأستناد الى

أغلب افكار المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة طردية ايجابية بين السيولة العامة بمكوناتها والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) ، وبالأعتماد على هذه الافتراضات يصح من المتوقع ان تكون قيمة المعلمة (α_1) موجبة .

2. العلاقة بين السيولة العامة والتضخم : تفترض النظرية الاقتصادية في حالة زيادة المعروض النقدي في عملية معينة سوف يؤدي الى زيادة معدلات التضخم لاسيما عندما يكون الجهاز الانتاجي غير مرن ومن هنا يصبح من المتوقع ان تكون العلاقة طردية وإشارة المعلمة (α_1) موجبة .

3. العلاقة بين السيولة العامة والبطالة : تشير الأدبيات الاقتصادية الى ان هناك علاقة عكسية بين السيولة العامة بمكوناتها والبطالة ، اذ ان زيادة المعروض النقدي سوف يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة مما يشجع الطلب على الاستثمار وتوفر فرص عمل مما يقلل من معدل البطالة.

رابعاً : مصفوفة الارتباط : لغرض تحديد درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الآتية كما في جدول (16):

جدول (16)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

	GDP	LIQ	M2	DEP	CPI	INF	UNE
GDP	1.000000	0.979461	0.970654	0.959891	0.900311	-0.586264	-0.661351
LIQ	0.979461	1.000000	0.994782	0.971210	0.932296	-0.600266	-0.599713
M2	0.970654	0.994782	1.000000	0.941837	0.903822	-0.607594	-0.564046
DEP	0.959891	0.971210	0.941837	1.000000	0.960584	-0.558560	-0.658421
CPI	0.900311	0.932296	0.903822	0.960584	1.000000	-0.456714	-0.737685
INF	-0.586264	-0.600266	-0.607594	-0.558560	-0.456714	1.000000	0.280717
UNE	-0.661351	-0.599713	-0.564046	-0.658421	-0.737685	0.280717	1.000000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews) .

يشير جدول معاملات الارتباط الى العلاقة بين هذه المتغيرات ، إذ يوضح قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات السيولة العامة والنتائج المحلي الاجمالي واتجاه العلاقة ايجابية ، اي ان الزيادة في حجم السيولة العامة او احد مكوناتها تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. فيما تراوحت معاملات الارتباط بين (0.45 - 0.60) بالنسبة لمعدلات التضخم ، و (0.90 - 0.96) بالنسبة للرقم القياسي للأسعار ، و (0.59 - 0.73) لمعدلات البطالة ، الا ان هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فإنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية ، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً ذاتياً ، او انها تتأثر بعوامل مشتركة فيما بينها ، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نماذج الانحدار واستخدام الاختبارات القياسية للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

المبحث الثاني

تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي

أولاً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تم اجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باعتماد طريقة ديكي فولر - الموسع (ADF) ، اذ تشير فرضية العدم (H0) عدم استقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى استقرارية السلاسل الزمنية ، وتشير النتائج في الجدول (17) كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى الاول ولكافة مستويات المعنوية سواء بحد ثابت فقط او بحد ثابت واتجاه او من دون حد ثابت واتجاه ، عدا عرض النقود (M2) وكانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية (الدرجة) مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة . وبعد اخذ الفرق الاول لها اصبحت مستقرة بمستويات معنوية مختلفة باستثناء متغير السيولة العامة (LIQ) والرقم القياسي للأسعار (CPI) اللذين يستقران في الفرق الثاني وبمستوى معنوية (1%) كما هو موضح في الجدول (17) :

جدول (17) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغيرات	Level المستوى			Ist Diff الفرق الاول			2nd Diff الفرق الثاني		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون
GDP	-0.85948	-1.98095	0.49177	-1.77933	-1.42429	-1.80460*	-	-	-
INF	-1.24791	-2.34426	-0.88902	-3.2076**	-3.14584	-3.31588***	-	-	-
CPI	-1.88145	-2.14793	-0.23577	-1.97047	-2.33069	-0.88775	-2.61070	-2.72530	-2.7269***
UNE	-1.33123	1.07337	0.919304	-1.63598	-2.4738	-1.66503*	-	-	-
M₂	-2.84783	-1.45302	-2.53254**	-	-	-	-	-	-
DEP	-0.78411	-3.32296	-0.85778	-3.21609**	-2.80991	-2.71594***	-	-	-
LIQ	-1.49181	-1.71025	-1.04337	-1.34947	-0.58317	-1.10977	-3.38791**	-4.3479**	-3.5303***

(Eviews:9.5)المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

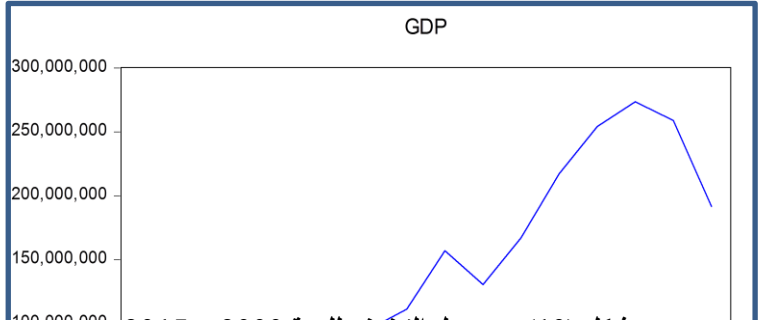
*** يشير الى المعنوية الاحصائية 1%

** يشير الى المعنوية الاحصائية 5%

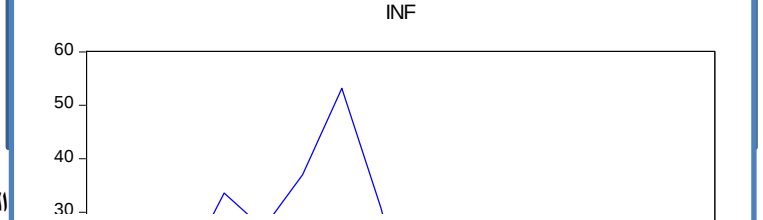
* يشير الى المعنوية الاحصائية 10%

وعلى ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة تبين ان المتغير المستقل المتمثل بالودائع الحكومية متكاملة من الدرجة الاولى مع المتغيرات التابعة (GDP , INF , UNE) وعليه فسيتم اختبار التكامل المشترك بتقدير العلاقة طويلة الامد والقصيرة الامد , اما باقي المتغيرات المستقلة (LIQ , M2) فتؤخذ مجتمعة مع المتغيرات التابعة بطريقة الانحدار المتعدد لكونه لا يشترط الاستقرار في نفس الرتبة . ويمكن بيان الاستقرارية بيانياً من خلال الاشكال الاتية :

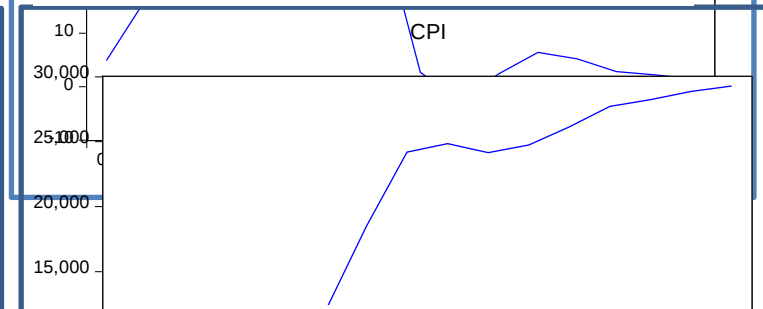
شكل (8) الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2000 – 2015



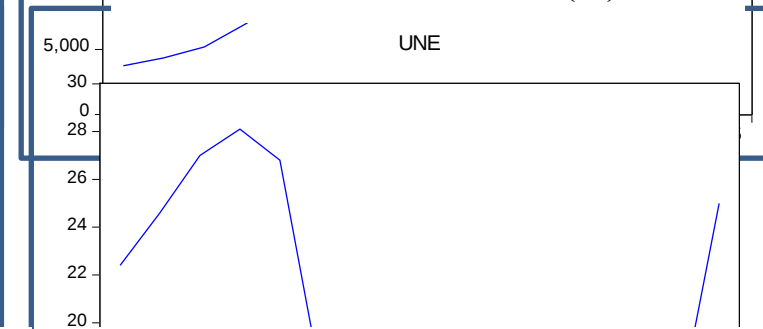
شكل (10) معدل التضخم للمدة 2000 – 2015



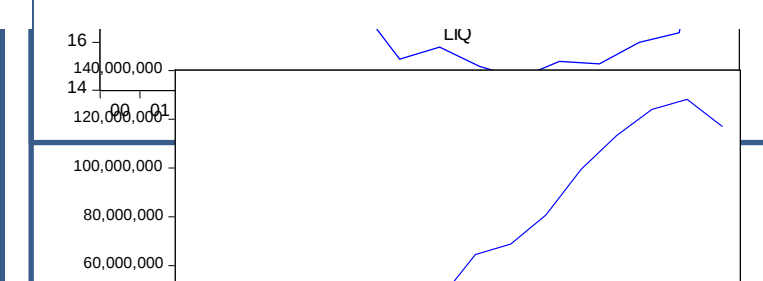
شكل (12) الرقم القياسي للأسعار للمدة 2000-2015



شكل (14) معدل البطالة للمدة 2000 - 2015



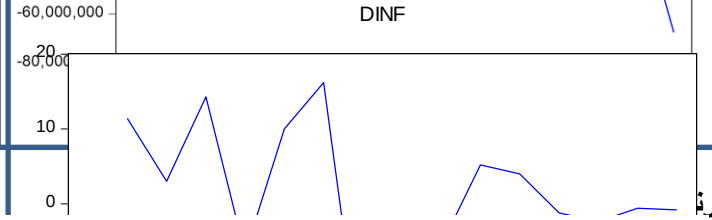
الشكل (16) السيولة العامة للمدة 2000 - 2015



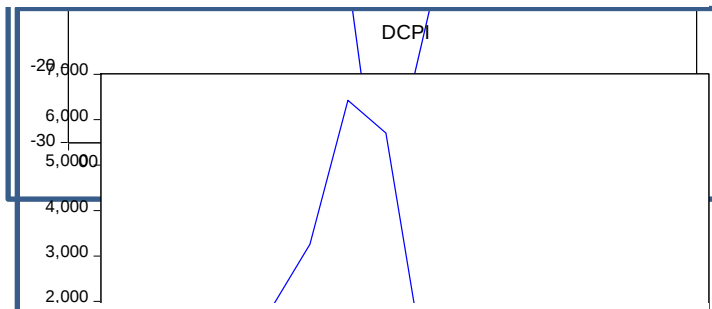
شكل (9) استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الاول



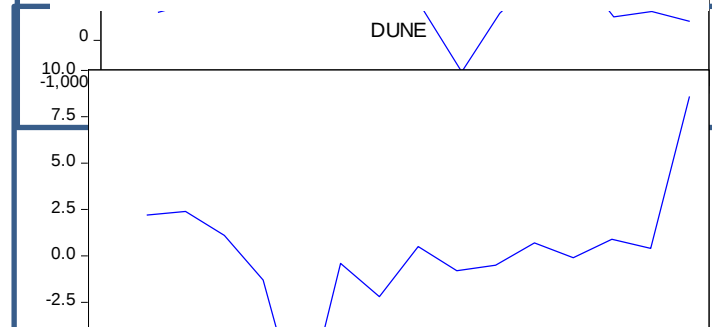
شكل (11) استقرارية معدل التضخم عند الفرق الاول



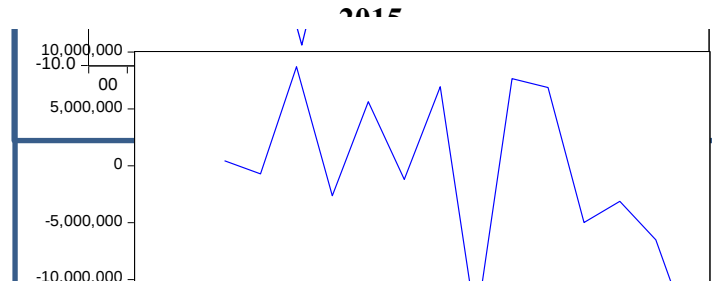
شكل (13) استقرارية الرقم القياسي العام للأسعار عند الفرق الاول



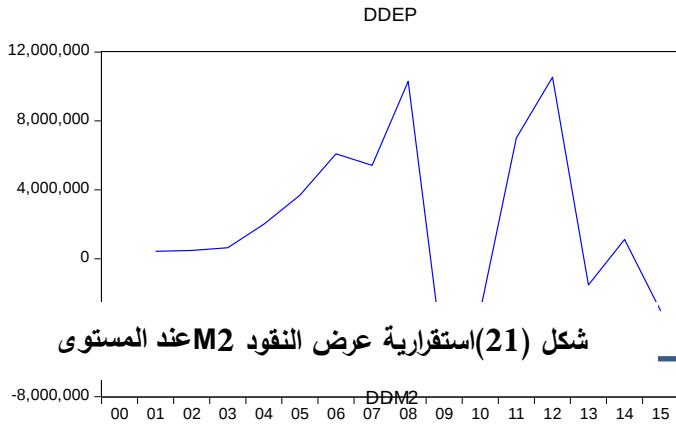
شكل (15) استقرارية معدل البطالة عند الفرق الاول



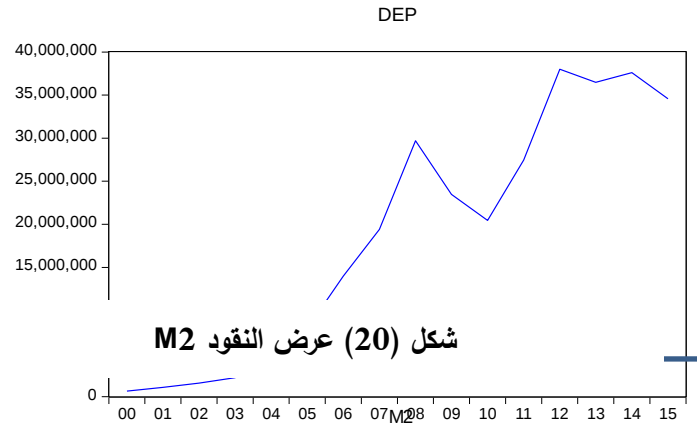
الشكل (17) استقرارية السيولة العامة عند الفرق الاول للمدة 2000 - 2015



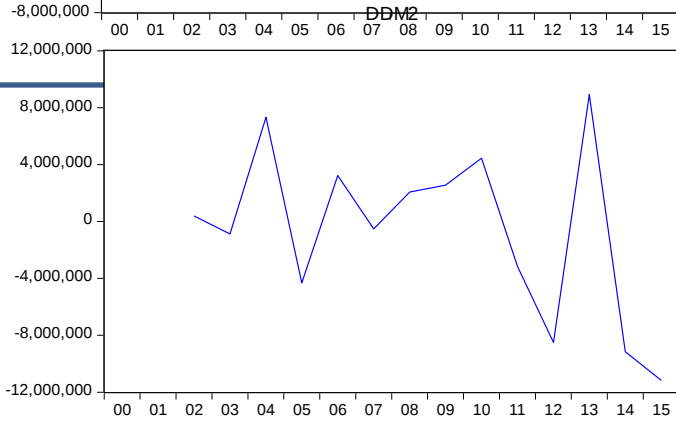
شكل (19) استقرارية الودائع الحكومية عند الفرق الاول



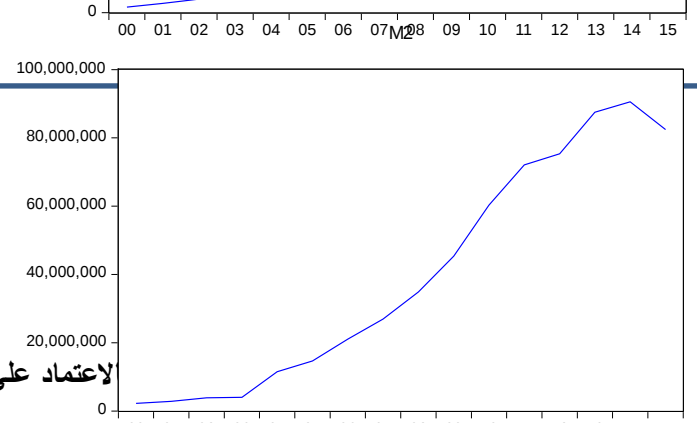
شكل (18) الودائع الحكومية



شكل (21) استقرارية عرض النقود M2 عند المستوى



شكل (20) عرض النقود M2



نتائج على اعتماد

ثانياً: اختبار الاستقرار :

ان اختبار الاستقرارية هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف وان وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وعلى ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة ، اتضح ان متغير الودائع الحكومية متكامل من الدرجة الاولى $I(1)$ مع المتغيرات التابعة (GDP , INF , UNE) ، اي انها غير ساكنة في المستوى ولكنها اصبحت ساكنة في الفرق الاول . اما نظرية التكامل المشترك فتركز على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة ، اذ يشير كل من اختبري انجل وجرانجر (Engle and Granger) الى امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون في السلاسل الزمنية غير الساكنة ، وعليه فإن هذه السلاسل غير الساكنة في المتوسط تعتبر متكاملة من نفس الرتبة ومن ثم يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً⁽¹⁴⁶⁾ ، ويمكن استخدام التكامل المشترك وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل .

اولاً: اثر الودائع الحكومية :

⁽¹⁴⁶⁾ Engle . R.F and C.W.J Granger , Co-integration and error Conection : Representation , Estimation and testing , Econometrics , vol:55 , pp.251-276.

1 - اثر الودائع الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي GDP

أ- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل - جرانجر

يبدأ اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك أولاً بتقدير العلاقة طويلة الأمد كالاتي :

$$\ln GDP = \alpha + \ln Dep + e_t$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك ، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدره (e_t) ، ليتم التأكد من استقراريتها عند المستوى ، اي تكامل من الدرجة صفر $I(0)$ ، وذلك باستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) ، فإذا كانت معنوية وسالبة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وهذا يكون الخطوة الاولى في هذا الاختبار :

$$\ln GDP = 10.65192 + 0.4851 \ln DEP$$

S.E	0.9026	0.055
t	11.8*	8.708*
R ²		0.84

F 75.8

D.W = 1.59

من المعادلة السابقة نجد ان القوة التفسيرية للنموذج عالية ، إذ بلغت (84%) من خلال ما توضحه (R^2) وهذا يعني ان التغير في الودائع الحكومية يفسر ما نسبته (84%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP بدرجة حرية $(n-k)$ و (16%) تعود الى عوامل أخرى غير داخلة في النموذج . وعلى المستوى الكلي تشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية $(F.R^2.t)$ بمستوى دلالة (1%) هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدرة لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0) ، وباستخدام اختبار ADF يظهر لنا كما في الجدول (18) :

جدول (18)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t) للمتغير GDP

Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)			
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0140	-2.572214	1% level	Test critical values:
	-2.728252	5% level	
	-1.966270	10% level	
	-1.605026	*MacKinnon (1996) one-sided p-values	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

وقد تبين ان قيمة (τ) المحسوبة والبالغة (-2.5722) أكبر من القيمة الجدولية الحرجة (-1.9662) بمستوى معنوية (5%) . وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، بمعنى ان سلسلة البواقي سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر (0) ، وهذا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الأجل ، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى فإن الانحدار السابق غير زائف ، وهناك تكامل مشترك بينهما .

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) :

هذا الاستنتاج يقودنا الى استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتقدير النموذج (ECM) وذلك بإدخال مقدرات سلسلة البواقي باعتبارها متغيراً مستقلاً مبطناً لفترة واحدة (e_{t-1}) في النموذج . وينطوي هذا النموذج على امكانية اختيار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج وتكتب معادلة النموذج على النحو الاتي :

$$\Delta \ln GDP = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{li} \ln GDP + \sum_{i=1}^m \beta_{1j} \Delta \ln DEP + \beta_2 E_{t-1} + V_t \dots (5)$$

حيث أن :

Δ : تشير الى صيغة الفروق من الدرجة الاولى .

E_{t-1} : حد تصحيح الخطأ ويمثل العلاقة طويلة الاجل.

فإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ (β_2) معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل وتمثل نسبة الاختلال التوازني في المدة $(t - 1)$ والتي يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) . وقبل البدء بإجراء هذه الاختبارات لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلى ، إذ تم استخدام نموذج (VAR) والذي يوضح المعايير (HQ, AIC, SC, FPE, LR) وقد اظهرت النتائج ان المعايير الخمسة اختارت مدة زمنية واحدة كما هو واضح في الجدول (19) .

جدول (19)

تحديد مدد الإبطاء المثلى للنموذج (VAR)

* indicates lag order selected by the criterion

Included observations: 15						
Lag	HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL
0	3.324338	3.419751	3.325344	0.095368	NA	-22.94008
1	-0.716282*	-0.430045*	-0.713265*	0.001698*	54.86331*	11.34949

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية الواردة في المعادلة (5) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وقد حصلنا على النتائج الاتية كما في الجدول (20) :

جدول (20)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة انجل - جرانج لـ GDP-DEP

Dependent Variable: DLNGDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/17 Time: 00:59				
Sample (adjusted): 2001 2015				
Included observations: 15 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8953	0.134409	0.071162	0.009565	C
0.1407	1.577496	0.188878	0.297955	DLNDEP
0.0188	-2.713176	0.179770	-0.487746	ET_1
0.088511	Mean dependent var		0.527156	R-squared
0.263598	S.D. dependent var		0.448349	Adjusted R-squared
-0.246765	Akaike info criterion		0.195783	S.E. of regression
-0.105155	Schwarz criterion		0.459971	Sum squared resid
-0.248273	Hannan-Quinn criter.		4.850738	Log likelihood
1.779428	Durbin-Watson stat		6.689185	F-statistic
			0.011176	Prob(F-statistic)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويتضح من الجدول (20) سلامة النموذج احصائياً حيث بلغت F (6.68) وهي معنوية بدلالة 1% وقيمة D.W (1.78) وهي قريبة جداً من (2) مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي . كما ان معلمة تصحيح الخطأ (E_{t-1}) هي (-0.48) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى 1% مما يعني ان كلاً من الودائع الحكومية والنااتج المحلي الاجمالي يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنية طويلة الاجل بينها ، كما تعني ان (48%) من الاختلال قصير الاجل في المدة السابقة ($t-1$) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال تغيير السيولة العامة ، اي ان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة

نحو التوازن ، بمعنى ان (GDP) يستغرق بحدود (2) سنة (1 ÷ 0.48) باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر اي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة التغيير في السيولة العامة او احد مكوناتها .

وتشير نتائج التقدير الى مرونة الناتج المحلي الاجمالي تجاه الودائع الحكومية في الالمد القصير والطويل حيث بلغت (0.29) ، (0.489) على التوالي والى اشارة المعلومات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، اي ان (GDP) يتأثر طردياً بالسيولة العامة ، ويظهر ايضاً ان (GDP) غير مرن بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل ، ويلاحظ ان الزيادة في متغير السيولة العامة بنسب 1% يؤدي الى زيادة مباشرة في GDP بنسبة 0.29% ويستمر اثرها في المدى البعيد حتى تصل 0.48% .

2 - اثر الودائع الحكومية في البطالة :

تم اعتماد الخطوات السابقة في اختبار التكامل المشترك بين السيولة العامة متمثلاً بالودائع الحكومية (DEP) ومعدلات البطالة (UNE) ، باستخدام طريقة انجل - جرانجر ، والخطوة الاولى تتمثل بتقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين وعلى النحو الاتي :

$$\ln UNE = \alpha - \beta \ln DEP + e_t$$

وتم الحصول على النتائج التقدير الاتية :

Ln UNE =	5.0764	- 0.132	Ln DEP
S.E	0.514	0.0137	
T	9.87	-4.16	
R ²	0.55		
R ² -	0.52		
F	17.362		

ويتضح من نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينها ، وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية (F , R² , T) وان الإشارة سالبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وقد بلغت المرونة (0.132) وهي منخفضة جداً ، اي ان زيادة الودائع الحكومية بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.132% على المدى البعيد .

ولاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ، تعتمد الخطوة الثانية من طريقة انجل - جرانجر وهي اختبار استقرارية الخطأ (البواقي) المتحصل عليها من الخطوة الاولى باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة فإذا كانت الاختبارات تدل على استقرار حد الخطأ (البواقي) عند المستوى (level) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (dep) و (une) ، ونستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين ، اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة ، فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين .

وباستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لبيان مدى استقرارية سلسلة البواقي عند المستوى ،
 فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (0) ، تبين ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-1.501129) اقل من
 القيمة الجدولية (الدرجة) على كل المستويات (1% ، 5% ، 10%) كما موضح في الجدول (21) .

جدول (21)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ e_t لـ UNE-DEP

Null Hypothesis: ET2 has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.1207	-1.501129	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.728252		1% level	Test critical values:
	-1.966270		5% level	
	-1.605026		10% level	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة بمعنى ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) لا تمثل سلسلة
 مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر (0) ، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بينها ، ولا يرتبطان بعلاقة توازنية
 طويلة الاجل ، وطالما لاتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين ، فلا وجود لعلاقة قصيرة الاجل ايضاً .

3 - اثر الودائع الحكومية في التضخم :

اظهرت اختبارات جذر الوحدة استقرار سلسلة المتغيرين الودائع الحكومية (DEP) ومعدل التضخم
 (INF) في الفرق الاول ، اي انهما بالمستوى غير ساكنة ولكنهما اصبحا ساكنين في الفرق الاول ومن ثم فإن
 كل متغير متكامل من الدرجة الاولى $I(1)$. ويمكن تقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالاتي :

$$\ln INF = \alpha + \beta \ln dep + e_t$$

وتسمى معادلة انحدار التكامل المشترك (Co integration regression) وتقدير نموذج الانحدار المشترك
 نحصل على النتائج الاتية :

$$\ln INF = 8.8193 - 0.4126 \ln DEP$$

$$S.E : 3.369 \quad 0.208$$

$$t : \quad -1.978^{***} \quad 2.617^{**}$$

$$R^2 : \quad 0.23$$

$$R^{2-} : \quad 0.172$$

$$F : \quad 3.912^{***}$$

ويبدو إن النتائج ذات معنوية احصائية ضعيفة لاسيما (F , R^2 , t) اضافة الى كونها ذات اشارة سالبة كما في الجدول (22) وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية التي تشير الى وجود علاقة طردية بين السيولة العامة ومكوناتها ومعدل التضخم ومن ثم فلا يمكن الاعتماد على هذه النتائج لأغراض التحليل .

جدول (22)

العلاقة بين بالودائع الحكومية والتضخم

Dependent Variable: LNINF Method: Least Squares Date: 05/14/17 Time: 18:23 Sample: 2000 2015 Included observations: 15				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0213	2.617616	3.369238	8.819371	C
0.0695	-1.978093	0.208623	-0.412676	LNDEP
2.179439	Mean dependent var		0.231354	R-squared
1.234482	S.D. dependent var		0.172227	Adjusted R-squared
3.193729	Akaike info criterion		1.123157	S.E. of regression
3.288136	Schwarz criterion		16.39925	Sum squared resid
3.192724	Hannan-Quinn criter.		-21.95297	Log likelihood
0.683407	Durbin-Watson stat		3.912851	F-statistic
			0.069510	Prob(F-statistic)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

وبعد الحصول على بواقي الانحدار من تقدير المعادلة المذكورة آنفاً لاختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لحد الخطأ (e_t) فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (0) وقد اظهرت النتائج ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-1.440) اقل من القيمة الجدولية (الحرية) بدلالة (5% ، 10%) وعليه نرفض الفرضية البديل ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين وكما في الجدول (23) :

جدول (23)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t) INF-DEP

Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.1325	-1.440978	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.792154		1% level	Test critical values:

	-1.977738		5% level	
	-1.602074		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations			
	and may not be accurate for a sample size of 11			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

ان نتائج تحليل معدلات التضخم لا تتطابق مع النظرية النقدية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين السيولة العامة والتضخم بسبب قصر السلسلة الزمنية لذلك لجأت الدراسة الى قياس اثر السيولة العامة ومكوناتها بوصفها متغيرات مستقلة مع المتغير التابع وهو الرقم القياسي العام للأسعار (CPI) وكما يأتي :

4. اثر الودائع الحكومية في الرقم القياسي لأسعار CPI

اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل - جرانجر

يبدأ اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك أولاً بتقدير العلاقة طويلة الامد كالاتي :

$$LN CPI = \alpha + LN DEP + e_t$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك ، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدره $(\hat{e}_t)$ ، ليتم التأكد من استقراريتها عند المستوى ، اي تعامل من الدرجة صفر $I \sim (0)$ ، وذلك باستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) ، فإذا كانت معنوية وسالبة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، وهذا يكون الخطوة الاولى في هذا الاختبار :

$$LN CPI = 1.042098 + 0.531397 LN DEP$$

$$S.E \quad 0.2231 \quad 0.013$$

$$t \quad 4.669^* \quad 38.583^*$$

$$R^2 \quad 0.99$$

$$F \quad 148.8$$

$$D.W = 1.89$$

من المعادلة السابقة نجد ان القوة التفسيرية للنموذج عالية اذ بلغت (99%) من خلال ما توضحه (R^2) وهذا يعني ان التغير في الودائع الحكومية يفسر ما نسبته (99%) من التغيرات الحاصلة في الارقام القياسية CPI بدرجة حرية $(n-k)$ و (1%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في النموذج . وعلى المستوى الكلي تشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما ، وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية $(F.R^2.t)$ بمستوى دلالة (1%) هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدرة لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0) ، وباستخدام اختبار ADF يظهر لنا كما في الجدول (24) :

جدول (24)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (البواقي) لـ CPI-DEP

Null Hypothesis: ET20 has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0002	-4.477809	Phillips-Perron test statistic		
	-2.728252		1% level	Test critical values:
	-1.966270		5% level	
	-1.605026		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews)

وقد تبين ان قيمة (τ) المحسوبة والبالغة (-4.477809) أكبر من القيمة الجدولية الحرجة لكافة المستويات (1% , 5% , 10%) والبالغة (-2.728) بمستوى (1%) . وعليه يمكن الاستدلال بوجود تكامل مشترك بين الودائع الحكومية و (CPI) وهما يرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الاجل وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، بمعنى ان سلسلة البواقي سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر (0) ، وان المَعْلَمَة ذات قيمة احصائية ، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى وهناك تكامل مشترك بين المتغيرين فإن الانحدار السابق حقيقي وغير زائف .

وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وقد حصلنا على النتائج الاتية كما

في الجدول (25) :

جدول (25)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة انجل - جرانجر لـ CPI-DEP

Dependent Variable: LNCPI				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/17 Time: 13:49				
Sample (adjusted): 2001 2015				
Included observations: 15 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0074	3.214395	0.270936	0.870895	C
0.0000	32.73019	0.016547	0.541577	LNDEP
0.9863	0.017475	0.274166	0.004791	ET_1
9.714447	Mean dependent var		0.988942	R-squared
0.675926	S.D. dependent var		0.987099	Adjusted R-squared
-2.119027	Akaike info criterion		0.076775	S.E. of regression
-1.977417	Schwarz criterion		0.070732	Sum squared resid
-2.120535	Hannan-Quinn criter.		18.89270	Log likelihood
1.963736	Durbin-Watson stat		536.5760	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

ويتضح من الجدول (25) ان قيمة D.W تساوي (1.96) وهي قريبة جداً من (2) مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي . كما ان مَعْلَمَة تصحيح الخطأ (e_{t-1}) هي (0.004) وهي موجبة ومعنوية عند مستوى 1% مما يعني ان كلاً من الودائع الحكومية وتضخم الرقم القياسي للأسعار (CPI) يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنية طويلة الاجل بينها ، كما تعني ان (0.004%) من الاختلال قصير الاجل في المدة السابقة ($t-1$) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال تغيير الودائع الحكومية ، اي ان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن ، بمعنى ان (CPI) يستغرق بحدود (2) سنة ($1 \div 0.004$) باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر اي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة التغيير في الودائع الحكومية .

وتشير نتائج التقدير الى مرونة التضخم في الرقم القياسي للأسعار تجاه الودائع الحكومية في الامد القصير والطويل إذ بلغت (0.54) ، (0.004) على التوالي وان اشارة المعلمات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، اي (CPI) يتأثر طردياً بالودائع الحكومية ويظهر ايضاً ان (CPI) غير مرن بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل ، ويلاحظ ان الزيادة في متغير الودائع الحكومية بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة مباشرة في (CPI) بنسبة (0.54%) ويستمر اثرها في المدى البعيد حتى تصل (0.004%) .

ثانياً - اثر السيولة العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

على ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام معيار (ديكي - فولر) الموضحة في الجدول (17) تبين ان متغير السيولة العامة استقر في الفرق الثاني وان متغير عرض النقود (M2) استقر عند المستوى في حين ان مؤشرات الاستقرار (GDP , CPI , INF , UNE) اصبحت ساكنة عند الفرق الاول وهذا يعني اختلاف في درجة او رتبة التكامل المشترك بينهما الذي يشترط بان تكون المتغيرات من نفس الرتبة ، لذا سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس اثر السيولة العامة ومكوناتها عرض النقد (M2) على كل من (GDP , INF , UNE) على اعتبار ان هذا النموذج لا يشترط بان تكون المتغيرات من نفس الرتبة وكما يأتي :-

1- اثر السيولة العامة وعرض النقد في الناتج المحلي الاجمالي :

اظهرت نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع يعكس معدل النمو الاقتصادي ومستوى الاستقرار الاقتصادي وكل من السيولة العامة (GDP) وعرض النقد (M2) كمتغيرين مستقلين وكما في الصيغة الاتية :

$$GDP = 29710144 - 0.9037M2 + 2.404 LIQ$$

$$S.E \quad 7624088 \quad 1.3726 \quad 0.97300$$

$$t \quad (3.89)^{***} \quad (-0.65) \quad (2.47)^{**}$$

Prob. (3.89)*** (-0.65) (2.47)**

R^2 0.96

R^{2-} 0.95

F 158.707***

D.W = 1.121

جدول (26)

اثر السيولة العامة وعرض النقود في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Dependent Variable: GDP Method: Least Squares Date: 11/02/17 Time: 23:58 Sample: 2000 2015 Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0018	3.896878	7624088.	29710144	C
0.5218	-0.658414	1.372647	-0.903769	M2
0.0281	2.471440	0.973007	2.404728	LIQ
1.34E+08	Mean dependent var		0.960655	R-squared
85069324	S.D. dependent var		0.954602	Adjusted R-squared
36.43089	Akaike info criterion		18125460	S.E. of regression
36.57575	Schwarz criterion		4.27E+15	Sum squared resid
36.43831	Hannan-Quinn criter.		-288.4472	Log likelihood
1.121008	Durbin-Watson stat		158.7073	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

من المعادلة السابقة والجدول (26) نجد ان القوة التفسيرية للنموذج عالية اذ بلغت (R^{2-}) حوالي (95%) بمعنى ان (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود الى المتغيرات التوضيحية في النموذج ، بتعبير اخر ان التغير في السيولة العامة وعرض النقد يفسر ما نسبته (0.95) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي و (5%) فقط تعود الى متغيرات اخرى او عوامل اخرى غير داخلية في النموذج . كما ان النموذج معنوي بمستوى دلالة (1%) حسب اختبار (F) والبالغة (158.7) وهي اكبر من (F) الجدولية . اما بالنسبة الى معنوية المعالم المقدرة فتشير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-0.65) وهي اقل من

(t) الجدولية الحرجة لكافة المستويات (1% , 5% , 10%) والبالغة (-2.728) بمستوى معنوية (1%) وعليه يمكن الاستدلال بعد معنوية متغير عرض النقد (M2) أي ان عرض النقود لا يمارس أي تأثير على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) اما بالنسبة الى قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.47) لمتغير السيولة العامة وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية بمستوى دلالة (5%) والبالغة (1.966) وعليه فإن متغير السيولة العامة ذات تأثير معنوي على متغير الناتج المحلي الاجمالي .
كذلك تشير نتائج التقدير الى خلو النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي متمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي من خلال قيمة دارين - واتسن والتي بلغت (1.12) وهي تقع ضمن منطقة الرفض تقريباً مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto correlation) .

اما من الناحية الاقتصادية فقد اظهرت نتائج التقدير ان المتغير المستقل السيولة العامة (LIQ) تؤثر تأثيراً ايجابياً في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وان العلاقة بينهما طردية وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية , اذ نجد من خلال المعادلة المقدرة انه عندما تزداد السيولة العامة بمقدار دينار واحد يزداد الناتج المحلي بمقدار (2.40) دينار وهذا يشير الى درجة اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على التغيرات الحاصلة في السيولة العامة , اما بالنسبة الى عرض النقود فالعلاقة عكسية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية , كما ان معلمة عرض النقود غير معنوية حسب الاختبار الاحصائي (t) .

2 - اثر السيولة العامة وعرض النقود على التضخم :

وقد اظهرت نتائج النموذج في الجدول (27) الصيغة الاتية :

$$\begin{array}{rcccc} \text{CPI} = & 23.40 & - & 2.19\text{E} - 06 & \text{M2} + 2.61\text{E} - & 0.6 & \text{LIQ} \\ & \text{S.E} & & 5.2259 & (9.41\text{E} - 07) & & (667\text{E} - 07) \\ & t & & 4.479 & (-2.33) & & (3.90) \\ & & & & R^2 & & 0.95 \\ & & & & R^2 & & 0.94 \\ & & & & F & & 123.839 \\ & & & & D.W & & 0.901 \end{array}$$

جدول (27)

اثر السيولة العامة وعرض النقود (M2) على التضخم المتمثل بالرقم القياسي للأسعار

Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 11/03/17 Time: 00:07
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	4.479341	5.225913	23.40864	C
0.0365	-2.331372	9.41E-07	-2.19E-06	M2
0.0018	3.907152	6.67E-07	2.61E-06	LIQ
88.44375	Mean dependent var	0.950130	R-squared	
51.79292	S.D. dependent var	0.942458	Adjusted R-squared	
8.044506	Akaike info criterion	12.42405	S.E. of regression	
8.189367	Schwarz criterion	2006.642	Sum squared resid	
8.051924	Hannan-Quinn criter.	-61.35605	Log likelihood	
0.901659	Durbin-Watson stat	123.8394	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	
Dependent Variable: CPI				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews)

ويبدو واضحاً من نتائج التقدير ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دارين - واتسن والبالغة (0.90) ومن اجل تصحيح ومعالجة المشكلة تم اعتماد طريقة كاكرا - اوركت التكرارية (Cochrane - Orcutt Iterative procedure) وقد اظهرت النتائج من الجدول (28) الصيغة الاتية :

$$CPI = 28.955 - 3.57E - 07 M_2 + 1.21E - 06 LIQ$$

	S.E	11.7793	6.80E-07
t	(2.4615)	(-0.525)	(2.64)
prob	0.03	0.61	0.02
R ²			0.97
			0.96 ⁻ R ²
F			117.3***
D.W			(1.1966)

جدول (28)

اختبار كاكرا - اوركت للرقم القياسي للأسعار في العراق

Dependent Variable: CPI				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 11/03/17 Time: 00:24				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Convergence achieved after 16 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0316	2.461575	11.77938	28.99583	C
0.6100	-0.525032	6.80E-07	-3.57E-07	M2
0.0227	2.647962	4.58E-07	1.21E-06	LIQ

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

3. اثر السيولة العامة وعرض النقد في البطالة :

$$\begin{array}{ccccccc} \text{Ln } M_2 & -1.0670 & \text{Ln LIQ} & 0.972 & \text{Ln UNE} & = & 5.0355 & + \\ & \text{S.E} & & 0.92371 & & & 0.74669 \end{array}$$

t	(5.45)	(1.30)	(-1.45)
		R ²	0.31
		R ² -	0.21
		F	3.049
		D.W	0.624

جدول (29)

اثر السيولة العامة وعرض النقود (M2) على البطالة في العراق

Dependent Variable: LNUNE Method: Least Squares Date: 11/03/17 Time: 00:11 Sample: 2000 2015 Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.451451	0.923716	5.035594	C
0.2155	1.301953	0.746691	0.972157	LNLM2
0.1708	-1.449911	0.735974	-1.067096	LNLIQ
3.013214	Mean dependent var		0.319363	R-squared
0.311573	S.D. dependent var		0.214649	Adjusted R-squared
0.431368	Akaike info criterion		0.276116	S.E. of regression
0.576228	Schwarz criterion		0.991119	Sum squared resid
0.438786	Hannan-Quinn criter.		-0.450941	Log likelihood
0.624326	Durbin-Watson stat		3.049872	F-statistic
			0.082026	Prob(F-statistic)

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويظهر واضحاً من النتائج اعلاه وحسب الاختبارات الاحصائية ان النموذج غير معنوي حسب اختبار F وضعف القوة التفسيرية لـ R² وجود مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار دارين - واتسون (D.W) والبالغة (0.62) وعليه تمت معالجة المشكلة من خلال طريقة كاكوران - اوركت التكرارية كما في الجدول (30) اذ كانت نتائج التقدير على النحو الاتي :

$$\text{Ln UNE} = 4.2920 + 0.2894 \text{ Ln M}_2 - 0.350 \text{ Ln LIQ}$$

	S.E	9.999	0.9000
t	(0.07)	(0.32)	(-0.39)
	R ²		0.62
	R ² -		0.49
	F		4.638**
	D.W		1.129

جدول (30)

اختبار كاكران _ اوركت للبطالة في العراق

Dependent Variable: LNUNE				
Method: ARMA Maximum Likelihood				
(OPG - BHHH)				
Date: 11/03/17 Time: 00:21				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Convergence achieved after 9 iterations				
Coefficient covariance computed using				
outer product of gradients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6428	0.476912	8.999625	4.292027	C
0.7538	0.321600	0.900088	0.289468	LNLM2
0.7029	-0.391520	0.894110	-0.350062	LNLIQ
0.0142		2.909192		
		0.274849	0.799589	AR(1)
		2.488218		
0.0301		0.013613	0.033873	SIGMASQ
3.013214	Mean dependent var		0.627809	R-squared
0.311573	S.D. dependent var		0.492467	Adjusted R-squared
0.141484	Akaike info criterion		0.221969	S.E. of regression
0.382918	Schwarz criterion		0.541970	Sum squared resid
0.153847	Hannan-Quinn criter.		3.868130	Log likelihood
1.129767	Durbin-Watson stat		4.638684	F-statistic
			0.019403	Prob(F-statistic)
			.80	Inverted AR Roots

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

تشير الاختبارات الاحصائية لقيمة (t) الى عدم معنوية المتغيرات التوضيحية في النموذج وهي السيولة العامة وعرض النقد من خلال اختبار (t) كونها غير معنوية بكافة المستويات (1% ، 5% ، 10%) في التأثير على معدلات البطالة ، اما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت 0.62 من خلال ما توضحه (R^2) حين بلغت (R^2) المعدلة (0.49) مما يعني ان التغير في السيولة العامة وعرض النقد يفسر ما نسبته (50%) تقريباً من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة .

كما ان النموذج معنوي حسب اختبار (F) وبمستوى دلالة (5%) ، وهو يخلو من المشاكل القياسية حسب اختبار (D.W) اذ بلغت (1.129) هذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، كذلك يخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد كون قيمة (R^2) اكبر من معامل الارتباط بين المتغيرات والذي بلغ (-0.59) بين معدل البطالة والسيولة العامة و (0.56) بين معدل البطالة وعرض النقد.

اما من الناحية الاقتصادية تشير معاملات النموذج الى مرونة معدل البطالة اتجاه كل من السيولة العامة وعرض النقد والبالغة حوالي (0.35 - ، 0.289) على الترتيب .

كما ان العلاقة عكسية بين السيولة العامة ومعدل البطالة وهو ما يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية
اذ ان زيادة المعروض النقدي سوف يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة مما يشجع الطلب على الاستثمار وتوفير
فرص عمل وهذا بدوره يقلل من معدلات البطالة .

المصادر العربية :

- (1) احمد عبدة محمود , الموجز في النقود والبنوك , دار النهضة العربية , القاهرة , 1970.
- (2) ادوينا منسفيلد , ناريمان بيهرافيش , علم الاقتصاد , مركز الكتب الاردني , 1988.
- (3) اديب قاسم شندي , النقود والبنوك الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة , النجف الاشرف , 2010.
- (4) اسامة بشير الدباغ , اثيل عبد الجبار الجومرد , المقدمة في الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , الاردن 2003 .
- (5) اكرم حداد , مشهور هذلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري , دار وائل للنشر , عمان و الطبعة الاولى , 2005 .
- (6) اكرم نور الدين, ادارة السيولة في المصارف الاسلامية - دراسة تحليلية نقدية - الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الاسلامي 2010 .
- (7) اكلي , الاقتصاد الكلي , ترجمة عطية مهدي سلمان , ج2, المستنصرية , 1980.
- (8) اودين منسفيلد , ناريمان بهرافش, علم الاقتصاد ,مركز الكتب الاردني , سنة 1988.
- (9) ايمان عطية ناصف , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية, 2007.
- (10) باري سيجل , النقود والبنوك والاقتصاد من وجهة نظر النقوديين , ترجمة : طه عبد الله المنصور وآخرون , الرياض , دار المريخ للنشر , 1987.
- (11) جيمس جوارتيني , ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد, الرياض , دار المريخ للنشر 1999 .
- (12) حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر , عمان , ط3, 2013.
- (13) حمزة محمود الزبيدي ,ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني الوراق للنشر والتوزيع , عمان , 2002.
- (14) خالد واصف الوزني , احمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر عمان - الاردن 2000.
- (15) زكريا عبد الحميد باشا , النقود والبنوك من وجهة نظر اسلامية , كلية التجارة , جامعة الكويت , 1989 .
- (16) سامويلسون , ونورد هاوس , علم الاقتصاد , ترجمة مكتبة لبنان ناشرون , الطبعة الاولى , 2006 .
- (17) سامي خليل , النظريات والسياسات النقدية والمالية , الكتاب الثاني , شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع , الكويت , 1982 .
- (18) سامي خليل , النقود والبنوك , مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع , الكويت , الطبعة الثانية , 1989 .
- (19) سيف سعيد السويدي , النقود والبنوك , الطبعة الثانية , سنة 2002 .
- (20) صقر احمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , 1983 .

- (21) صندوق النقد العربي , القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة و 1999.
- (22) عبد الحميد الغزالي , وآخرون و اقتصاديات النقود والبنوك , مؤسسة الرضا للطباعة , القاهرة 1987.
- (23) عبد الرحمن يسري احمد , اقتصاديات النقود والمصارف , الدار الجامعية الاسكندرية , 1979 .
- (24) عبد القادر محمد عبد القادر عطية , رمضان محمد احمد مقلد , النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - 2005 .
- (25) عبد المطلب عبد الحميد و السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي , مكتبة زهراء الشرق و القاهرة , 1997 .
- (26) عبد المنعم السيد علي , اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق , جزء 1 , طبعة 2 , (بغداد : الجامعة المستنصرية , 1986).
- (27) عبد الوهاب الامين , زكريا عبد الحميد باشا , مبادئ الاقتصاد الكلي , الجزء الثاني , دار المعرفة , الكويت , 1983 .
- (28) عبدالوهاب الامين , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2002.
- (29) عدنان الوردي , اساليب التنبؤ الاحصائي - طرق وتطبيقات , جامعة البصرة , 1990 .
- (30) عوض فاضل اسماعيل الدليمي , نقود وبنوك , دار الحكمة للطباعة والنشر , جامعة الموصل , 1990 .
- (31) فايز بن ابراهيم الحبيب , مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الرابعة , الرياض , سنة 2000.
- (32) كاظم جاسم العيساوي , محمود حسين الوادي , الاقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي , دار المستقبل للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 2000 .
- (33) مالكولم جيلز ومايكل رومر , اقتصاديات التنمية , ترجمة : طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى , دار المريخ , الرياض , 2009 .
- (34) مايير , جيمس , دوسنيري وروبرت , البير , ترجمة د. احمد عبد الخالق , مراجعة د. احمد بديع بليح , النقود والبنوك والاقتصاد , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , 2002 .
- (35) مجدي محمود شهاب , الاقتصاد النقدي , الدار الجامعية , بيروت , 1988.
- (36) مجيد علي حسين , عفاف عبد الجبار سعيد , مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2002.
- (37) محمد صالح تركي القرشي , ناظم نوري الشمري , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الكتب , الموصل , 1993.
- (38) محمد عبد العزيز عجمية , مصطفى رشدي شيحة , النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية , الاسكندرية , الدار الجامعية , بيروت , 1982.
- (39) محمدي فوزي ابو السعود , مقدمة في الاقتصاد الكلي , الدار الجامعية , سنة 2004 .
- (40) مدحت القرشي , اقتصاديات العمل , دار وائل للنشر الطبعة الاولى , سنة 2008 .

- (41) ميراندا زغلول رزق ، النقود والبنوك ، جامعة بنها - كلية التجارة ، 2008-2009 .
- (42) ناظم الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، الطبعة الاولى ، عمان، سنة 2012.
- (43) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 .
- (44) نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1973.
- (45) نبيل الروبي ، مبادئ النقود والبنوك ، جامعة الملك عبد العزيز ، دار عكاظ للطباعة والنشر ، جدة ، 1979 .
- (46) نتائج البرنامج الاحصائي (EvIEWS)
- (47) نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، الدار العلمية للنشر ، الاردن ، 2001 .
- (48) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الصفاء للنشر ، الاردن ، 2005 .
- (49) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية - النظريات ، المؤسسات ، السياسات - سنة 2001.
- (50) ولاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة برهان تيجاني ، الجزء الاول ، بيروت ، 1967.
- (51) وليد اسماعيل السفير ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، 2003 .

التقارير والنشرات

- (1) البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادي السنوية للأعوام (2003 و 2004 ، 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2014 ، 2015).
- (2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم الاحصاءات الداخلية .
- (3) البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للسنوات (2003، 2006 ، 2009 ، 2011، 2012 ، 2015).
- (4) البنك المركزي العراقي ، تعليمات الاحتياطي القانوني ، المديرية العامة للاتفاقات والقروض ، قسم الصناعية الاولى تشرين الثاني ، 2004.
- (5) البنك المركزي العراقي : التسهيلات الائتمانية ، المديرية العامة للاتفاقيات والقروض ، قسم القروض الداخلية ، 2005 - 2009 - 2012 - 2015.
- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2007 .
- (6) التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في للعراق للربع الاول من عام 2007.
- (7) قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم 56 لسنة 2004 المادة 28 ، الفقرة هـ.
- (8) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة .

- (9) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2005 ، 2010 ، 2015) .
- (10) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة العمل والتدريب المهني ، قسم الإحصاء ، بغداد ، 2008 .
- (11) وزارة المالية ، تعليمات رقم (1) لسنة 2004 بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة ، استناداً الى القسم الخامس من قانون ادارة الدين العام رقم (95) في 2004/6/2.

البحوث والدراسات والمجلات :

- (1) احمد الشيخ وسلمان زكريا ، العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار ، بحث منشور ، 2011 .
- (2) آزاد احمد سعدون الدوسكي ، سمير فخري نعمة الوائلي ، انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 ، بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل 23 - ايار 2009 .
- (3) افتخار محمد مناحي الرفيعي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، اطروحة دكتوراه 2007.
- (4) ثريا عبد الرحمن الخزرجي ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 190 - 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 48 ، 2007 .
- (5) خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الاجمالي في دولة قطر - دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، 2002.
- (6) سالم سليمان درويش ، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-1999) والآثار الاقتصادية لذلك " دراسة تحليلية " ، جامعة الملك سعود ، 2013 .
- (7) سوسن كريم هودان الجبوري ، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، اطروحة دكتوراه 2006 .
- (8) طارق محمد رشيد وامامة مكي محمد ، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان للمدة (1990-2012) ، جامعة الخرطوم ، 2015 .

(9) عابد العبدلي ، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، السنة التاسعة ، العدد (27) 2005 .

(10) عامر مجيد عبد الله ، تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة - السعودية ومصر - للمدة (1980-2006) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير ، 2008 .

(11) عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1986 .

(12) عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الثانية ، سنة 1976 .

(13) عصام يوسف عاشور ، محاضرات في النقد والائتمان في البلاد العربية مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقدية والمالية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية المالية ، 1962 .

(14) كامل فهمي بشاي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن ، دراسة خاصة بالاقتصاد المصري ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1981 .

(15) محمد موساوي ورسمية زيار ، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (1) ، العدد (1) .

(16) مشروع بحث بدرجة دبلوم عالي ، كلية التقنية الادارية ، 2008 .

(17) نائل رسول سعيد الجزائري ، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي

(18) نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، بحث منشور ، 2012 .

انترنت :

(1) الشبكة الدولية للمعلومات ، السيولة ، على الموقع p16 ، 2016 ،

<https://www.ar.wikipedia.org>

(2) احمد شعبان صالح ، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (اليمن - حالة تطبيقية) سنة 2004، بحوث منشوره على الموقع :

www.yemen-nit.net.com

المصادر باللغة الانكليزية :

1) John Eatwell, Murrey Milgate and peter Newman, Money, M. MacMillan reference Books, 1989 .

- 2) Edward Shapiro , macroeconomic Analysis , Hart court Jovanovich , Inc , New York , 1982 fifth Ed .
- 3) P.M. Horvitz, Monetary policy and Financial system, (N) Prentic-Hall, 3ed,1964 .
- 4) Dmayn- Wright smani , An Introduction to Monetary theory and policy , Third Edition .
- 5) Michael B Charles, Macroeconomics , second edition, Oxford university press Inc, New York, 1998.
- 6) Richard T. Froyen, Macroeconomics, Theories and policies, Hall, International (U.K) Limited, London, 5th Ed, 1996.
- 7) Stephen L. Slavin, Economics, Mcgraw- Hill, Irwin, New York, 6th Ed, 2002 .
- 8) William Boyes , Michael Melvin , Macroeconomics, 8th Edition, South-Westem Cengage Learning, USA, 2011 .
- 9) Eric L.Furness, money and credit in developing Africa, Heinemann educational books LTD, London,1978 .
- 10) Keynes , J.M., How to Pay for the war ,(New York : Harcourt Brace and Co. Inc , 1940) .
- 11) Paterson ,W.C. income, Employment and Economic Growth (New York :W.W ,Norton and Co ., Inc, 1967) .
- 12) A.W Phillips (the Reation Between Unemployment and the Rate of Chage of Money Age Rates in the United Kink Dom ,(1961 -1957) Economica. Vol – 25 , 1958 .
- 13) L.Ritter, W . Sliber Money , (London : Basic book), 1973.
- 14) Bdsil J. Moore, An introduction to modern economic theory,(USA: Collier – Macmillan Publisher, 1973) .
- 15) N.W. DUCK and D.K. Sheppard, Aproposal For the control of the UK Money supply, Economic Journl,1978, NO.88.
- 16) Alan j . Auer bach and Laurence j . Kdifaff . Macro economies and inteagrated Appoach . The mit press Cambridge . Massachuseits. London Second edition , 1998.

- 17) Keith Cuthbertson, the supply and Demand for money, Great Britain. TJ padstow, first published, 1985.
- 18) Rao , B., Contegration , for the applied economics , New York , the Macmillan . press ltd , 1994.
- 19) Gujarati N.D, Econometrics , Fourth Edition , The Mc. Graw –hill companies 2004.
- 20) Dickey D.A, Fuller W.A., Likelihood Ration tests for Autoregressive time series unit Root , Econometric , vol.99 , 1998.
- 21) Engle . R.F and C.W.J Granger , Co-integration and error Conection : Representation , Estimation and testing , Econometrics , vol:55.

Abstract:

This search is standard Which dealt with the relationship between public liquidity and the gross domestic product Of great importance The reason for this Back to Effects of public liquidity On some variables of economic stability And thus influence the level of economic activity , They are aimed at Analysis of developments in public liquidity and its components in Iraq And factors affecting it And the extent of their impact on some macroeconomic variables , Through the control of the monetary authority represented by the Central Bank of Iraq On the volume of public liquidity to increase the gross domestic product , Through indirect monetary policy instruments, the central bank has managed to control public , Which can influence the variables of economic stability liquidity Thus, the impact on the gross domestic product. The search hypothesized that there is Public liquidity Can be controlled through Indirect tools of monetary policy So the public liquidity, This is what proved the standard tests, and the most important findings of the study, the existence of a positive relationship between positive liquidity and its components and the growth of GDP , Through this relationship, monetary authority can influence these variables to GDP .

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Qadisiyah/Faculty of Management and
Economics
Department of Economics

General liquidity and its impact on Indicators of economic stability in Iraq for the period (2000-2015)

*The Council Of The Collage Of Administration And Economy /
University OF Qadisiyah In Partial Fulfillment Of The
Requirements For The Degree Of Master Of Science In Economic*

By Student

Alaa Hamid Faisal AL-Naeli

By

(Dr.A.P)

Akil Shaker ABed AL-Shara